حسن محمد ربيع
بكالوريوس كلية التجارة — جامعة القاهرة
ومدرس العلوم التجارية والاقتصادية
بثانوية التجارة — بغداد

مصر بين عهدين

بحث اقتصادي واجتماعي وسياسي عن مصر

الجزء الأول

مصر قبل الثالث والعشرين من يوليو ١٩٥٢

مطبعة لجنة البيان العربي
٤ شارع مصطفى باشا كامل - لاظوغلي
القاهرة ١٩٥٤

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

أنه مما يبعث على ارتياح النفس أن يكتب المرء عن وطنه ، ويبحث في حالته وأوضاعه الاقتصادية والمالية والاجتماعية والسياسية . ولقد بدأت أفكر في وضع هذا البحث منذ الثالث والعشرين من يوليو ١٩٥٢ وهو يوم أعلان انتهاء عهد طال أمده وقلت ثمرته . وبدأ عهد جديد تأمل البـلاد فيه أن تبدأ حياة جديدة وأن تنهض نهضة مثمرة مجيدة .

ومما يبعث في نفسي السرور أني أقدم هذا الكتاب — بعد أن قدمت للمكتبة العربية عدة كتب في الموضوعات التجارية والاقتصادية — باحثاً أوضاع البلاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية . وما أعز لدى الكاتب أن يتعمق في بحث أحوال وطنه ومسقط رأسه . لكي يساعد مواطنيه في توضيح الطيب والخبيث والغث والثمين .

وقد قسمت هذا البحث إلى أجزاء متسلسلة هي :

الجزء الأول :

عن الأوضاع الاقتصادية والمالية والاجتماعية والسياسية قبل الثالث والعشرين من يوليو سنة ١٩٥٢ وهو الذي أضعه الآن بين يدي القارىء الفاضل .

الجزء الثاني :

عن الأوضاع الاقتصادية والمالية والاجتماعية والسياسية للبلاد في فترة عهد الانتقال التي بدأت منذ ٢٣ يوليو ١٩٥٢ والتي أعلن أنها ستنتهي في يناير ١٩٥٦ . وأرجو أن أقدم هذا الجزء في وقته المناسب إن شاء الله .

هذا وربما اتبع ذلك بأجزاء أخرى ، إذا استدعى الأمر لذلك .

بل وفى النيـة إن شاء الله ، أن اكتب عن الأوضاع الاقتصادية والمـالية والاجتماعية فى الدول العربية ولعل الوقت والظروف تمـكننى من ذلك فى وقت ليس ببعيد .

وقد توخيت فى هذا البحث ألا أذكر غير الحقائق والوقائع مؤيدة بالأرقام والأحصائيات الرسمية وغيرها ، حتى لا أكون متحيزاً لفئة دون أخرى .

وأنه لا يسعنى فى هذا المقام إلا أن أشـكر حضرات السادة رجال السفارة المصرية فى بغداد إذ وضعوا تحت تصرفى المراجع الموجودة بمكتبة السفارة .

وختاماً أرجو أن أكون قد وفقت فى إبراز أهم الحقائق عن أوضاع البلاد الاقتصادية والمالية والاجتماعية والسياسية . ولا أستطيع الادعاء بأنى قد كتبت عن حالة البلاد الاقتصادية والمالية والاجتماعية والسياسية جميعها ، إذ أن ذلك يحتاج إلى عدة كتب وإلى عدد كبير من الباحثين ، ولـكنى حاولت أن أبحث أبرز هذه الحالات وأهمها راجياً أن يجد فيه القارىء نفعاً .

والله سبحانه وتعالى ولى التوفيق .

المؤلف

حسن محمد ربيع

البحث الأول
مبادىء عامة
مصـــــر

« أليس لى ملك مصر وهذه الأنهار تجرى من تحتى » .
(قرآن كريم)

يتراءى لى أن المرء لا يعرف مزايا وطنه عن غيره من كثير من الأوطان الأخرى ، إلا إذا اغترب عنه ، ولو إلى حين ، وأنى إذ أبدأ فى وضع مسودات هذا البحث ، وبينى وبين أرض الوطن المحبوب مسافات ، ليست بالطويلة ، كما أنها لا تعتبر قريبة ، ورغم أنى فى وطن ، من الأوطان الشقيقة ، وبين زملاء وخلان ، اتخذت منهم أخوة وأصدقاء ، واطمأن قلبى إليهم وأمنت لهم وشعرت بشعورهم فبادلونى شعوراً بشعور ، واطمئناناً باطمئنان ، وأمناً بأمن . واستقر بى المقام بضع سنين ، يتخللها فترات الأجازات الصيفية ، التى أقضيها سنوياً بوطنى الأول مصر العزيزة ، ويصحبنى حيثما أستقر، بعض أفراد أسرتى . ومع هذا كله ، وغيره ومما لم آت على ذكره ، أرانى أشعر بشعور خفى ، أحس به ، وأتلمسه ، فأجده عميق الأثر ، بعيد الغور ، وشديد العمق ، شعور رقيق فى معظم الأحيان ، ولكنه ليس كذلك فى جميع الأحيان ، شعور ينتابنى بعض الليالى ، ويكون قاسياً ، لدرجة أنه يصحب معه أرق شديد ، ويمر بخاطرى فى ليال أخر ، فيكون مؤنساً ورفيقاً . هذا كله هو حنين الغريب إلى وطنه ، وحنين المصرى إلى بلده . وأنى أستطيع ان أقول أنى الآن أستمتع بهذا الحنين وآنس له ، وأطمئن لطيفه وأسبح فى خياله ، وآماله ، لدرجة أنى أتحدث مع إخوانى وزملائى عنه ، وعن هذا الوطن ، ومستقبله الباسم الزاهر . ولا أحسبنى منذ فجر ٢٣ يولية سنة ١٩٥٢ مر على يوم واحد ، دون أن أذكر مصر ومستقبلها ونهضتها وأتلمس أخبار مصر

فى الصحف والمجلات المصرية . أو زميلاتها العراقية . أما القلق الذى كان ينتابنى ، والأرق الذى كان يزعج مضجعي ، فلم أعد أحس به الآن ، وقد فارقنى بانتهاء ذلك العهد الغابر بغير رجعة ، ولغير عودة بإذن الله .

ولقد سألت زملائى المغتربين من غير المصريين حول حنينهم لأوطانهم ، فاتهمونى بالمغالاة فى هذا الشعور بالحنين ، ولكنى تقبلت اتهامهم ، ولست لهم فى ذلك العذر ، لعلمى أن مصر ، هى مصر من يوم أن خلق الله الأرض ومن عليها ، إلى ما شاء الله . مصر هى كنانة الله فى أرضه ، يحيا بها قوم يحبون الخير لجميع أهل الأرض ، قوم هادئون وادعون ، ولكن دون تفريط فى حقهم ، أو إذلال لكرامتهم . قوم لمس موسى منهم العون ، والإيمان ، فقد آمن بموسى نفر من قوم فرعون « قالوا آمنا برب العالمين رب موسى وهارون » وتركوا عبادة الطاغوت لما أتاهم الحق من ربهم . قوم وحد فيهم دين عيسى الألفة والمودة والرحمة « ولتجدن أقربهم مودة للذين آمنوا الذين قالوا أنا نصارى ، ذلك بأن منهم قسيسين ورهباناً وأنهم لا يستكبرون » قوم دخلوا فى دين الله أفواجاً ، ورفعوا منارته وحافظوا على شعائره ، وأقاموا بينهم أكبر جامعة إسلامية فى العالم أجمع للتعمق والتفقه فى الدين .

واسم مصر مذكور فى كتاب الله — الذى لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه — عدة مرات ، وقد قيل فى أربعة وعشرين موضعاً ، منها ما هو بصريح اللفظ ومنها ما دلت عليه القرائن والتفاسير . مما يشير إلى مكانة مصر عند خالق هذا الكون « فتبارك الله أحسن الخالقين » .

ومن أجل ذلك وغيره ، أصبح لمصر موقع فى نفوس العرب من أيام الفتح الإسلامى إلى عصرنا هذا وإلى الأبد إن شاء الله — كما كان ولا يزال ، لها فى نفوس سائر الأمم السابقة والحاضرة ، مكانة مرموقة ومنزلة ملموسة — ولننظر كيف وصف عمرو بن العاص مصر لخليفة المسلمين عمر بن الخطاب ، عندما طلب منه الخليفة ذلك :

« اعلم يا أمير المؤمنين أن مصر قرية غبراء ، وشجرة خضراء ، طولها شهر

وعرضها عشر يكتنفها جبل أغبر ورمل أعفر، يخط وسطها نيل مبارك الغدوات ميمون الروحات تجرى فيه الزيادة والنقصان كجرى الشمس والقمر ، له أوان يدر حلابه ويكثر فيه ذبابه ، تمده عيون الأرض وينابيعها ، حتى إذا ما اصلخم عجاجه ، وتعظمت أمواجه فاض على جانبيه ، فلم يمكن التخلص من القرى بعضها إلى بعض إلا فى صغار المراكب وخفاف القوارب ، وزوارق كأنهن فى المخايل ورق الأصائل . . . » إلى أن قال « فبينما مصر يا أمير المؤمنين لؤلؤة بيضاء ، إذا هى عنبرة سوداء ، فإذا هى زمردة خضراء ، فإذا هى ديباجة رقشاء ، فتبارك الله الخالق لما يشاء ، الذى يصلح هذه البلاد وينميها ويقر قاطنيها فيها » .

هذا ما وصفه رجل من أهل الفكر فى القرون الوسطى ، أما فى العصور التى قبل التاريخ ، فقد اعتز بمصر سكانها وأهلها وحكامها ، ولنا من كتاب الله أحسن استشهاد ، وذلك عند ما باهى فرعون ، موسى بملك مصر « أليس لى ملك مصر وهذه الأنهار تجرى من تحتى » .

ولا ينكر أحد من سكان هذا العالم مكانتها وتتسابق جميع الدول فى التودد إليها ، واكتساب صداقتها . فمصر وإن كانت تحتل مكاناً ضيقاً من الأرض ، ولكنه طريق مطروقة وسبيل معبورة . يمر به أهل الغرب ليصلوا إلى الشرق ، وأهل الشرق ليبلغوا الغرب . ويمر به أهل الشمال ليصلوا إلى الجنوب وأهل الجنوب ليبلغوا الشمال . فهومكان لايستطيع العالم أن يستغنى عنه ، وقد يستطيع هو أن يستغنى عن العالم إن أراد .

هذه هى مصرنا التى قيل عنها « من أراد بمصر سوء أهلكه الله » ، وهذا قول حق ، والتاريخ يبرز لنا صدقه ، فى أهم صحائفه ، فكم من باغ كانت نتيجة بغيه الهلاك والفناء ، ففرعون الذى اعتز بملك مصر وحدث الله عنه فى كتابه « أليس لى ملك مصر ... » هو الذى انتهى إلى نهايته المعروفة ، فغرق فى البحر الأحمر « وجاوزنا ببنى إسرائيل البحر فأتبعهم فرعون وجنوده بغياً وعدوان ، حتى إذا أدركه الغرق قال آمنت أنه لا إله إلا الذى آمنت به بنو اسرائيل وأنا من المسلمين . الآن وقد عصيت قبل وكنت من المفسدين . فاليوم ننجيك ببدنك

لتكون عن خلفك آية ، وأن كثيراً من الناس عن آياتنا لغافلون » وكان ذلك جزاء وفاقاً لطاغ . كان يذبح أبناء الشعب ويستحى نساءه .

ولم تك عاقبة قارون الذى كان من قوم موسى بأحسن من عاقبة فرعون « إن قارون كان من قوم موسى فبغى عليهم وآتيناه من الكنوز ما أن مفاتحه لتنوء بالعصبة أولى القوة ... » فكان جزاء بغيه أن خسف الله به الأرض « فخسفنا به وبداره الأرض ، فما كان له من فئة ينصرونه من دون الله وما كان من المنتصرين » .

هذا فى ما قبل التاريخ ، أما اليوم ، وكأن التاريخ يعيد نفسه — والباغى تدور عليه الدوائر — وتلك سنة الله فى خلقه ، ولن تجد لسنة الله تبديلا. أقول كأن التاريخ يأبى إلا أن يسطر ما سبق أن سطره ، ففاروق الذى خطى فرعون وحذا حذوه ، قذف به الشعب ، فى البحر الذى يحد البلاد من الشمال ، قذفة أشد قسوة من زميله وقرينه فى الفسق والفساد والاستبداد ، فالسابق غرق فى البحر أما اللاحق فقد غرق « فى بحر لجى يغشاه موج من فوقه موج من فوقه سحاب ظلمات بعضها فوق بعض إذا أخرج يده لم يكد يراها ومن لم يجعل الله له نوراً فما له من نور » .

أما قارون مصر الحالى — الذى يتمثل الاستغلال فى شخصه — فكان بالبلاد فى ما قبل التاريخ قارون واحد ، أما اليوم ففيها أكثر من واحد ، ويتمثل فى أفراد أسرة محمد على ، وفى كل إقطاعى ، وكل مستغل وسالب لحقوق الشعب وأمواله ، وقد لقى كل مستغل منهم جزاء أثمه فنهم من صودرت أملاكه ، أو حددت إقطاعياته . أو ابتعد عن مجال السياسة الذى أساء استغلاله ، وجعل منه سوقاً لسلب الأموال ، واغتصاباً للحقوق . (مما سيأتى تفصيلة فيما بعد) .

مصر مقبرة الغزاة :

كلمة حق قالها المؤرخ Justav Lubon فى كتابه سر تطور الأمم . وما قبر نابليون منا ببعيد ، ذلك الامبراطور الذى عبر جبال الألب ، وتخطاها إلى

قلب إيطاليا وغيرها ، ولـكنه لم يتخط منطقة الأهرام . وها هى إنـكلترا ، تحفر لنفسها آخر قبر لها فى الشرق ، فى منطقة القناة . هؤلاء الذين دخلوا ديارنا بحجة حماية عرش توفيق ، وهم لا بد مطرودون من هذه الديار بعد أن تقوض عرش آخروريث لتوفيق ، « أن موعدهم الصبح أليس الصبح بقريب » . ولم يكد يجف مداد القلم بعد أن سطر هـذه المسودات ، إلا وتزف لنا ولمواطنينا بل وللمروءة أجمع البشرى بجلاء القوات الإنجليزية فى مدى عشرين شهراً بعد احتلال بغيض دام أكثر من سبعين سنة .

مصر الخالدة :

خالدة فى ماضيها وفى حاضرها ، خالدة فى سكانها الأخيار وفى موقعها المختار ، خالدة بروحها وحضارتها ، قديمها وحديثها . فهى باتفاق العلماء والمؤرخين الأستاذ الأول للبشرية ... هى التى علمت الناس الزراعة والصناعة والـكتابة ، وهى التى ظلت وما زالت تشع من روحها علانية وخفية أضواء على البشرية . وهى التى أقامت منذ فجر التاريخ حياتها على دعامتين روحية ومادية ، ولا عجب أن يذكر اسمها فى كتاب الله فى أكثر من موضع ، ولا عجب أيضاً أن يـكون لها هذه المـكانه الروحية والمعنوية القوية فى قلوب مواطنيها الأحرار وفى قلوب مواطنى شقيقاتها وجيرانها ، السودان والبلاد العربية .

وبين يدىّ الآن قصيدة للشاعر السودانى الأسـتاذ مبارك المغربى ، بعنوان مصر الشقيقة ، وصف فيها مصر ، وصفا راقنى ، وأعجبنى ، وتمنيت لو ألهمنى الله تعالى ملـكة الشعر ، لا لشىء إلا لأصف هذه البقعة المباركة فى العالم ، وإليك بعض أبيات من تلك القصيدة(١) .

رعى الله مصرا قبلة الشرق ، أنها ... وإن غضب الواشون شريانه الجارى
ثقافتها للضـاد نبراسـه الذى ... به يهتدى فى كل مسعى ومضمار
ووثبتها للنيـل عنوانـ نهضة ... بها ينعم الوادى . . وتحطيم اسوار
هى النور مجـلو الجوانب مشرقا ... يضىء ظلام الليل المدلج السارى

---

(١) نشرت بالأهرام بتاريخ ١٩/٥/١٩٥٤ .

هى الحسن يبدو للعيون رواؤه ... مطالع اقمار واكمام أزهار
بها الدين لا ينفك نصراً مؤزرا ... له فى الحنايا كل حسب واكبار
بها الأدب الراقى ينم عن الحجا ... بها الفكر يسمو فى علوم واشعار
بها الدين والدنيا . . فللصفو مرتع ... وللهدى ركن ثابت غير منهار
أحبك يا مصر الشقيقة فاذكرى ... وفائى — على مر الزمان — واكبارى
لقد شاء حظى أن أراك طليقة ... يزينك اكليل من المجد والغار
أزال بنوك الذى عنك فلم تعد ... ذئاب الورى تعدو على الجائع العارى
وصال « نجيب » صولة عمرية ... وجال بسيف — صانه الله — بتار
أزاح عن الشعب المكبل قيده ... بقلب امرىء لا يعرف الجبن مغوار
ومد يدا نحو الجنوب رحيمة ... بها امتد حبل الود من بعد أقصار
يحف به كالأسد أبطال ثورة ... وهل تصلح الأوضاع من غير ثوار؟
بنى الثورة الكبرى وفى النفس خاطر ... أعيذ حماكم من مآسى وأخطار
فلم نك قبل اليوم أدنى إليكم ... وأقرب فى ود أكيد وإيثار
حمدنا لكم بدء الكفاح فناضلوا ... ونحن لكم أسد الشرى خير أنصار
علينا جميعاً أن نهب لنتقى ... أذى ظالم بالكيد والغدر أمار
ليصبح وادى النيل ملكا لأهله ... ويزهى به الأحرار فى ظل أحرار !!

وطننا العربى

واليوم مصر ومن حولها شقيقاتها ، السودان ، والبلاد العربية — يشدون ساعدها ويؤازرنها سياسيا واقتصاديا ودفاعيا ، كل هذا يكون وطناً عربيًّا بمواطنيه العرب الأمجاد ، الذين كونوا فى عهد ليس ببعيد امبراطورية إسلامية دان لها ملك الروم وكسرى ووصلت حدودها لجبال جنوب فرنسا .

ولا يفوتنى التنويه أن هذا الوطن العربى غنى بموارده الزراعية والصناعية . فهنالك الأطار الأخضر الذى يبدأ من شمال العراق ثم يمتد جنوبا حتى يصل الخليج العربى وشرقا وشمالا إلى حدود إيران وتركيا . أما من الناحية الغربية فيضيق فى

بعض أوضاعه ويتسع فى الأوضاع الأخرى إلى أن يصل لشواطىء البحر الأبيض المتوسط. ويبدأ هذا الأطار الزاهى فى الامتداد ناحية الجنوب حتى يصل لوادى النيل الخصيب ويمتد فيه إلى أواسط أفريقيا . وغير خاف أن هذا الأطار يسير فى امتداده ، حتى شواطىء الأطلسى من الناحية الشمالية الغربية .

تلك هى مساحة شاسعة من الأراضى الزراعية الخصبة الجيدة ، التى لو حسن استغلالها لجعلت سكان الوطن العربى يتمتعون بمستوى معيشى عال .

أما عن الموارد الصناعية ، فقد حاب الله ، الوطن العربى بكثير من ينابيع الثروة المعدنية يضيق المجال لذكره الآن وسأوضح فيما بعد موارد مصر الصناعية[1] .

حول الحالة الإقتصادية المالية والاجتماعية والسياسية :

وأن الأفكار لتتزاحم لدى حينما أبدأ فى توضيح الأوضاع الاقتصادية والسياسية التى مرت بمصر فى ذلك العهد الغابر الذى سبق ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢. والتعمق فى بحث هذه الأوضاع يبعث على الحيرة فى كيفية البدء . وبأى موضوع يبدأ الكاتب ؟ أيبدأ بالكتابة عن المستعمر الذى جعل الشعب شيعا وأحزابا ، واستنزف موارد البلاد وجعلها مزرعة لخاماته وسوقا لتصريف منتجاته . أم يبدأ بالكتابة عن فاروق الذى استحل الحرام وأباحه لذويه ومؤازريه وعبث بالدستور وامتهان أرادة الشعب . أم يبدأ بالكتابة عن الحكام الفاسدين والخونة والمرتشين الذين وجدوا فى ظل فاروق وفى ظل المستعمر حماية وأمنا وثراء فاحشا واسرافا ماجنا على حساب شعب جائع فقير ؟

وعلى كل فقد رأيت أن أبدأ بالكتابة عن سوء الحالة الإقتصادية التى كانت عليها البلاد فى ذلك العهد . تلك الحالة التى جعلت الشعب فى مستوى معيشة . أقل ما يقال عنه أنه بلغ الحضيض . ولقد وصفت الكاتبة الانجليزية Derene Warner فى كتابها «هذا المستوى» بقولها ليس هناك (تعنى مصر) أى مستوى للمعيشة ، فأى انخفاض آخر يكون الموت بعينه .

---

(١) بحث للمؤلف بمجلة المصور ببغداد ، فى العدد الأول والثانى .

حركة السكان :

وللوقوف على ذلك ببراهين عملية ، يجدر بنا الأشارة لحركة السكان ، ومقدار الزيادة التى طرأت عليها ، وعلى دخل الفرد منذ سنة ١٨٨٢ — سنة ١٩٤٧.

حركة السكان فى مصر من سنة ١٨٨٢ — سنة ١٩٤٧ مأخوذا من مديرية الاحصاء (التعداد العام كل عشرة سنوات) .

السنة	عدد السكان	الزيادة العددية	نسبة الزيادة فى المائة فى كل عشر سنوات	متوسط الزيادة فى السنة الواحدة
١٨٨٢	٦,٨٠٤,٠٢١	—	—	—
١٨٩٧	٩,٧١٤,٥٢٥	٢,٩١٠,٥٠٤	٢٨,٦	٢,٨٦
١٩٠٧	١١,٢٨٧,٣٥٩	١,٥٧٢,٨٣٤	١٦,٢	١,٦٢
١٩١٧	١٢,٧٥٠,٩١٨	١,٤٦٣,٥٥٩	١٣	١,١٣
١٩٢٧	١٤,٢١٧,٨٦٤	١,٤٦٦,٩٤٦	١١,٥	١,١٥
١٩٣٧	١٥,٩٣٢,٦٩٤	١,٧١٤,٨٣٠	١٢,١	١,٢١
١٩٤٧	١٩,٠٢١,٨٤٠	٣,٠٨٩,١٤٦	١٩,٤	١,٩٤ (١)

ويلاحظ من هذا الاحصاء أن عدد السكان قد تضاعف خلال الخمسين سنة الأخيرة (من سنة ١٨٩٧ — سنة ١٩٤٧) .

وتعتبر مصر من أكثر أقطار العالم كثافة بالسكان ، حيث تصل كثافة

---

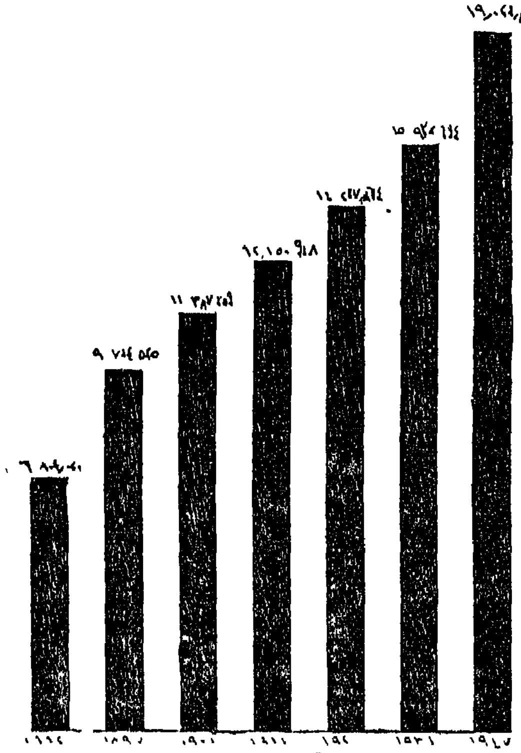
(١) يجدر الأشارة إلى أن عدد السكان حاليا يقدر بحوالى ٢٢ مليون نسمة وإليك التعداد التقديرى من سنة ١٩٤٨ حتى سنة ١٩٥٣ .

السنة	عدد السكان مقربا لاقرب ألف
١٩٤٨	١٩,٤٩٤,٠٠٠
١٩٤٩	١٩,٨٨٨,٠٠٠
١٩٥٠	٢٠,٣٩٣,٠٠٠
١٩٥١	٢٠,٩٠٩,٠٠٠

أول يوليه سنة ١٩٥٢ بعدد ٢١,١٥٠,٢٠٠ نسمة
« « ١٩٥٣ « ٢١,٩٤١,٠٠٠ «

الكيلو متر المربع فى الأراضى المزروعة ٥٥١ نسمة ويعتبر ذلك تضخما بشريا كبيرا ، وخصوصاً إذا اعتمدت الأمة أساسيا على الزراعية ، أن هذه الكثافة أكبر منها فى أى منطقة صناعية شديدة الازدحام بالسكان سواء فى انجلترا أو بلجيكا أو غيرها من المناطق الصناعية فى أوربا (١) .

والآتى رسم بيانى يزيد الأرقام ايضاحا .



حركة السكان بمصر من سنة ١٩٢٨ إلى سنة ١٩٤٨

فهل قابل هذه الزيادة المضطردة فى السكان زيادة مناسبة فى استغلال الموارد الطبيعية ؟ الجواب على ذلك — للأسف — بالنفى . الأمر الذى أدى إلى وجود سلسلة من الأزمات ؛ انتابت البلاد ، فشملت جميع نواحى الحياة . وذلك لتضافر القوى الفاسدة التى ذكرناها . واليك بعض البيانات عن عناصر الانتاج فى ذلك العهد .

---

(١) صحيفة ٥٢ الاقتصاد الزراعى للدكتور محمد السعيد محمد .

البحث الثـــانى

الانتاج الزراعى

الباب الأول

أولا — الاقطاع ونظام الريف

وبلادنا عريقة فى المدنية ، بل هى مهد المدنيات منذ العصور القديمة ، اشتغل أهلها بالزراعة آلاف السنين قبل الميلاد لخصوبة أرضها وغزارة مياه نيلها وقد كانت أرض مصر بتربتها الذهبية أول ما اشتغل من مساحات الأراضى الزراعية فى العالم .

غير أن هذا التراث الجميل لم يحافظ على مستواه فى البـــلاد ، فى عصرها الحديث ، وذلك للعوامل المختلفة التى كانت تحف به لمصلحة أغراض أفراد قلائل ، الأمر الذى أدى إلى وجود نظام أقطاعى يسخر العامل الزارع الكادح ، ويجعل من العمال الزراعين الأحرار عبيداً ، يبنون مالا يسكنون ، ويزرعون مالا يأكلون .

ولقد بدأ محمد على جد فاروق — والذى حكم مصر بأرادة الشعب ، والذى انتزع ملك مصر ، من يد وريثه فاروق ، بأرادة الشعب أيضاً « فسبحان ربى ، يؤتي الملك من يشاء وينزع الملك ممن يشاء » — أقول ، بدأ محمـد على عهـد الأقطاع ، بأن جمع من شعب مصر ، وثائق امتلاك الأرض ، وأحرقها ، ثم ذريت فى الهواء . وجاء من بعده ، خلفه ، ثبتوا دعائم الاقطاع ، فقام اسماعيل بتقسيم الأرض إلى تفاتيش ومضى يوزعها فى سخاء — لم يـكلفه شيئاً — على حاشيته ، ورفقائه فى الفسق والفجور والأسراف ، وأهل دمه من الأتراك وغيرهم ، تاركا أصحابها الحقيقيين ، يأكلون الجوع ويلبسون العراء .

وإليك الأرقام تتـكلم وتوضح هذا النظام الذى يذكرنا بمساوىء الأقطاع . والذى تحررت منه أوروبا فى القرون الوسطى ، والذى تحررت منه مصر أخيرا . فى ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ، بفضل رجالها المصلحين .

الملكية الزراعية بمصر سنة ١٩٤٩ (حسب بيان مديرية الأحصاء)

فئات المساحة بالفدان	النسبة المئوية لعدد الملاك	عدد الملاك	مساحة الأراضي المتملكة بالفدان	متوسط ملكية الفرد
أقل من فدان	٧١ ٪	١,٩٥٥,٧٧٣	٧٨٨,٤٠٦	٠,٤٠
١ — ٥	٢٢ ٪	٦١٨,٢٦٢	١,٣٠٥,٣٠٢	٢,١١
٥ — ١٠	٢,٩ ٪	٧٩,٣٤٧	٥٢٧,١٣٦	٦,٦٢
١٠ — ٢٠	٢,٦ ٪	٤٣,١٠	٥٨٩,٠٢٨	١٣,٦٧
٢٠ — ٣٠	٠,٤٧ ٪	١٢,٧٤٧	٣٠٣,١٦٠	٢٣,٧٨
٣٠ — ٥٠	٠,٣٥ ٪	٩,٤٨٨	٣٥٨,٦١٥	٣٧,٨٠
٥٠ — ١٠٠	٠,٢٤ ٪	٦,٦٨٠	٤٥٥,٥٥٧	٦٨,٢٠
١٠٠ — ٢٠٠	٠,١٢ ٪	٣,٢٧٨	٤٥٤,٠٠١	١٣٨,٥٠
٢٠٠ — ٤٠٠	٠,٠٥ ٪	١,٣٧٤	٣٧٢,٣٤٩	٢٧١
٤٠٠ — ٦٠٠	٠,٠١ ٪	٣٢٦	١٥٨,٣٠٢	٤٨٥,٥٨
٦٠٠ — ٨٠٠	٠,٠١ ٪	١٦٢	١١٣,٠٤٤	٦٩٧,٨٠
٨٠٠ — ١٠٠٠	٠,٠١ ٪	٩٠	٨١,٣٢١	٩٠٣,٥٦
١٠٠٠ — ١٥٠٠	٠,٠١ ٪	١٠٣	١٢٧,٩٨٩	١٢٤٢,٦١
١٥٠٠ — ٢٠٠٠	٠,٠١ ٪	٣٢	٥٣,٩٨١	١٦٨٦,٩١
أكثر من ٢٠٠٠ فدان	٠,٠١ ٪	٥٨	٢٥٩,٧٤٥	٤٤٧٨,٣٦
المجموع		٢,٧٣١,١٢٠	٥,٩٤٨,١٣٤	٢,١٨

سوء توزيع الملكية :

يظهر من هذا الجدول ، سوء توزيع الملكية ، ومدى إتساع نظام الاقطاع بمصر ونحن فى النصف الثانى من القرن العشرين ، قرن النور والنهضة ، لا فى القرون الوسطى ، قرون الظلام ، والاستبداد . إذ أن ٧١٪ من الملاك الزراعية تتراوح ملكيتهم بين العدم والفدان الواحد ، وعددهم ١,٩٥٥,٧٧٣ نسمة وهذا العدد الضخم الذى يقرب على المليونين من صغار الملاك ، يملكون ٧٨٨,٤٠٦ فدان

وهى مساحة لا تمثل سوى ١٣ ٪ فقط من مجموع الأراضى الزراعية ومتوسط ملكية الفرد الواحد تقدر بحوالى ٠,٤٠ من الفدان بينما متوسط ملكية بعض الأفراد الاقطاعيين بلغت ٤٤٧٨ فدان تقريبا .

غرباء فى أوطاننا « ملكية الأجانب » : وإذا تعمقنا فى بحث جدول توزيع الأراضى الزراعية حسب الأحصاءات الرسمية ، للوقوف على جنسية المالك ، لتبين لنا مدى سوء التوزيع . فالأحصائيات تقسم لنا جنسية الملاك إلى ثلاثة فئات « مصريون وأجانب وأوقاف » وإليك بيان ملكية كل فئة من الملاك حسب إحصاء سنة ١٩٤٩ أيضاً .

جنسية الملاك	عدد الملاك	جملة مساحة الأراضي المتلكة بالفدان	متوسط ما يملكه المالك بالفدان
مصريون	٢,٧٠٩,٥٠٤	٥,١٢٢,٤٨٨	١,٨٩
أجانب	٣,٨٠٠	٢٣٣,٠١٣	٦١,٣٢
أوقاف	١٧,٨١٦	٥٩٢,٦٣٣	٣٣,٢٦
جملة عمومية	٢,٧٣١,١٢٠	٥,٩٤٨,١٣٤	٢,١٨

واضح من هذا الأحصاء ، أن متوسط ما يملكه المالك الواحد الأجنبى ٦١,٣٢ من الفدان بينما متوسط ما يملكه المالك الواحد المصرى ، صاحب الوطن ، ١,٨٩ من الفدان فقط . أى أن متوسط ملكية الأجنبى بلغت فى ظل هذا النظام الجائر أكثر من اثنين وثلاثين مثلا لملكية المصرى .

انعدام العدالة الاجتماعية ومتوسط الدخل :

ولو انتقلنا لمتوسط دخل الفرد نرى الفرق الشاسع الذى أوجد نظام الاقطاع بين دخول الملاك ، وذلك حسب الأحصاء المذكور بالصحيفة التالية .

أى فرق هذا ، بين دخل فردين ، فى مجتمع واحد ، يظلهما سماؤه ، ويطفىء ظمأهما ماؤه ، الأول دخله أربعمائه وستون قرشاً فى السنة والآخر دخله يزيد على الخمسة عشر ألفاً من الجنيهات فى السنة أيضاً .

	متوسط دخل الفرد في الأسرة	
	قرش	جنيه
من يملك فدان واحد فأقل	٦٠	٤
« « فدان — ٥	٣٤	٢٤
« « ٥ — ٢٠	—	١٠٤
« « ٢٠ — ١٠٠	—	٤٤٥
« « ١٠٠ — ٤٠٠	—	٢٠٤٩
« « ٤٠٠ — ٢٠٠٠	—	٨٦٤٣
« « أكثر من ٢٠٠٠	—	١٥٦٦٩

وقد أدى هذا النظام الاقتصادى الشاذ الجائر فى سوء توزيع الملكية الزراعية إلى نتائج وخيمة أهمها :

آثار نظام الاقطاع

١ — وجود طبقتين اجتماعيتين بعصر بينهما فروق شاسعة : طبقة يبلغ عددها أكثر من ٤½ مليون نسمة إما فلاحين أو صغار ملاك ، إلتصقوا بالأرض لا يستطيعون منها فكاكا ، ولا يملكون من أمرهم شيئاً ، شأنهم فى ذلك شأن رقيق الأرض فى القرون الوسطى بأوروبا ، أما الطبقة الأخرى فهم أقلية ، ولكنهم سادة يأمرون فيطاعون ، ويطلبون فيجابون . وكأنهم أرادوا أن يجعلوا أنفسهم آلهة ، يقولون للشيء كما تصوروا « كن فيكون » . ظاهرة سيئة لها آثارها الخطرة على كيان المجتمع ، إذ أنها أبادت المرونة الاجتماعية Social mobility بين الطبقتين مما أدى إلى انعدام العاطفة الاجتماعية ، فساد بينهما الحقد والكراهية ، وانعدام الانسجام الاجتماعى . فأخذت الطبقة المغلوبة على أمرها ، تتحين الفرص لكى تسترد من الأقطاعيين بعض حقهم ، إن لم يكن كله ، غير أن حكومات ذلك العهد وعلى رأسهم الملك المطرود ، جعلت السادة الأقطاعين يتمتعون بسلطة

واسعة لدرجة أن بعض هؤلاء الأقطاعيين أقام فى أقطاعيته حكومته الخاصة وشرائعه الخاصة أيضاً وسمحت لهم بالتدخل فى جميع شئون الفلاحين وبشكل لا تحلم به أية حكومة دكتاتورية حديثة .

٢ — انخفاض أجور العامل الزراعى : فمتوسط أجـــر العامل الزراعى سنة ١٩٥٠ كان عشرة قروش فى اليوم الواحد ، ومتوسط أيام العمل الزراعية فى السنة حوالى ١٨٠ يوما وعليه يكون دخل العامل السنوى ثمانية عشر جنيها ، ومتوسط الدخل اليومى خمسة قروش فقط . وباعتبار أن عائلة هذا العامل تتكون من خمسة أشخاص فيكون الدخل اليومى للفرد الواحد قرش صاغ فقط . وتشبث الأقطاع والحكام الفاسدون ببقاء مستوى الأجور على هذا النحو ، بجميع الوسائل والطرق ، حتى أنه لما أجاز قانون سنة ١٩٤٢ للعمال الحق فى تكوين نقابات تدافع عن مصالحهم استثنى القانون عمال الزراعة .

وحسب إحصاءات سنة ١٩٤٨ كان ٧٠ إلى ٦٨٪ من جملة الدخل يصرف على الغذاء وهذه تعتبر من أكبر النسب فى بلدان العالم . إذ أنه فى نفس السنة كانت نسبة المنصرف على الغذاء فى الصين ٦٠٪ وفى الويات المتحدة ٤٤٪ من مجموع دخول الأفراد[١] .

٣ — ارتفاع الايجارات الزراعية : فقد بلغ إيجار الفدان الواحد فى بعض أراضى المنوفية خمسين جنيها وستين جنيها فى بعض الأحيان . ومن العجب ، أنه لما كانت الآفات الزراعية تقضى على زراعة القطن ، كان يتمسك المالك بعقد الايجار ، وبقيمته . أما المزارع أو المستأجر فقد كان يرجوه بالاكتفاء بأخذ الناتج إذ أن هذه الآفات لا سلطان له عليها .

٤ — ارتفاع ثمن الأراضى الزراعية : ولأن ملاك الأراضى يعتقدون أن الزراعة أكثر ضمانا من الصناعة أو التجارة ، لاستغلال الأموال ، لذا كانوا يستغلون أرباح أراضيهم الزراعية فى زيادة الأفدنة المملوكة لهم مما أدى إلى ارتفاع

(١) قوانين الاستهلاك للعالم Engel توضح أنه كلما ازداد الدخل قلت نسبة المنصرف على الغذاء .

قيمة الفدان الواحد ارتفاعا فاحشا حتى وصل ألف جنيه فى بعض جهات المنوفية وغيرها.

٥ — الاستيلاء على أراضى الدولة المستصلحة بأثمان منخفضة : وبديهى ، لم يكن ليستولى على مثل هذه الأراضى إلا من كان من أهل الحظوة أو السلطة فقط وقد تمكن هؤلاء من استئجار أملاك الدولة وأراضى الأوقاف بإيجارات منخفضة ثم اعادة تأجيرها من الباطن بأضعاف أضعاف الأيجار الأصلى وكانوا أحياناً يستولون عليها بأثمان زهيدة .

٦ — تأخير نهضتنا الصناعية وإقامة عراقيل أمامها : مما سيأتي بحثه فى موضوع الإنتاج الصناعى فيما بعد .

ورحم الله الشاعر العربى الذى وصف الاقطاع ، فأجاد الوصف ، إذ قال :

تركوا السعى والتكسب فى الد	نيا وعاشوا على الرعية عالة
يتجلى النعيم فيهم فتبكى	أعين السعى من نعيم البطالة
يأكلون اللباب من كد قوم	أعوزتهم سخينة من نخالة
فكأن الأنام يشقون كدا	كى تنال النعيم تلك السلالة
ليس هذا فى مذهب الاشترا	كية إلا من الأمور المحالة
وهو فى الملة الحنيفية البيضا	ء كفر بربنا ذى الجلالة

البرلمان ودفاعه عن الاقطاع :

ولقد تصفحت مجموعة محاضر مجلس النواب — الذى كان مفروضا أنه يمثل الشعب — فوجدت فيه العجب العُجاب ، للدفاع عن الملاك على حساب الفلاحين والمستأجرين . واذكر ، على سبيل المثال ، بعض ما ورد ، فى الانعقاد الثانى ، لمجلس النواب سنة ١٩٣٢ :

يقول حضرة النائب المحترم السيد ابراهيم الهلالى(١) — دفاعا عن الملاك ، ومعارضا فى مشروع قانون تخفيض ايجار الأطيان الزراعية عن سنة ١٩٣٠ — ١٩٣١ — « ما كان يحق للمجلس أن ينظر فى هذا المشروع أو يعيره جانبا من الالتفات أو يحيله على لجانه ، لأنه مشروع جائر ظالم ، مشروع شاذ لم يسبق

(١) صحيفة ٤١٠ محضر الجلسة ٢٧ لمجلس النواب فى ٤ ابريل سنة ١٩٣٢ .

له مثيل فى البلاد المتمدينة ولا فى غيرها حتى ولا فى مجاهل أفريقيا (ضحك)
مشروع يهدد الحريات ويعبث بالعقود والالتزامات المقدسة الواجبة الاحترام ،
مشروع أراه شديد الوطأة على الملاك نذيراً بخرابهم .

« وليت شعرى لم لا يكتسب المالك هذا العطف الذى اكتسبه المستأجر ؟ أليس الملاك مصريين ! ألم تؤثر فيهم الضائقة المالية أكثر من غيرهم ! أليسوا هم أصحاب المصالح فى البلاد ! (ضجة) .

« أريد أن أؤدى واجب الدفاع عن الملاك ، وعجيب أن يكون المزارع الذى تكفيه قطعة من الخبز أو قليل من الجبن أحق بالعطف من المالك المرهق بالنفقات والذى ألف عيشة البذخ والترف هو وأسرته .

« أن لجنة المالية تصرفت فى هذا المشروع بقانون تصرفا غريبا لأنها قررت عندما قدم إليها فى العام الماضى المشروع بقانون الخاص بتخفيض ايجار الأطيان الزراعية عن سنة ١٩٢٩ — ١٩٣٠ ورأت الضجة الهائلة التى قامت حوله — أنه مشروع استثنائى ولا يسمح به مرة أخرى ، فبدلا من أن ترفض هذا المشروع كما كنا ننتظر — أو تعدل نسبة التخفيض فتجعلها ٢٠٪ كما كانت فى العام الماضى أقرته وظهرت بمظهر الشدة والقسوة ضد الملاك الذين أصبحوا ولا راحم لهم ، لأنهم فضلا عما يرزحون تحته من ثقل الضرائب التى أصبحت لا تتناسب مع ما تنتجه الأرض وفضلا عن تدهور الايجارات (ضجة) » .

هذا ويقول حضرة النائب المحترم السيد عبد السلام رجب[1] فى كلمة له « أما فيما يختص بالمستأجر الصغير الذى تكلم عنه حضرة النائب المحترم السعيد حبيب ، فمثله مثل الفأر يكفيه من القوت قليل من الأذرة يتلمسه فى جوانب الغيط » .

هذا هو رأى بعض نواب الأمة فى المستأجر ، وفى الأقطاعى . وإنى أوجه سؤالا إلى القارئ الفاضل . . ما الذى كان يحدث لو قدم مشروع قانون خاص بتحديد الملكية ؟ ؟ ؟

---

(١) ص ٤١٥ من نفس محضر الجلسة

فروق .. حتى فى أعمال الخير :

وأمثلة الفروق الشاسعة بين الطبقتين الاقطاعية والفلاحين ، أمثلة كثيرة يضيق عن سردها بالتفصيل بضع مجلدات ، غير أنى أسرد منها ، حقيقة مرة ومؤلمة ، وهى وجود التفرقة المرة حتى فى عمل البر والإحسان . فوالدة الخديوى عباس حلمى ، والتى لقبت فى أيامها بأم المحسنين أوقفت قبل موتها ستمائة فدان من أراضيها الزراعية ، لا للفقراء والمساكين ، حسب الشرائع السماوية العادلة ، وإنما لمعاونة الذين أخنى عليهم الدهر من أبناء الأسر الكريمة . وقد أنشئ لذلك ملجأ سمى « مستشفى وملجأ أم المحسنين » .

التعصب التركى : وكان ملجأ عجيب حقا ، يعطى معانى عجيبة ، لحالة ذلك العهد ، أقل ما يذكر من هذه المعانى ، التعصب التركى الشديد الذى اتصف به معظم الأتراك المتوطنين والمتمصرين فى هذا البلد . ونحن فى نظر هؤلاء الأتراك الدخلاء ، فلاحون . بل وأن أفراد أسرة محمد على ، كانوا يستنكفون التكلم باللغة العربية ، لغة الدين والقرآن المبين . زد على ذلك ، أن من يسمى نفسه محسنا ، منهم — ذكراً كان أو أنثى — يفرق فى أحسانه ، ويميز طبقة دون طبقة . وأحسبنى أستفتى رجال الدين ، فى كون مثل هذا الاحسان مقبولا عند الله أم لا ؟ وأظن أن الله لن يقبل كل إحسان من هذا القبيل . أما عن الفساد فى ادارة هذا الوقف والرشوة ، والسرقات ، كل ذلك ترويه لنا الحوادث بالتفصيل . ويجب الإشارة إلى أن السرقات فى العهد الماضى شملت كثيراً من مرافق الثروة حتى ما كان يخص أعمال البر والإحسان والخير ، وهى الأموال التى تنفق لله .

غير أن الله تعالى ، حفظ أمواله من الناهبين والسارقين فتسلمت أداة الخدمة الاجتماعية بالجيش مبنى الملجأ ، المذكور وأوقافه فى فبراير سنة ١٩٥٣ وحولته مستشفى لعمال الجيش وأسرهم وأجرت الفدان الواحد بستة وعشرين جنيها ، بعد أن يؤجر بأربعة جنيهات فقط . « فالله خير حافظاً وهو أرحم الراحمين » .

نظام إقطاعى شاذ يزيد الذين أثروا ، ثراء ، والفقراء فقراً كما يزيد من عدد المعدمين : الأمر الذى يؤيد أن البلاد كانت فى معزل عن تحقيق أى نوع من أنواع العدالة الاجتماعية ، فعدد الملاك الذين كانوا يمتلكون أكثر من ٢٠٠٠ فدان كان فى ازدياد أيضاً . أما عدد السكان الذين لا يملكون عقاراً قط ، فكان يزداد بشكل سريع ، نظراً لزيادة عدد السكان على النحو الذى ذكر سابقاً ، مع قلة مساحة الأراضى المستصلحة سنوياً . الأمر الذى يدل على منتهى الظلم الاجتماعى ، وعلى أن البلاد كانت تسير تدريجياً نحو الهاوية . وبصحيفة (٢٣) بيان إحصائى يؤيد ذلك :.

النذر كانت تبشر بثورة دامية :

يتبين من هذا الجدول[1] الزيادة المستمرة فى عدد كبار الاقطاعيين ، ومقدار الزيادة فى عدد الذين يمتلكون فداناً واحداً فأقل . كما يلاحظ الزيادة فى عدد الذين لا يمتلكون عقاراً نهائياً . وهكذا كنا نعيش فى طريق محفوف بالإخطار ، طريق ينذر بثورة ، يقول فيها المظلوم للظالم « إنى لأرى رؤوساً قد أينعت وحان قطافها وإنى لصاحبها » لولا أن لطف الله تعالى بالبلاد ، فهيأ لها ثورة رشيدة ، مدروسة ، ورزينة ، أنقذتها من الهوة الساحقة التى كانت تسير فيها البلاد ، كما أنقذتها من ثورة دامية حمراء هوجاء ، تقضى على الأخضر واليابس ، وتأخذ برأس كل من المظلوم والظالم ، دون تمييز بين هذا وذاك . وهكذا يحفظ الله أرضى الكنانة وأرض الوطن المحبوب .

ملاك الطبقة الوسطى كانت آخذة فى الزوال : وباعتبار من يمتلك خمسة أفدنة إلى أقل من خمسين فداناً ، من ملاك الطبقة الوسطى ، نلاحظ أن ملاك هذه الطبقة كانت آخذة فى الزوال تدريجياً ، مما كان ينذر بمساوىء فادحة ، وإليك بياناً إحصائياً يبين ذلك .

بيان نسبة عدد الملاكين الذين تتراوح ملكيتهم بين ٥ إلى أقل من ٥٠ فداناً .

---

(١) انظر ص ٢٣ .

السنة	النسبة المئوية	السنة	النسبة المئوية	السنة	النسبة المئوية
١٨٩٤	٢٠و٧ ٪	١٩١٤	٨و٧ ٪	١٩٢٠	٨و٧ ٪
١٩٤٠	٩و٥ ٪	١٩٤٩	٣و٥ ٪	١٩٥٠	٣و٥ ٪

وواضح من هذا الجدول الإحصائى تناقص نسبة عدد ملاك الطبقة الوسطى. فبعد أن كانت نسبتهم سنة ١٨٩٤ مقدارها ٢٠و٧ ٪ بالنسبة لباقى الملاك ، انحدرت هذه النسبة إلى أن أصبحت ٣و٥ ٪ فقط فى سنة ١٩٥٠ وهذا الانحدار السريع يثبت أن ملاك هذه الطبقة كانت آخذة فى الزوال .

ولا يخفى علينا أن السبب المباشر لذلك ، هو الطرق الملتوية التى كان يتبعها كبار الملاك للاستيلاء على أكبر مساحة ممكنة من الأراضى كما ذكرت .

انتزاع أملاك صغار الفلاحين : وذلك بالإرهاب تارة ، وبعرض أثمان عالية تارة أخرى ، الأمر الذى يرويه لنا كثير من الملاكين الفقراء ، خاصة من كان — لسوء حظه — مجاوراً لإقطاعى يمتلك من الأراضى الواسعة آلاف الأفدنة ، وبجوار هذه الآلاف ، بضعة قراريط لمالك فقير ، فيأبى مثل هذا المالك ألا تستقيم حدود إقطاعيته فيأمر بضم هذه المساحة التافهة إلى إقطاعيته الشاسعة ، والويل كل الويل إذا تعرض هذا المالك الفقير لذلك المغتصب الأثيم . « إن هذا أخى له تسع وتسعون نعجة ولى نعجة واحدة فقال أكفلنيها وعزنى فى الخطاب . قال لقد ظلمك بسؤال نعجتك إلى نعاجه وأن كثيراً من الخلطاء ليبغى بعضهم على بعض ... »

الحالة الاجتماعية والصحية فى الريف :

أما عن هاتين الحالتين فى الريف ،فحدث ولا حرج ، وماذا تكون حالة الغالبية العظمى من سكان الريف ، بعد الوصف الذى ذكرناه . وإنها صورة ناطقة لانعدام العدالة الاجتماعية ، وصورة واضحة لظلم الانسان لأخيه الانسان والآتى وصفا موجزاً للوضع الاجتماعى للريف (والذى يعتبر صورة ناطقة لحالة العمال ومعظم الطبقات الشعبية فى المدن) :—

جدول فئات الملكية الزراعية ومتوسط ملكية الفرد بالفدان : « مع ذكر عدد السكان الذين لا يملكون عقارا »

فئـــات المساحة بالفدان الواحد	١٩٤٣		١٩٤٥		١٩٤٧		١٩٥٠	
	عدد المـــلاك	متوسط ملكية الفرد	عدد المـــلاك	متوسط ملكية الفرد	عدد المـــلاك	متوسط ملكية الفرد	عدد المـــلاك	متوسط ملكية الفرد
أكثر من ٢٠٠٠ فدان	٥٤	٥٤٧٢,٩٨	٣٦	٣١٥٦,١٨	٦٠	٤٤٥١,٣٥	٦١	٤٥٤٥,٢١
من ١٠٠٠ـ٢٠٠٠ «	١٣٣	١٤٧٧,٥٧	١٩٩	١٤٤٩,١٩	١٨٢	١٤٨٧,٨٢	١٢٧	١٤٦٤,٦٥
من ٢٠٠ ـ ١٠٠٠ «	٢٠٠٠	٥٨٧,٩١	١٩٢٢	٥٩٣,٦١	١٨٨٩	٥٩٢,١١	١٩٢٧	٥٨٥,٧٦
من ١٠٠ ـ ٢٠٠ «	٣١٣٥	١٣٩,٨٣	٣١٢١	١٣٨,٧٧	٣١٥٦	١٤١,١٠	٣١٩٤	١٣٦,٦٩
من ٥٠ ـ ١٠٠ «	٦٦٣٧	٦٠,١١	٦٦٨٨	٦٨,٢٥	٦٦٤٢	٦٧,٥٦	٦٥٧٥	٦٧,٧٠
من ٥ ـ ٥٠ «	١٤٧,١٢٧	٢٠,٧٥	١٤٧,٠٠٠٧	٢٠,٧٧	١٤٣,٧٩٨	٢٠,٦٠	١٤٨,٥٧١	٢٠,٤٨
أكثر من فدان ـ ٥	٥٩٩,١٧٠	٢,٠١	٦٠٢,٧٤١	٢,٠١	٥٨٦,٤٢٤	٢,٠٨	٦١٨,٨٦٠	٢,١٤
فدان واحد فأقل	١,٧٧٦,٧٦٩	٠,٤١	١,٨٤٤,٢١٢	٠,٤٠	١,٩٢٠,٦٤١	٠,٤١	١,٩٨١,٣٤٦	٠,٣٩
جملة عدد الملاك	٢,٥٣٥,٠٢٥	٢,٣١	٢,٦٠٥,٩٢٦	٢,٢٥	٢,٦٦٢,٧٩٢	٢,٢٢	٧,٧٦٠,٦٦١	٢,١٦
« عدد الذين لا يملكون عقارا	١٤,٨٨٧,٩٧٥	—	١٥,٣١٧,٠٧٤	—	١٦,٣٥٩,٠٤٨	—	١٧,٦٣٢,٣٣٩	—
جملة عدد السكان	١٧,٤٦٣,٠٠٠	—	١٧,٩٢٣,٠٠٠	—	١٩,٠٢١,٨٤٠	—	٢٠,٣٩٣,٠٠٠	—

الفقر التقليدى (أو الأزلى) Traditional Poverty : وهى المشكلة الأساسية فى شطرى الوادى شماله وجنوبه ، وقد انحدر إلينا من أجيال بعيدة ، وتغلغل فى صميم حياتنا ، وذلك ناتج من عوامل عديدة ، أهمها انخفاض دخل العامل الزراعى على النحو المبين سابقا ، وكذلك لانخفاض متوسط ملكية الفرد الواحد . زد على ذلك سوء توزيع الملكية وانتشار النظام الأقطاعى البغيض .

وقد صنف البروفسير « دورتسبرجر » (الخبير الاقتصادى السابق فى قيادة الشرق الأوسط) بلاد العالم إلى ثلاثة أصناف ، بلاد زراعية وبلاد صناعية وبلاد مصدرة لرؤوس الأموال ، وذكر فى كتابه «النقود فى تداول الاقتصاد »ص٢١٨ الأحصاء الآتى :

جدول متوسط الدخول لعام سنة ١٩٢٩ (مقدرا بالدولار)

أولاً — البلاد الزراعية		ثانياً — البلاد الصناعية		ثالثاً — البلاد المصدورة لرؤوس الأموال	
اسم الدولة	معدل الدخل السنوى للفرد	اسم الدولة	معدل الدخل السنوى للفرد	اسم الدولة	معدل الدخل السنوى للفرد
البرازيل	٧٤	المانيا	٤١٠	الولايات المتحدة	١٣٠٢
تركيا	٦٧	فرنسا	٢٧١	سويسرا	٧٣١
مصر	٤٦	تشكسلوفاكيا	١٨٥	انكلترا	٧٣٠

وقد ذكرت هذا البيان الأحصائى عن خبير عالمى ، وهو يبين متوسط دخل الفرد فى مصر بصفة عامة بالنسبة للدول الأخرى المذكورة بالبيان . وبديهى أن دخل الفرد فى الريف أقل منه فى المدن .

وهذا يثبت مقدار الفاقة التى عاش فيها المجتمع المصرى بصفة عامة والريفى بصفة خاصة ، حقبة طويلة من الزمن ، جعلت اليأس يتسرب لنفوس المستضعفين منهم .

المسكن : قال تعالى فى كتابه العزيز « ولقد كرمنا بنى آدم » . ولكن الإقطاعيين ، تجاهلوا هذا القانون السماوى العادل ، وتعاونوا مع ساسة البلاد

السابقين على أن يساووا بين الفلاح والحيوان . يظل الاثنين سقف واحد ، ويشربان من ماء واحد ، غير نقى ، مملوء « بالمكروبات » والجراثيم والأمراض . إنها الحالة تعسة ، يجف مداد القلم عن وصفها .

الأمراض وحالة الريف الصحية :

جاء فى تقرير معهد روكفلر سنة ١٩٥١ أن ٩٢٪ من القرويين بمصر مصابون بالبلهارسيا أو الدسنتاريا و ٦٤٪ مصابون بالديدان المعوية و ٦٠٪ بالسفلس و ٦٪ بالعمى وأمراض العيون و ١٢ ٪ من العائلات تكاد تعيش على مجرد الخبز و ٥٠ ٪ من الأطفال يموتون قبل بلوغ الخامسة من العمر ، والإحصاءات السنوية الرسمية الصحية ، تشير بوضوح إلى ضخامة العدد من سكان قطرنا المحبوب ، الذين كانت وفاتهم ناتجة عن سوء التغذية .

ولقد ثبت أن لهذه الأمراض كبير الأثر على مقدرة الفرد الفكرية والعقلية . فالمصاب بالأمراض الطفيلية كالبلهارسيا والانكلستوما لا يكمل نموه العقلى ويصبح خائراً قانعاً فاقد الأمل غير راغب فى التفكير أو المخاطرة أو الهجرة إلى أقرب جهة حتى لو توافر له فيها عمل يزيد من دخله وإيراده . والحق يقال أن انتشار هذه الأمراض هدام للعنصر الإنسانى فى الإنتاج مما جعل كثير من سكان ريفنا يستمرؤن المعيشة السهلة والمستوى المنخفض .

ولقد وصف ، الدكتور حسن كمال[1] . حياة أهل الريف — كما وصف حالة العمال فى المدن — فقال :

« تفقدوا حضراتكم مساكن العزب والكفور تجدوها أقرب إلى جحور « أكواخ » الحيوان منها إلى مساكن الإنسان ! ! » .

« أما مساكن العمال فى المدن فلا تسمو عليها كثيراً ، فما أكثر الشوارع التى لا يزيد عرضها على أربعة أمتار . وما أكثر المنازل المكونة من عدة طبقات ومتلاصقة ، والتى تعتمد فى تهويتها وضوئها على ملاقف صغيرة . . أما الميادين والمتنزهات فأندر من النادر » .

(١) (وكيل وزارة الصحة حالياً) نشر فى صحيفة الجمهورية فى ٥ /٤/٥٤ .

« وعمالنا المصريون (فلاحون وحضريون) مصابون فى أغلب الأحيان بالأنيميا وضعف البنية ونقص النمو . . . »

أنشأوا لنا مراكز اجتماعية : أما عن المراكز الاجتماعية فى ذلك العهد فلم تكن إلا مظهراً من مظاهر الاسراف فى النفقات وفى زيادة عدد الموظفين ، ولم تؤد شيئاً يستحق الذكر من الخدمات .

ويعلق الأستاذ فريد أبو شادى فى صحيفة الأهرام أيضاً الصادرة فى ٥٤/٤/١٣ فيعدد عيوب المراكز الاجتماعية ، وحالتها فى ذلك العهد الغابر بقوله « أما عن المراكز الاجتماعية فلا اعتقد أنها أدت رسالتها وحققت الآمال التى عقدت عليها .

« قد يكون من الخير أن أضع النقط فوق الحروف كما يقولون ، وأن أكون صريحاً واضحاً ليتبين المسئولون مواضع النقص فيعملوا على إصلاحه » .

« تدفع الدولة ٩٧٠ جنيهاً للموظفين بكل مركز اجتماعى . فى حين أنها لا تخصص للأدوية والأدوات الطبية غير ١٥٠ جنيهاً فى السنة يخص المواطن خمسة عشرة مليما[1] . . . فهل تستطيع المراكز الاجتماعية أن تؤدى رسالتها العلاجية مع هذا الوضع العجيب » .

«ومع هذا فإن تحضير الأدوية فى المراكز الاجتماعية ما زال موضع الشكوى. فقد كانت سياسة الوزارة أن تخصص صيدلياً لعدد معين من المراكز يتولى تحضير الأدوية . التى يصرفها الطبيب . وكان بميزانية الوزارة ١٧ وظيفة صيدلى لم تشغل منها غير سبعة فقط لأحجام الصيادلة عن هذه الوظائف بسبب ضآلة الراتب . ولهذا رؤى أن تدرج لهم علاوات بدل تفرغ ولكن هذه العلاوات لم تصرف فاستقال سبعة منهم غير صيدلى واحد بمصلحة الفلاح جميعها . وترتب على هذا أن ترك أمر تحضير الدواء إلى الطبيب . وبديهى أنه لا يستطيع أن يقوم بهذا العمل على الوجه الأكمل مضاف إلى عمله الأصلى الذى يستنفد كل وقته وجهده . »

« وثمة عجب آخر أبلغ أثراً من كل هذا هو توزيع الرقابة والاشراف بين

(١) النظام الذى وضعه المجلس الأعلى للعمال ومجلس الوزراء سنة ١٩٤٦ يقضى بأن يخصص لكل عشرة آلاف ساكن مركزاً اجتماعياً .

وزارتى الشئون الاجتماعية والصحة وقلة العناية بهما . ولهذا فأن الخلاف لا ينقطع بين الأخصائى والحكيمة والطبيب أو بينه وبين الهيئة الأدارية من أهل القرية ولا يتدخل المشرفون من رجال وزارة الشئون المحليين إلا إذا استنجد بهم . وقد يبلغ الخلاف حداً يضر بمصالح الأهليين ويحط من قدرة هؤلاء الذين حملوا أمانة إرشادهم والنهوض بهم ويقلل من التعاون والثقة التى يجب أن تتوافر بينهم . »

ويستمر حضرة الباحث فى كتابته إلى أن يصل إلى المجموعات الصحية فيقول عنها « أما عن المجموعات الصحية فقد أنشىء فيها ما يقرب من المائتين مازال عدد غير قليل منها مقفلا رغم حاجة الريف إلى خدماتها والعمل فيها لا يختلف كثيراً عنه فى المراكز الاجتماعية ، بسبب قلة الرقابة والأشراف وفسادالروتين الحكومى.

« فقد حدث أن زرت إحدى المجموعات فى منطقة منوف فلم أجد مرضى بالقسم الداخلى فسألت الطبيب عن السبب فقال إنه لا يستطيع أن يقبل به مرضى دون أن يقدم لهم وجبات الطعام ، لأنه منذ ثلاثة أشهر أرسل مناقصة بياض النحاس إلى التفتيش لاعتمادها ولم ترد إليه بعد .

« وفى مجموعة أخرى وجدت السيارة المخصصة لنقل المرضى مغطاة بالأتربة فى فناء المجموعة وعلمت من الطبيب أن إطاراتها قد هلكت من الاستعمال وأنه من ستة أشهر طلب إطارات جديدة ولم تصله بعد .

« وفى مجموعة ثالثة وجدت الطبيب يفتح خراجاً بساعد أحد المرضى تخلف عن حقنة طرطير الاميتين واعتذر الطبيب بعدم وجود حقنة فؤادين لأنه طلبها من أكثر من شهرين ولهذا اضطر إلى استعمال الاميتين ... »

هذه جولة صحفية ، كشفت لنا عن كثير من الأسرار التى لم يكن يعلمها إلا أهل الريف المتصلين بهذه المؤسسات الصحية والاجتماعية ، والتى لم يكن يعلمها أيضاً إلا القائمون بهذه الأعمال . جولة تثبت مدى اهتمام المسئولين السابقين بالزائف من العمل « ظاهره فيه الرحمة وباطنه من قبله العذاب » .

الثقافة والتعليم Education:

عندما فرضت الحكومة نظام التعليم الإلزامى ، أصبح الفلاح فى حيرة من

إحصاء مخز حقاً لمصر التى تعتبر مهد العلم والحضارة والنور والعرفان تبلغ نسبة المتعلمين فيها ٢٢٫٨ ٪ من مجموع السكان فقط وليس هذا فقط وأما الأغلبية الساحقة من هؤلاء المتعلمين وعددهم ٣٫٥٥٩٫٠٠ نسمة ، يلمون بالقراءة والكتابة فحسب فالأحصاء ، يوضح أن عدد الملمين بالقراء والكتابة ، هو ٣٫١٩٠٫٠٠٠ ، وبعملية حسابية بسيطة تبين أن حملة الشهادات على اختلاف درجاتها عددهم ٣٦٩٫٠٠٠ فقط وهم أقل من ٢ ٪ من مجموع السكان .

وهذا بالنسبة لسكان القطر جميعه حضره وريفه ، فما بالك لو درسنا نسبة التعليم والثقافة فى الريف ، أعتقد أن نسبة المتعلمين به تكاد تكون قليلة للغاية ، والآتى بيان وصف مفيد للثقافة الريفية من أحد الكتاب(١) : « إذا عدلنا عن النظر إلى شئون الفلاحين الفنية إلى الناحية الثقافية فأنا لا نلبث أن نحس مبلغ حرمانهم من هذه الناحية فهم لاصلة لهم بها فى معظم الأحوال إلا عن طريق خطبة الجمعة إذا حضروها ، أما من تضطره ظروفه إلى الانقطاع عنها فأن بينه وبين الثقافة أمدا بعيداً ... »

« والسبب فى هذا الحرمان أن معظم الفلاحين أميون وأكثرهم لا تعينه ظروفه على الاستمتاع بنعمة الأذاعة اللاسلكية . ويدل الاستقراء الصحيح على أن أكثر من ٨٠ ٪ ممن التحقوا بالتعليم الالزامى فى الماضى رجعوا أميين بعد انقطاعهم عنه . فأما من أحتفظ ببقية من مبادىء القراءة والكتابة فأن ضغط الحياة عليه لا يمكنه من الافادة منها وعلى ذلك يصبح والأمى سيين »

هذا رغم أن مازال دوى صرخات المتشدقين من حكام العهد الماضى ، فى آذاننا ، يقولون فى مناسبة وغير مناسبة ، وعند استلالهم وثيقة السلطة « جئنا لنحارب الفقر والجهل والمرضى » فاذا ما سكنوا على مقاعد الحكم ، سكن معهم هذا الدوى ، وكأنها لم تكن سوى مخدر ، أريد به تسكين الشعب . ويا ليتهم حاربوا أول ما حاربوا ، هذا الجهل الذى انطوت عليه نفوسهم فلم يتجاهلوا وجود

---

(١) الأستاذ محمد خالد ، جزء من كلمة لحضرته فى الجمهورية ٥٤/٦/١٠ بعنوان مصريات .

الشعب . وهل سمعوا قول العزيز الحكيم : « وتلك الأيام نداولها بين الناس » فما كادت تنتهى سنة ١٩٥٢، حتى تجاهلهم الشعب ، كما تجاهلوه ونبذهم كما نبذوه .

الانتخابات والحياة النيابية فى الريف :

هل يستطيع الفلاح التابع لسيده ، المأمور بأمره ، والناهى بنهيه ، أن ينتخب من ينوب عنه فى برلمان الدولة ، أو حتى أن يكون له مجرد رأى فى نائبه ؟ أنها لم تكن سوى مهزلة اجتماعية وسياسية ، لانتخاب أعضاء البرلمان . ولقد حضرت إحدى هذه المهازل ، ورأيتها عن كثب بحكم إقامتى بالريف فى ذلك الوقت . فوجدت أن غالبية الفلاحين ، لايتذوقون طعم الحلويات أو يشربون « الشربات » إلا يوم يساقون لصناديق الانتخاب لينتخبوا مولاهم وسيدهم أو من يرشحه هذا المولى وهذا السيد .

والجدول الآتى أكبر برهان على نفوذ الإقطاع فى هذا المضمار أيضاً :

جدول بمعدل التصويت فى دوائر الريف والمدن «انتخابات يناير سنة ١٩٥٠»

المنطقة	متوسط عدد المصوتين فى الدائرة	متوسط عدد الأصوات التى ينجح بها النائب	متوسط عدد أصوات المرشحين الساقطين
دوائر الريف	٧٢٦٢	٦١٣٢	٢٢٤٣
« المدن	٣٩٣٥	٢٤٧١	٦٤٠

ويبين هذا الجدول أن متوسط عدد المصوتين فى الدائرة الانتخابية بالريف بلغ حوالى ضعف متوسط زملائهم فى دائرة المدن . ولم يكن ذلك عن وعى من سكان الريف ، أو عن تشبعهم بالحياة النيابية أكثر من أخوانهم سكان المدن ؟ وأنما كان الأقطاعى بأقطاعيته يكتل تابعيه ويسوقهم سوقا فى معارك الانتخابات التى كانت تدور حول العصبيات لا حول المبادىء والبرامج .

وهكذا لم يكتف الاقطاعى بالسيطرة على مساحات الأراضى الواسعة فحسب

بل وسيطر كذلك على مقاعد البرلمان ، وعلى حكومات تدعى أنهـا حكومات نيابية . وكانت البلاد كلها تحت رحمة هذا النظام الجائر . فالملاك المطرود كان أكبر إقطاعى ، والحـكومات إقطاعية والمجلس النيابى ، إقطاعى أيضاً .

هذا وصف سريع لبعض النواحى ، من حياة الريف . الريف المصرى الجميل والذى يباهى أى ريف آخر فى العالم بأطاره الأخضر الزاهى ومائه الفياض الجارى ولـكن بين هذه الخضرة وبين هذا الماء تبرز أشباح حيـة ذات أجسام هزيلة ، يقال عنها أنها لأناس يتمتعون بالحياة . وأى حياة تـكون ! أنه الفناء فى ثوب حياة ، أو الحياة فى ثوب فناء . فهم قوم يزرعون القمح ، ولـكنهم لا يتذوقون طعامه إلا فى المواسم والأعيـاد ، ويشيدون القصور ، ولـكن لا يسكنون سوى الأكواخ والجحور . وينشئون المصارف والقنوات ، ولـكن لتسقى أرضهم التى اغتصبها كبار الملاك ، وأصحاب الاقطاعيات وأنه ليحضرنى قول الشاعر العربى(١) فى وصف هذه الحالة إذ قال :

عندنا اليوم فى الحيـاة نظام	قد حوى كل باطل ومحال
حيث يسمى الفقير سعى أجير	لغنى مستـأثر بالغـــلال
فترى المـكثرين فى طيب عيش	أرغدته لهم يد الأقـــلال
وترى الغائصين فى البحر أمس	لسواهم ما أخرجوا من لآلى
وترى المعسرين فى ظل أرض	كعبيد والموسرين موالى
أكثر الناس يـكدحون لقوم	قعدوا فى قصورهم والعلالى
واحـد فى النعيم يلهو وألف	فى شقاء والبؤس والاعتدال

إيقاظ الشعور بالريف :

كل هذا جعل الفلاح وصغار الملاك فى الريف ، غير متحرر من القنانة اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا . الأمر الذى أيقظ فيه التطلع إلى تغيير الأوضاع ، والتلهف لطريقة تخلصه من هذه الحياة . ولقد ساعد أيقاظ الريف وجود الطبقة

---

(١) المرحوم الرصافى شاعر العراق المشهور .

الوسطى ، وزيادة تثقيف بنيها ، ووجود أحداث عالمية من حرب عالمية ، وسماع أخبارها وأسباب هذه الحروب وتفهم كثير من أسبابها الاقتصادية ، التي لمسوها في ارتفاع أسعار الحاجيات وكذلك قتل أبنائهم وفلذة أكبادهم في حرب فلسطين. كل ذلك وغيره ، وبالإضافة لحالتهم السيئة من جميع النواحي جعلهم وجعل شعب مصر أجمع يتطلع إلى تغيير هذه الأنظمة الغاشمة المستبدة ، إلى أنظمة أخرى عادلة تقرب بين الطبقات وتحقق العدالة الاجتماعية .

وأن ازدياد الضغط يولد الانفجار والبؤس والحرمان ، يولدان في النفس ايقاظ الشعور بالظلم . فعندما تقدم روميل في الصحراء الغربية متجها إلى مصر ، أيقظ في الفلاحين شعورهم المكبوت عشرات السنين ، وانتظروا دخوله البلاد ، بفارغ الصبر ليتخلصوا من هؤلاء الأقطاعيين . وكنت وأنا من الريف أسمع الواحد منهم يقسم مع الآخر بعض ضياع الأقطاعيين ، فهذا يقول سأمتلك ضيعة فلان والآخر توجه اهتمامه إلى ضيعة فلان ، إلى غير ذلك ... من التصورات ، التي أن دلت على شيء ، فأنما تدل على منتهى القنانة ، والفاقة التي كانت تسود هؤلاء المظلومين . وعندما أخذت الملاريا تفتك بالبؤساء من سكان الصعيد ، وأرسلت الحكومة لهم الأطباء ليمدوهم بالأدوية والعقاقير طلب منهم هؤلاء البؤساء أن يمدوهم بالقوت والطعام الذي يعتبر الدواء الحقيقي لمرضهم . وقد ، حث آنذاك بعض الكتاب الأغنياء والموسرين — أعني المغتصبين — أن يتنازلوا عن جزء مما اغتصبوا لأصحابه ، ولكن « أيسمع الصم الدعاء إذا ولوا مدبرين ؟» فإذا ما تفاقم الخطب توالت نذر تنبيء بالخطر وأهمها ثورة الفلاحين في ضيعة أسرة البدراوي بقرية بهوت سنة ١٩٥١ وحدث أن وقعت اضطرابات مماثلة في ممتلكات محمد علي في كفور نجم بالشرقية وغيرها .

معاملة الإقطاعيين للشعب

وختاما لهذا البحث أرى أن أكتب عن معاملة رجال الاقطاع للأغلبية العظمى من سكان الريف ، وإن كنت وضحت فيما سبق ما يشير إلى المعاملة السيئة التي عومل بها كل من الفلاحين وصغار الملاك .

وبين يدى خطاب شامل للثائر المصرى محمد فريد ، ألقاه فى أنصاره فى ٢٢ ديسمبر سنة ١٩١٢ نوه فيه عن معاملة الشركات الأجنبية لعمالنا وعن معاملة الإقطاع لفلاحينا وعن حالتهم فيقول . « انظروا إلى تحكم الشركات الأجنبية فى العمال ، انظروا إلى الفلاح ، وما يفرضه عليه مالك الأرض من الإيجار الباهظ تجدوا أنهم فى أحط درجات الفقر . العامل لا يحصل على قوت يومه إلا بعد أن يشتغل اثنتى عشر ساعة كل يوم ، والفلاح لا يحصل إلى ما يسد الرمق من أردأ أنواع الخبز بلا أدام إلا بشق الأنفس . وكل ذلك ناشىء عن فقدان مبدأ الاجتماع وفقدان التضامن بينهم . والاحتلال يريد أن تبقى تلك الطبقة كقطيع الغنم ، يؤمرون فيطيعون ، عائشين عيشة السائمة ، جاهلين حقوقهم وحقوق بلادهم » .

وكيف يعامل إقطاعى مستبد فلاحين ، يحسبهم عبيدا ، التصقوا بأقطاعية المريضة ، لسان حاله يقول عن جنته — التى اغتصبها — « وما أظن أن تبيد هذه أبدا » أو يقول كما قال قارون « انما أوتيته على علم عندى . أو لم يعلم أن الله قد أهلك من قبله من القرون من هو أشد منه قوة وأكثر جمعا ولا يسأل عن ذنوبهم المجرمون » . وإلى القارىء موجز عن هذه المعاملة : —

فمن ناحية صغار الملاك • ومتوسطى الملكية : فقد ذكرت كيف عمد الأقطاعيون على انتزاع أراضى صغار الملاك وذكرت البيانات الاحصائية الموضحة لذلك فيما سبق «ص٢٣» .

أما من ناحية الفلاحين : فلن يتصور إنسان أى نوع من الرق والإستعباد عومل به هؤلاء ، الذين يعتبرون الغالبية الكبرى لأهل الريف ، و إليك إشارة سريعة إلى ذلك .

(ا) السخرة . واستغلال مجهودهم : وواضح ذلك من نظام الأجر الذى وضحته سابقاً ، وهو نظام يعتبر السخرة بعينه .

(ب) عدم مساواتهم : ... أستغفر الله ، لا أريد أن أسجل الكلمة ، لأنها كلمة ، بذيئة وكريهة ، يتوقف القلم عن كتابتها ويجف المداد عن تسجيلها ، ومع هذا فهى الواقع وهى ما حدث خلال تلك الفترة ، فالكل يعلم ، من أخبار

مصادرة أموال اسرة محمد على ، الذين يمثلون كبار الاقطاع بالبلاد ، كيف كانوا يعاملون كلابهم المدللة وقططهم ، وغير ذلك ، من الحيوانات والطيور . موظفين صحيين ، يقيسون الحرارة صباح مساء للاطمئنان على الصحة الغالية ، ومن غذاء حسب ارشادات الأخصائيين ، وغير ذلك مما لا يدخل تحت حصر . فهل ، ساووهم بهذه الـ . . . عملا بقول الله تعالى « ولقد كرمنا بنى آدم » .

إماتة الشعور: Creation of irresponsibility

فهل رأيتم أيها السادة واقعة ، تدل على منتهى الأنانية والفظاعة مثل التى قام بها أحد هؤلاء الاقطاعيين الذى كان من الأمراء :

« الخوف من الثورة » وتروى لنا مجلة ... هذه الحادثة الشاذة ، والتى أن دلت على شيء فإنما تثبت أن فاعلها كان يتوقع وجود تذمر وان هذا التذمر لابد أن يعمل على إيجاد ثورة وإليك ما كتبته المجلة بعنوان « دفن الطعام » . «فى سنة ١٩٤٥ دعا الأمير السابق ... لفيفاً من القادة الانجليز وعقيلاتهم لقضاء يوم فى مزارعه الكبرى . . . وأقام لهم مأدبة غذاء حوت مالم تحوه مائدة من صنوف الطعام والشراب والحلوى . فأكل الضيوف الأجانب وشربوا ثم نزلوا إلى الحدائق والحظائر وأبراج الحمام لمشاهدة العجائب السبعة التى كان يحتفظ بها الأمير السابق فى مزارعه ...

وتخلف الأمير السابق عن ضيوفه ليشرف بنفسه على دفن بقايا المائدة ....

فقد كان من عادته أن يدفن فى الأرض وتحت اشرافه كل ما يتخلف عن مائدته من طعام . اللحوم توزع على الكلاب والباقى يدفن فى باطن الأرض ، ولا يجرؤ عامل أو خادم على مد يده إليه .

وهذه المرة ذهب إليه ناظر التفتيش وتجرأ وسأله عن السر فى دفن الأكل دون (التعطف) بمنحه للخدم والعمال والفلاحين ...

ونظر إليه الأمير السابق نظرة طويلة ثم قال له :

«يأكلون من أكلنا ، بعدين يعمل ثورة » ! وانسحب ناظر التفتيش منكس الرأس.

هذا هو الشعور الذى كان يحس به حضرة الأمير السابق « الخوف من عمل

ثورة ». وهل لو عامل كل أقطاعى فلاحيه ، بالحسنى ، ومكنوهم من الحياة ، بشكل أيسر ، ولائق ، هل كان يحس بعد ذلك بمثل هذا الشعور ! ؟ طبعاً لا ! ! وانما بالعكس كان سيجد منهم العون الصادق والمشاركة الحقة فى زيادة الانتاج مع المحافظة على عناصره .

كلب الأمير : وتروى لنا نفس المجلة عن نفس الأمير فى عدد آخر بعنوان كلب الأمير . ما يأتى : —

«كان الأمير السابق قد أعلن فى الصحف أنه سيتبرع بمبلغ عشرة آلاف جنيه لبناء مدرسة . . . . واجتمع عدد كبير من الأهالى والأعيان وقرروا اختيار وفد منهم لشكر الأمير على تبرعه الكريم ! . . . وذهب الوفد إلى قصر الأمير . . . . وانتظروا السماح لهم بمقابلة الأمير فرفض أن يقابل الوفد دفعة واحدة وطلب من سكرتيره أن يبعث إليه بمندوب عنهم ! . ودخل الرجل على الأمير «السابق» فى خطوات مترددة . وإذا بالأمير جالس وبجواره كلب كبير.. وبدأ الرجل يتقدم . . . وفى لحظة خاطفة أشار الأمير إلى الكلب فهم على الرجل وأخذ يمزق ملابسه وأطرافه ... والرجل يصرخ ويستغيث بالأمير ... وظل الأمير يضحك بصوت عال والرجل يجرى ويصرخ :

« الحق الكلب يا أفندينا . . . الحق الكلب حايموتنى ... » .

وهكذا نرى التبرعات تعلن من كثير من الاقطاعيين، والأعمال الخيرية تكتب للدعاية على صفحات المجلات والصحف ، ولكن من السهل أن يكتب المرء أنه سيتبرع ، وأسهل من ذلك أن لا يدفع الذى زعم بالتبرع شيئاً مما زعم وأن يهين من يتقدم لشكره .

ولقد قصصت هاتين القصتين — دون ذكر اسم الأمير السابق ، حتى لا أتهم بالتحيز — من آلاف القصص ، ليتبين لمن كان يرى فى مصادرة أموال « أسرة محمد على » امراً آخر غير المصادرة . والحق أن المصادرة كانت أبسط الجزاءات وأهونها ، على قوم ظلموا الفقير واستغلوا الفلاح واستنزفوا أموال الشعب . هذه المصادرة تطبيقاً لقول الدين الحنيف الذى يقول « وجزاء سيئة سيئة مثلها »

حادثين أرويها عن إقطاعى واحد من حوادثه الكثيرة ، وحوادث غيره الأليمة ، والدافع لهذه الحوادث واضح بين . فقد خشى هذا الإقطاعى على مستقبله ، من هؤلاء الفلاحين . إذ هو يعلم علم اليقين أنهم لو تناولوا مثل هذا الطعام ، الذى يحتوى كل ما لذ وطاب ، أو تذوقوه ، لوقفوا على مقدار الحرمان الذى يشملهم ، ولأيقظ ذلك فيهم شعوراً آخر . وشعوراً آخر له خطره فى المستقبل ، وخشى لو تبرع للعلم ، لنشأ جيل يدرس حالته وحالة أمثاله . الأمر الذى يجعلهم يطالبون — إن لم يكن اليوم ، فغد — بحقهم المغتصب . « ويعملون ثورة » على حد تعبيره .

أعود فأقول أراد الإقطاع أن يميت هذا الشعور . وهو لم يكن بميت ، ولم يكن ليموت ، لأن الله تعالى خلقه ملازماً لحياة الإنسان . وإنما عمل الإقطاع وأتباعه ، على إخماده .

ومثل هذا الحادث المؤلم ، يدل دلالة قاطعة على أن الإقطاعيين كانوا يعلمون أنهم مغتصبون ، وأنهم مستبدون . غير أنهم لم يحاولوا ولم يفكروا فى إرضاء المظلومين ، ورد « ولو قطرة من بحر » المظالم لأهلها . ولم يتخذوا أى عظة من الماضى .

الثورة على النظام الإقطاعى فى القرون الوسطى :

ولقد ثارت من قبل جميع أمم العالم على عهود الإقطاع فيها ، منذ زمن بعيد ، وتحررت من قيود العبودية الاستغلالية على البشرية وظلم الإنسان لأخيه الإنسان . وما عهد نظام الإقطاع فى القرون الوسطى ببعيد ، وقد قامت الثورة الفرنسية ، فقضت عليه ، وعلقت المقاصل فى كل مكان ، قصاصاً عادلا ، لرد المظالم إلى أهلها .

بدء التحرر من النظام الإقطاعى فى بعض الدول المجاورة :

ولم ينظروا لقطر من الأقطار المجاورة ، وهو إيران ، كيف أن امبراطورها الحالى « وهو أكبر إقطاعى فى المملكة » وزع كثيراً من أملاكه على المزارعين ، اعترافا منه ، بأنهم مظلومون وبأنه لاحق له فى هذه الممتلكات .

وقد أشار امبراطور ايران أثنـاء مقابلته لأحد الصحفيين السابقين [1] فى شهر فبراير الماضى ، أنه نصح فاروقاً بذلك سابقاً ، ولـكنه « أبى واستـكبر » « وهل يسمع الصم الدعاء » .

وإليك ترجمة لحديث الشاه « الفلاح الذى يفلح الأرض يجب أن لا يحرم من ملـكية جزء منها ، ولذلك كانت سياستى مبنية على توزيع معظم الممتلـكات التى ورثتها عن آبائى ، بين الفلاحين الذين يسكنون القرى التى توجد فيها هذه الأملاك ، ليـكون ذلك نموذج يقلدنى فيه كبار الملاك . وقد قدمت هذه النصيحة لفاروق فى مناسبات عديدة . ولـكنه لم يسمع لى ... فـكانت نتيجته المعروفة ، وأن الإصلاح الزراعى الذى قام به محمد نجيب يقصد به إصلاح اجتماعى يدعو إلى الإعجاب » .

يد . . . مغلولة ويد الإقطاع . . . قال الله تعالى « غلت أيديهم ولعنوا بمـا قالوا ، بل يداه مبسوطتان . . . » وماذا أسجل للتاريخ عن هذه القصة الأخرى المؤسفة حدثت من إقطاعى ليس من أسرة محمد على ولـكنه زميل لهم فى الظلم والاستبداد والعجرفة ، تقدم إليه أحد مستأجريه ، يشـكوا له ضآلة المحصول ، وانخفاض ثمنه ، ويلتمس منـه التجاوز عن جزء من قيمة الإيجار ، أمام جماعة من أعوانه . ثم زلف لسان المستأجر — على حد تعبير الاقطاعى — وقال « وربنا يعوض عليك » كلة حق قالها رجل يؤمن بالله ، ولـكن وجهت لإقطاعى يظن فى نفسه أنه فرعون الذى قال : « أنا ربكم الأعلى » إقطاعى توافر لديه كل سبل الحياة ، أراضى شاسعة وأموال مكنوزة وأولاد وعشيرة ، حسبوا أنفسهم أنهم « ذو بأس شديد » .

سمع هذا الإقطاعى كلة « ربنا يعوض عليك » ، فأنف من ذلك وأنـكره ، وأراد أن يثبت للمستأجر أمام مجلسه ، أن الله لا يعطى « حاشى لله » فأمر المستأجر أن يطلب من الله أن يعطيه بقرة ، فطلب الرجل ذلك من ربه . وبديهى أن السماء لا تمطر ذهباً ولا فضة . . . ولا بقراً . . . فقال الأقطاعى للرجل اطلب

---

(١) زميلنا السيد ألبير مسيحة المدرس المنتدب للعراق ومراسل المصرى سابقاً .

منى أن أعطيك بقرة ، فطلب منه ذلك ، فأمر بإعطائه ما طلب . . . ليبرهن للناس ، أنه يعطى وأن الله سبحانه وتعالى . . . . ولقد صدق تعالى إذ قال : « ولو بسط الله الرزق لعباده لبغوا فى الأرض » .

وهكذا أخذ الأقطاعيون يعبثون فى الأرض وينشرون فيها الفساد فحسبوا أنهم ، أصبحوا آلهة ، « ولكن الله ليس بغافل عما يعملون » .

استعمار المصرى للمصرى :

وأمامى وصف موجز يوضح مدى استغلال الاقطاعيون للفلاح المصرى ، وهو حديث قيل سنة ١٩٤٢ لأعضاء مجلس النواب الاقطاعيين . ولكن ماذا تفيد الشكوى إذا نحن نشكو للاقطاعى من ظلم الاقطاعى ؟ ؟ وأرى إثباتاً للواقع أن أسجل الحديث (١) كاملا :—

« الحق أنى ، مررت بقرية من قرانا ، ورأيت الفلاح يكاد يأكله العمل. وغيره يأكل ... ويلبسه العرى وغيره يرفل ... ويضنيه العيش القذر . . والمأوى القذر ... والمرض القذر ، حتى لكأن المسكين يخرج من الجنة لكى يدعنا ندخل — كلما شهدت هذه المزريات المفجعات ، وحاولت أن أقارن أو أوازن بين ما نرى فى مصر من مفارقات ، تولانى شعور أشد إيلاماً من الحزن والأسى ، لأنه مقترن بالكثير من الخجل ، والكثيرمن الوحل . فقد كنت أسائل نفسى : هل حقاً حققنا لمصر استقلالها (٢) فى حين أن مصر الفلاحة ، ومصر العاملة — وهى تكاد تكون مصر الكاملة — قد استعبدت للأرض ، وأصحاب الأرض ... وأى استقلال وأية كرامة لشعب قتل الفقر فيه روح الاستقلال ، والاعتماد على الذات ، فلا يكاد يجد من القوت إلا ما يتناوله من موائد الأسياد من الفتات ؟ وأية دفعة فى ميدان الاقتصاد ، وأى اندفاع ، يمكن أن ينتظر

---

(١) كلمة الأستاذ مكرم عبيد سنة ١٩٤٢ لأعضاء البرلمان . وردت أيضاً فى مجلة التحرير العدد ٥٢ الصادرة فى ١٢ /٤/ ٥٤ .

(٢) بديهى المتحدث يعنى معاهدة ١٩٣٦ (معاهدة الشرف والاستقلال حسب ما سميت فى ذلك العهد) .

من رجل لا يملك من حطام الدنيا ما يستحق مجرد الدفاع ؟ ... وما الذى يكسبه الفلاح المصرى من الاستقلال ، إذا ما ظل فى عهد من العهود كبش الفداء ، ومحل الاستغلال ، فلنقلها إذن قولة صريحة يا حضرات النواب : لقد عملنا لتخليص المصرى من الاستعمار الأجنبى ... وقد بقى علينا أن نخلص المصرى من الاستعمار المصرى . » [١]

دم الرجل لا يساوى إزعاج أمير : يقول الله تعالى فى كتابه الكريم : « والنفس بالنفس» غير أن أمراء[٢] هذا البلد الأمين الهادى، يقولون غير هذا . فهم سادة والشعب عبيد لهؤلاء السادة ، وعلى الشعب توفير جميع الوسائل لهؤلاء الأفاضل ، وإذا حاول أحد العبيد ، تعكير صفو أحد سادته كإزعاجه مثلا وقت راحته ونومه ، فما جزاؤه إلا القتل ، حادثة مثيرة للأعصاب يرويها سكان قرية شفو ... التابعة لتفتيش قوله ، حادثة إن دلت على شيء فإنما تدل على كل شيء . حادثة تدل على ما كان يدور فى خلد هذه الفئة المستغلة ، من استهتار بالشعب واستهتار بأمور الناس أيضاً حادثة تدل على أن هذه الفئة القليلة من الناس والتى لا يزيد عددها على بضعة آلاف ، كانوا يعتقدون أنهم كل شيء فى هذا البلد وأما باقى الاثنين والعشرين مليوناً من الأشخاص فى نظرهم لا شيء . وإليك مجلة التحرير [٣] تروى لنا هذه الحادثة المؤسفة :

« حكاية أخرى نسمعها من أهل قرية شفو .ا إحدى قرى التفتيش (تعنى المجلة تفتيش قوله) تقول أن أحد الأمراء كان يتناول غذاءه بهذا التفتيش ثم آوى إلى غرفة نوم فاخرة ليستريح من عناء الدجاج والحمام وأطيب الطعام . وفجأة سمع بوق عربة ... أراد سائقها أن يستعملها لينبه الناس فى الطريق ، ولكن الأمير رأى أن استعمال البوق وهو نائم جريمة لا يمحوها إلا « الدم » فخرج إلى الشرفة وأطلق النار على السائق ... وعند ما خر السائق صريعاً . . قالت حاشيته المتملقة

(1) Dominaton of Egyptians to Egyptians.

(٢) السابقين طبعا .

(٣) مجلة التحرير عدد ٥٣ فى ٢٠/٤/٥٤ .

للأمير الجليل ... يا لك من « ناشنجى » عظيم[١] ...

وسام الجدارة لمن يجلد الأرياء وينتهك حرمة بيوت الله : وتسرد لنا نفس المجلة حادثة أخرى فى نفس المكان . أترك التعليق فيها للقراء الأفاضل ليحكموا على هذا العهد الذى استهزأ بكل شىء ، حتى ببيوت الله . وكأنه قد عز عليهم أن يسرد التاريخ انتهاك نابليون حرمة بيوت الله وحده ، وينفرد نابليون بهذا الحادث التاريخى الشاذ ، دون غيره من الناس ، فنافسوه فى ذلك ليسجل لهم التاريخ نفس الحادث . وأظن أن التاريخ لابد وأن يقسوا عليهم فى سجلاته وصحائفه ، أكثر من قسوته على نابليون . لأن الأول ليس من دين الآخرين كما أن جنسيته غير جنسيتهم ، وقد كان جزاء الأول الطرد بينما جزاء الآخرين « وسام الجدارة . »

تقول المجلة « وأنك لتسمع من أهل كفر الشيخ الذى يقع تفتيش قوله فى دائرته ، أفجع المآسى التى كان يرتكبها فاروق وبطانته » .

« وحدث مرة أن شب حريق التهم أحطاباً ثمنها مائة جنيه ، فلما بلغ الخبر إلى أسماع الأبراشى ناظر الخاصة « الملكية » فى ذلك الوقت ، جاء بنفسه إلى التفتيش وفى ركابه رجال الضبط والربط على خيولهم ، ولم يجد أحداً من رجال القرية ، لأنهم كانوا فى المسجد يؤدون صلاة الجمعة . فما كان منه إلا أن أمر الجند بدخول المسجد ليجيئوه بالفلاحين ، فدخل الجنود إلى المسجد بخيلهم كما فعل نابليون بالأزهر الشريف وانتزعوا الرجال من بين يدى الله .. وبين يدى الابراشى جلد سبعة منهم ، وبعد هذا الحادث ببضعة أيام ، كان الأبراشى يزين صدره بوسام الجدارة .... » .

وبين يدى قصيدة لأحد الشعراء[٢] بعنوان « إقطاعى عابث » يصف فيها حياة الإقطاعيين وظلمهم للفلاحين — وهى تنطبق على كل أقطاعى وعلى الاقطاعى فى مصر أيضاً — أقتطف منها الأبيات الآتية : —

---

(١) وبذلك فاقوا اقطاعى فرنسا فى القرون الوسطى عندما كانوا يسخرون الفلاحين فى جمع الضفادع ليلا حتى لا يزعجهم ضوضاؤها .

(٢) للشاعر حافظ جميل ، نشرت بمجلة الوادى ببغداد ، عدد ١١ فى ٥٤/٥/٢٢ .

حسبي من الدنيا نعيـــمها بسطتي وثرائيـــه
لا الجـاه يعوزني ولا ترف الحيـاة الراقيـــة
سكناي في قصر ينيـــف على القصور العـالية
تنبث في أرجائه المشرات من خدامية
أودعته خـــير الوثا ر والشفوف الزاهيـة
وكسوته أبهى الرفا رف والرياش الغـالية
وحـــديقتي منسوقـــة ممتـــــدة متراميـة
لم يخل من متع الهـــوى طرف بهـا أو ناحيـــة
في كل مخـدع ايـــكة وتريون وشــــادية
وبـكل ظـل جـــدول من خمـــرة أو ساقية
أمضي بهـا نشوان من عجبي ومن خيــــلائية
وعلى يميني قينـــــــة وعلى شمـــالي جارية
أن شئت كانت خـلوة حمراء من خـــلواتيه
أو شئت كان العزف والتطبيــــــل من ندمائه
حيث الظباء السادحـــا ن العابثات اللاهـــية
حيث الـــكؤوس معربدا ن والأرائك ساجيـة

* * *

ويطوف حـولي غلمـــة ولهـــوا بفيض عطائيه
لا يسألون ولا تخــو ن غبيهم نظراتـــية
أن حان مني مطلب عرفوه من أيمـــائيه
ما يفتأون يسلهـــو ن وينحنون أمامـــيه

* * *

ذرني وما ملكت يدي أطفى لظى شهوانيـــه
من ذا الذي يأبى على نهتـــكي وسفاهيـــه
من ذا يسفني إذا أسرفت في لذاتيـــه

وأبحت ما لا ليس من   كدى ولا أتعابيه
حسبي معينا ما يفيض   مرافقي وغلا لبه
وخلائق يتضورو   ن ليشبعوا أطماعيه
يبلون آلام الخصا   صة في سبيل رخائيه
ويكابدون أذى التعا   سة في سبيل هنائيه
لا يبتغون من الحيا   ة سوى جميل رضائيه
أعظم بهم من صابر   ين على عظيم بلائيه
لم يبق من سمة الحيا   ة بوجههم من باقيه
صور تكنفها البلى   وهيا كل متداعيه
ذربى وشأنى والهوى   ولذائذى ومتاعيه
أيضيرنى كد الألو   ف وموتهم لحسابيه
هات الذى يستطيع أن   يومى إلى طغيانيه
هات الذى يقوى على   ردى وكبح جماحيه
لم لا أتيه على العبا   د وكلهم إسرائيه
لم لا أجود وأستطيل   ولو على خلاقيه

الباب الثانى

ثانياً — الحكام والإنتاج الزراعى

وما الذى نتوقع أن يعمله حكام العهد الغابر للنهوض بالإنتاج الزراعى الذى يعتبر من أهم عناصر الإنتاج ببلادنا ويعتبر — على حد تعبير المستعمر وأعوانه من الحكام وغيرهم — العنصر الوحيد للانتاج. فمصر فى نظرهم بلاد زراعية ، ولن تصلح لغير ذلك . ولنعرف مدى ما قدمه هؤلاء الحكام لهذا المورد الهام من موارد البلاد . وقد كان جل هؤلاء الحكام ، إما إقطاعيون ، همهم زيادة الرقعة الزراعية التى تخصهم ، أو أذناب المستعمر ، شغلهم الشاغل إرضاء رغباته ، من تأخير الإنهاض بجميع مرافق الثروة بالبلاد ، أو طالبى حكم همهم إرضاء شهوات ورغبات خديوى حمى الانكليز عرشه من عرابى المتحرر ، أو ملك أصبح فأمسى من كبار الاقطاع أو آخر استكبر واستعلى وقال أنا ربكم الأعلى[1]. وجل هؤلاء همهم إرضاء مستعمر يمين أو ينصح على حد تعبيره بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بنوع « الطقم » الذى يجب أن يملأ كراسى الحكم .

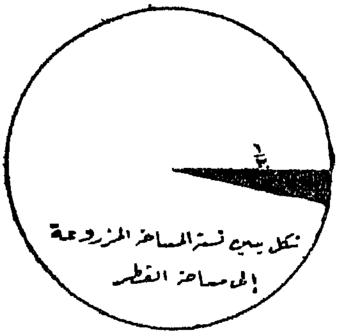
لا أريد إطالة الوصف فى صفة هؤلاء الحكام ولكن البيانات الدقيقة الآتية توضح مدى ما قدموه من خدمات للوطن الذى عينوا فيه حكاما والمفروض أنهم كانوا حكاما باسم الشعب . فالبلاد كان بها دستور قائم ونظام برلمان قائم أيضاً ؛ ولكن أى دستور وأى برلمان ! !

أولا — مساحة الأراضى الزراعية :

Area of Cultivated Land

وتقدر مساحة الأراضى المسكونة والمزروعة بـ ١/٢٨ من المساحة الكلية للقطر. كما يتضح من الرسم بالصحيفة التالية وقد وضحت سابقاً أن حركة السكان فى مصر

(١) أعنى بالأول توفيق ، والثانى فؤاد والثالث فاروق المطرود .



تضاعفت خلال الخمسين سنة الأخيرة بل أن البعض يقدر أن مقدار نسبة زيادة السكان خلال هذه الفترة ٥٥ ٪ بينما المساحة المزروعة لم تزد خلال نفس المدة إلا بنسبة ١٢٪ كما يتبين من البيان الإحصائي الآتي : —

بيان إحصائي لحركة زيادة السكان ، وزيادة المساحة المزروعة من سنة ١٨٩٧ — ١٩٥٢ .

السنة	المساحة المزروعة: المساحة مقربا إلى الألف فدان	الزيادة العددية أو النقص بـ ١٠٠٠ فدان	نسبة الزيادة في المائة أو النقص	السكان: عدد السكان مقربا إلى ألف نسمة	الزيادة العددية مقربا بالألف نسمة	نسبة الزيادة في المائة بين كل فترة
١٨٩٧	٤٫٩٤٣	—	—	٩٫٧١٥	—	—
١٩٠٧	٥٫٤٠٣	٤٦٠	+ ٩٫٣	١١٫٢٨٧	١٫٥٧٢	١٦٫٢
١٩١٧	٥٫٣١٩	نقص ٨٤	— ١٫٥	١٢٫٧٥١	١٫٤٦٤	١٣
١٩٢٧	٥٫٥٤٤	٢٢٥	+ ٤٫١	١٤٫٢١٨	١٫٤٦٧	١١٫٥
١٩٣٧	٥٫٢٨١	نقص ٢٦٣	— ٤٫٩	١٥٫٩٣٣	١٫٧١٥	١٢٫١
١٩٤٧	٥٫٧٦١	٤٨٠	+ ٨٫٣	١٩٫٠٢٢	٣٫٠٨٩	١٩٫٤
٤٨—٤٩	٥٫٨٣٤	٧٣	+ ١٫٣	٢٠٫٠٠٤	٩٨٢	٥٫٤
٥١—٥٢	٥٫٨٥٠	١٦	+ ٢٫٧	٢١٫١٥٠	١١٤٦	٥

ولقد كان لهذه الزيادة المضطردة سنوياً في سكان البلاد ، مع عدم وجود زيادة مناسبة في مساحة الأراضي المنزرعة ، كان لذلك آثاره السيئة في انخفاض مستوى المعيشة ، وجعلها أقل من المستوى اللائق لحياة إنسان يحيي في القرن العشرين . وقد جعل ذلك البلاد ، تسير في الطريق الذي تنبأ به ذلك الاقتصادي المتشائم مالتس Malthus منذ أمد طويل . يقول مالتس أن عدد السكان يزداد

بنسبة هندسية فى حين تحصل الزيادة فى مواد المعيشة التى تحت تصرف البشرية بنسبة حسابية . فيتضاعف عدد السكان كل ٢٥ عاماً ، وهى المدة التى وضعها كأساس للزيادة . فمن ١ إلى ٢ إلى ٤ إلى ٨ وهكذا فى حين لا تزداد مواد المعيشة بهذه النسبة الهندسية بل بالحسابية فمن ١ إلى ٢ إلى ٣ إلى ٤ إلى ٥ وهكذا ، وإذا اضطردت هذه النسبة فى الزيادة من حيث السكان ومن حيث مواد المعيشة يأتى وقت يصبح فيه عدد السكان من الكثرة بحيث لا تكفيه المواد المعيشية الموجودة وبذا تجد البشرية نفسها يوماً ما مهددة بالمجاعة ، ولا بد لمنع هذه الكارثة من عقبات تمنع زيادة عدد السكان وإذا تم ذلك تناسب عدد السكان مع مواد المعيشة » .

(Malthus : Essoy on the principles of Population).

ملاحظة : لا مجال هنا لمناقشة هذه النظرية ، غير أنى أوردتها هنا بمناسبة عدم اهتمام المسئولين فى ذلك العهد بتوسيع مساحة الأراضى الزراعية أو خلق موارد أخرى للثروة ، مما جعل نسبة زيادة السكان مطردة ، بينما نسبة زيادة المواد المعيشية تسير سيراً بطيئاً ، لا يماثل الزيادة فى السكان — الأمر الذى لو مكث على هذا النظام لعرض البلاد لكارثة المجاعة التى تقضى على الأخضر واليابس . ويتساءل المرء ويلح فى التساؤل، عن السبب الذى جعل حكام ذلك العهد الماضى ، العديدين لا يتنبأون بهذه الظاهرة الخطيرة ، التى تهدد بأشياء كثيرة أقل ما يقال عنها مجاعة تأكل الأخضر واليابس كما ذكرت ، أو ثورة تطيح بهذا النظام الجائر . أكان هؤلاء الحكام يجهلون أو يتجاهلون الحقائق ؟ ! أم كانت تعوزهم الخبرة التى تبين كيفية استصلاح الأراضى البور الشاسعة والقابلة للاستصلاح ؟ ! أم كان النيل الوفى الأمين يضن على البلاد بمائه الوفير ، ويقول الله تعالى فى كتابه الحكيم : « وينزل من السماء ماء فيحيى به الأرض بعد موتها، أن فى ذلك لآيات لقوم يعقلون » .

هكذا يقول خالق هذا الكون ، جل وعلا ، ولكن سادتنا الأفاضل — حسب رأيهم — جهلوا وتجاهلوا ذلك ، فتركوا مياه النيل العذبة — التى تحيى الأرض بعد موتها . تنساب فى البحر الأبيض سنوياً. ولا أدرى لماذا فعلوا ذلك ؟!.

ولعل تكون البحر المالح قد شكى إليهم من الماء الملح الأجاج ، واستعطفهم ليرووا ظمأه من النيل العذب الفرات ، فتركو ماء النيل تتدفق إليه كل فيضان .

شريان الحياة :

تركوا هذا المنبع الحيوى الفياض ، يفقد منه وادى النيل ملايين الأمتار المكعبة سنويا ، دون العمل على حفظه ، بإنشاء السدود والخزانات الواسعة ، كالسد العالى ، الذى شرع فى تنفيذه ، رجال ثورتنا الحالية الراشدين .

لا أدرى كيف أفسر ضياع هذه الكميات الهائلة من مياه النيل سنويا فى البحر المالح طوال هذه السنوات العجاف التى مرت على مصر ، والبلاد فى أمس الحاجة إلى كل قطرة من قطراته لتوسع مساحة الأراضى المزروعة .

وكان لأهمال هذه المشروعات الأروائية آثار أخرى ، منها تعرض البلاد لأخطار الفيضانات فى بعض السنوات ، تلك الفيضانات التى كانت فى كثير من الأحيان تبيد كثيرا من الثروات وتعرض حياة كثير من المواطنين للخطر . وهكذا تنقلب النعمة التى يبعثها الله على عباده إلى نقمة ، نتيجة إساءة استعمالنا لهذه النعمة .

وكأنى على موعد ، مع فيضان نهر دجلة ، عند بحثى لهذا الموضوع ، فأسطر هذه الكلمات بعد ثلاثة أيام خلت من إبريل سنة ١٩٥٤ ، وأنا فى بغداد المهددة بأخطار فيضان جارف لم يحدث لهامنذ قرن ،وبينى وبين دجلة عشرات الخطوات، وبينى وبين سداد بغداد الشرقية ، أيضاً ، بضع مئات من الخطوات ، والمياه تتدفق فى منسوبها فى كل من النهر ومن خلف السداد — المحيطة ببغداد احاطة السوار بالمعصم — تارة ببطىء شديد ، وتارة بسرعة مخيفة ، ومحطة اذاعة عاصمة الرشيد تقضى الليلة ساهرة تحاول بث الطمأنينة فى نفوسنا ونفوس جميع المواطنين ويقضى حوالى مليون ونصف نسمة ، يسمعون الذبيح وهم حيارى لا يدرون من أمرهم شيئاً . فإذا بذخ النهار ولاح الفجر وظهر بصيص من نور ، صحبه بصيص من أمل إذا وقع المرء بصره على الأرض ليراها ما زالت يابسة لم تنساب إليها المياه

بعد ، من النهر أومن خلف السداد .(١)

أقول كأنى على موعد مع فيضان دجلة ، وقت بحث هذا الموضوع ، فأتذكر النيل وأتذكر أياما قضينهاها فى رعب وقلق نتيجة أخطاء فيضاناته ، ثم أتذكر المآسى الحزينة من تسخير الشعب وسوقه إلى ضفافه فيبيتون على حراستها ويسهرون على ترميمها . ويحشون مياهه ، لتسرع فى مجراها إلى البحر المالح حتى يستريحوا من هذه السخرة ومن هذا السهر على أرض ، لا ناقة لهم فيها ولاجمل

وبينما أنا فى هذه الذكرى الأليمة ، على فقدان البلاد هذه المياه المثمرة ، إذا بأحد شعراء الوطن ، يوجه اللوم إلى دجلة لطيشه ونزقه على لسان شقيقه النيل ، بأبيات من الشعر تنم على المعنى الذى قصدته من هذا الوصف فيقول :(٢)

ذهبت للنيل وقلبى على (بغداد) فى حزن وفى خفق
أسأله عن (دجلة) والذى أبدته من طيش ومن نزق
فقال لى أنت لها ظالم فاسمع مقاله الحق والصدق
(دجلة) ليس الشر من طبعها لكنها تبكى على الشرق

ثانياً : نقص غلة الأرض Diminishing Utility of Land وذلك يرجع إلى إطراد أجهاد التربة تبعاً لزيادة استغلالها . وناتج أيضاً من عدم تفكير المسئولين فى ادخال تحسينات زراعية من استعمال الآلات وغير ذلك . وناتج كذلك من عدم التفكير الجدى فى استصلاح أراضى أخرى لتتسع رقعة الأراضى الزراعية (على النحو الذى ذكرت) مما يمكن من ترك الأرض التى أنهكت خصوبتها ، ولو مدة قصيرة فتستعيض بذلك ما فقدته . والبيانات الأحصائية تشير إلى نقص غلة الأرض بوضوح إذ أن متوسط إنتاج الفدان الواحد من القمح مثلا سنة ١٩١٣ كان ٥,٢٥ أردب بينما نقص هذا المتوسط إلى ٤,٩٥ أردب

(١) كان من نتيجة هذا الانزعاج الذى سببه الفيضان فى دجلة ، تنحى الحكومة التى كانت قائمة عن الحكم ، فى الأسبوع التالى لانعقاد البرلمان ، رغم أن الفيضان كارثة طبيعية . .. فهل أسقط برلمان مصر حكومة من الحكومات نتيجة الكوارث المصطنعة لا الطبيعية ؟ سنوضح ذلك فى الجزء الثانى من هذا البحث .

(٢) نشرت فى صحيفة الأهرام بتاريخ ٥٤/٤/٣ للشاعر الأستاذ محمد الأسمر .

فقط فى سنة ١٩٥٠ — أما الأذرة فكان متوسط محصول الفدان فى سنة ١٩١٣ ٨,٤٦ أردب فقط، وهبط إلى ٦,٤٣ أردب سنة ١٩٥٠ أما القطن ، وهو المحصول الرئيسى للبلاد ، فالأحصائيات تشير أن متوسط ما أنتجه الفدان سنة ١٨٩٦ كان ٥,٥٦ قنطارا بينما بلغ فى سنة ١٩٢٧ نحو ٣,٥٢ قنطاراً فقط والآتى بيان إحصائى يشير إلى المحصول الأجمالى للحبوب ، التى تعتبر العنصر الأساسى فى المواد الغذائية ويوضح وجود فروق محسوسة فى انخفاض انتاجنا منها :

محصول الحبوب (لأقرب ألف) ومتوسط غلة الفدان فى سنة ١٩٣٩ وسنة ١٩٥١

أنواع الحبوب	١٩٣٩ المحصول بالأردب	١٩٣٩ متوسط غلة الفدان	١٩٥١ المحصول بالأردب	١٩٥١ متوسط غلة الفدان	
القمح	٨,٨٩٢,٠٠٠	٦,١٥	٧,٩٦١,٠٠٠	٥,٣٢	
الذرة	١٠,٨٨٨,٠٠٠	٧,٠٣	١٠,١٥١,٠٠٠	٦,١٣	
الذرة الرفيعة	٣,٨١٩,٠٠٠	٩,٢٩	٣,٦٩٢,٠٠٠	٨,٧٣	
الشعير	١,٩٨٥,٠٠٠	٧,٥٥	٨٢١,٠٠٠	٦,٩٥	
الأرز	٩٥٠,٠٠٠		٦٦٧,٠٠٠		(الأرز مقدر بالضريبة)

وهذا البيان الأحصائى الذى لخصته من تقرير حضرة رئيس إدارة البنك الأهلى فى ٢٦ مارس سنه ١٩٥٢ يبعث على القلق الشديد ، ويقول حضرة رئيس مجلس إدارة البنك فى هذا الصدد :

« هناك نقص كبير فى إنتاج الحبوب هـذا العام (يعنى عام ١٩٥١) وهى ظاهرة تبعث على القلق لا سيما عند مقارنة محصول الحبوب فى السنوات الأخيرة بأرقام سنة ١٩٣٩ » .

وبعد أن يذكر حضرته الاحصاءات التى ذكرتها أعلاه يقول « وقد حرصنا على ايراد هذه الأرقام — وان كانت مملة — لإبراز الحقيقة الهامة التى أشرنا إليها آنفاً ألا وهى تناقص إنتاجنا من المواد الغذائية الرئيسية فضلا عن الهبوط المستمر فى متوسط غلة الفدان . وتتضح خطورة هذا النقص إذا ما قورنت بالزيادة المطردة

فى عدد السكان ، وقد بلغت فى الاثنى عشر سنة الأخيرة ما ينيف على ٤ ملايين نسمة . وفى ذلك ما يحملنا على الوقوف وتدبر الأمر نحو هذه الأرقام .

« تلخص من ذلك إلى أن إنتاج المواد الغذائية فى مصر يجب أن يلقى عناية متصلة من السلطات العامة وبخاصة إذا ما ذكرنا أن الانتاج العالمى من الحبوب لا يتناسب مع الزيادة المطردة فى عدد السكان . وقد ازدادت الحالة حرجا هذا العام تبعاً لقلة المحاصيل فى الأرجنتين وأستراليا مما أدى إلى هبوط كبير فى المعروض العالمى . هذا بالإضافة إلى أنه فى حالة نشوب حرب عالمية قد تجد مصر صعوبات جمة فى تدبير وسائل النقل البحرى وفى الحصول على العملات الأجنبية لسداد قيمة الواردات » .

« وفى زيادة إنتاج المواد الغذائية ما يساهم فى مكافحة غلاء المعيشة ، ومهما يكن من شىء فهو قد يساعد على وقف الزيادة فى الأعباء الضريبية وأثرها المباشر أو غير المباشر فى مستويات الأسعار لا سبيل إلى تلاقيه » .

أما القطن وهو المحصول الرئيسى للبلاد فأورد البيان الأحصائى الآتى ، الذى يبين أن الناتج منه آخذ فى الانخفاض من سنة ١٩٤٠ حتى سنة ١٩٥١ ويوضح

السنة	المساحة المنزرعة بآلاف الأفدنة	المحصول بآلاف القناطير	متوسط غلة الفدان بالقنطار
١٩٤٠	١,٦٨٥	٩,١٧٠	٥,٤٤
١٩٤٩	٨,٦٨٩	٨,٦٩٨	٥,١٥
١٩٥٠	١,٩٧٥	٨,٥٠٠	٤,٣٠
١٩٥١	١,٩٧٩	٨,٠٧٦	٤,٠٨

أيضاً مقدار النقص فى متوسط غلة الفدان الواحد . علماً أن متوسط غلة الفدان الواحد من القطن ١٨٩٦ أى منذ أكثر من خمسون سنة كان ٥,٥٦ من القنطار وكأن بلاد العالم جميعاً استفادت من التحسينات الزراعية خلال نصف القرن الماضى فزاد محصولها ، عدا مصر التى ظلت الوسائل الزراعية فيها متأخرة فهبط المحصول.

نقص الكفاية الانتاجية فى الزراعة : كل هذا يشير إلى نقص الكفاية

الانتاجية فى الزراعة ، ويبين لنا الدكتور عبد الرازق صدقى ذلك فيقول[١] :

« فالكفاية الانتاجية فى الزراعة هى دون المنشود . فالفلاح فى مصر ينتج من المواد الغذائية ما لا يكاد يكفى ثلاثة أفراد ، على أن الفلاح فى بريطانيا ينتج ما يكفى ثمانية أفراد ... ومحصول الفدان من القمح لا يعادل إلا ٧٠ ٪ من محصول الفدان فى هولندا و٨٠٪ من محصوله فى بريطانيا وإيطاليا و ٧٥٪ من هذا المحصول فى أسبانيا . »

هبوط مستوى المعيشة :

وكان لضعف كفايتنا الأنتاجية الزراعية ، أثر واضح فى هبوط مستوى المعيشة ، المدرجة ليس لها مثيل تقريباً فى أى بلد آخر فى العالم كما أشرت إلى ذلك سابقاً . وقد أشار إلى ذلك الدكتور عبدالرازق صدقى فى نفس حديثه المذكور فقال « هذه هي حالة الإنتاج الزراعى فى مصر وهى حالة من التأخر لا يمكن احتمالها وبخاصة أن ضغط السكان على مواردنا الاقتصادية فى تزايد حتى بلغ عددهم الآن نحو ١٨٠ ٪ من عدد السكان فى أواخر القرن الماضى مما أدى إلى نقص حصة الفرد فى مساحة الحاصلات بمقدار ٢٨ ٪ مما كانت عليه وقتئذ برغم مختلف الجهود التى اتخذت فى سبيل زيادة المساحة المزروعة ، وقد كان لهذه العوامل أثرها الواضح فى هبوط مستوى نصيب الفرد من المواد الغذائية سنة ١٩٢٩ نحو ٣٩٣ كيلوجراما جميعها من الانتاج المحلى إذ نقص فى السنوات من ١٩٣٥ إلى ١٩٣٩ إلى ٣٤٩ كيلوجراما منها ١٠ كيلو جراما كانت مستوردة . وقد استمر نصيب الفرد فى الانخفاض حتى هبط إلى ٣٤٤ كيلوجراما سنتى ١٩٤٩ — ١٩٥٠ ومع ذلك فقد كان من بينهما ٢٨ كيلو جراما مستوردة . واستتبع هذا النقص فى كية الغذاء نقص واضح فى نصيب الفرد من « البروتين والدهن . »

---

(١) نشر هذا الحديث فى المصور الصادر فى ١٩٥٤/٤/٩ .

الباب الثالث

الإنتاج الزراعي وسياسة الانفاق الحكومي

خلال ذلك العهد

نريد أن نعرف ، هل كانت الدولة خلال ذلك العهد تتبع في سياسة الإنفاق الحكومي سياسة إنفاقية بصيرة ؟! ونريد أن نعرف أيضاً ، مدى تطبيق هذه السياسة في الإنتاج الزراعي ؟! والمعلوم أنه قد أنشئت وزارة مستقلة ، لهذا المرفق الأساسي سميت وزارة الزراعة سنة ١٩١٣ ، وذلك لكي يتحقق للبلاد غرضين أساسين :

الأول : كفاية حاجة البلاد من المحصولات الزراعية نباتية كانت أم حيوانية حتى تستغني بها عن استيراد شيء منها من الخارج .

الثاني : إنماء الثروة القومية وتعدد أنواع المحصولات وإيجاد محصولات جديدة ، ثم تصدير ما يزيد عن الاستهلاك المحلي للأسواق الخارجية .

غير أني لا أريد أن أتهم بأني متحامل على سياسة حكومات ذلك العهد ، فأحلها أخطاء ، قد يرى بعضهم ، أنها ليست أخطاءهم ، ولذا فأترك المدة من سنة ١٨٨٢ — سنة ١٩٢٢ ، إذ أنها تعتبر من عهد السيطرة البريطانية . ثم نبدأ من سنة ١٩٢٢ حتى فجر ثورتنا الناهضة المباركة ، لأنه يعتبر عهد الاستقلال . وإلى القارىء الفاضل ميزانية هذه الوزارة حتى ١٩٥٠ /٥١[1] ونسبة ما خصص للانتاج الزراعي ، في تلك الفترة إلى المجموع الكلي للميزانية .

---

(١) مأخوذ من ميزانية الدولة « المصروفات » .

ميزانية وزارة الزراعة من سنة ١٩٢٢ إلى سنة ١٩٥٠

السنة	المبلغ المخصص	جملة مصروفات الدولة	النسبة المئوية (مقربة لمنزلة عشرين واحد)
١٩٢٢ /٢٣	٣١٥٬٤٩٩	٣١٬٥٤٠٬٠٠٠	١٫٦
١٩٢٣ /٢٤	٥٠٥٬٣٠٢	٣٤٬٣٥٥٬٠٠٠	١٫٥
١٩٢٤ /٢٥	٩١٠٬٧١٨	٣٤٬٢٧٦٬٤٨٣	٢٫٠
١٩٢٥ /٢٦	٨٧٩٬٩٩٩	٣٦٬٢٨٨٬٢٦٦	٢٫٤
١٩٢٦ /٢٧	١٬١٣٧٬٢١٥	٣٩٬٣٦٠٬٠٠٠	٢٫٩
١٩٢٧ /٢٨	١٬٥٠٠٬٣٦٩	٣٨٬٩١٩٬٠٠٠	٣٫٨
١٩٢٨ /٢٩	١٬٥٤٥٬٠٥٧	٤٠٬١٧٠٬٠٥٢	٣٫٨
١٩٢٩ /٣٠	١٬٥٨٥٬٢٩٥	٤٧٬٤١٠٬٠٠٠	٣٫٣
١٩٣٠ /٣١	١٬٥٧٧٬٨٤٤	٤٤٬٩١٥٬٠٠٠	٣٫٦
١٩٣١ /٣٢	١٬٤٧٣٬٠٣٨	٣٨٬٨٨٤٬٠٠٠	٣٫٨
١٩٣٢ /٣٣	٦٥٢٬٠٨٧	٣٧٬٣٠٩٬٦٣٩	١٫٧
١٩٣٣ /٣٤	٦٨١٬٣٨٥	٣٧٬٦٩٦٬٠٠٠	١٫٨
١٩٣٤ /٣٥	٧٤٢٬٦٥٧	٣٧٬٨٤٥٬٤٣١	١٫٩
١٩٣٥ /٣٦	٨٧٢٬٠٧٥	٣٩٬٨٢٨٬٠٠٠	٢٫٣
١٩٣٧ /٣٨	٩٤٦٬٧٤٣	٤٤٬٠١٣٬٦٩١	٢٫٢
١٩٣٨ /٣٩	٩٨٣٬٦٨٠	٤٩٬٧٦٥٬٢٠٠	١٫٩
١٩٣٩ /٤٠	٩٦٥٬٤٠٠	٤٩٬١٢١٬١٠٠	١٫٩
١٩٤٠ /٤١	١٬٢٢٧٬٦٠٠	٤٧٬٧١٨٬٠٠٠	٢٫٦
١٩٤١ /٤٢	١٬٢٧٥٬٥٠٠	٤٦٬٩١٢٬٤٠٠	٢٫٧
١٩٤٢ /٤٣	١٬٣٨٤٬٢٠٠	٥٣٬٥٢٦٬٠٠٠	٢٫٥
١٩٤٣ /٤٤	١٬٦٩٩٬٧٠٠	٦٥٬٠٠٠٬٠٠٠	٢٫٦
١٩٤٤ /٤٥	١٬٩٥٣٬٩٣٠	٧٦٬٦٨٩٬٠٠٠	٢٫٥
١٩٤٥ /٤٦	٢٬٩٣٥٬٣٧٦	٨٩٬٩٦٨٬٠٠٠	٣٫٣
١٩٤٦ /٤٧	٢٬٦٠٤٬٧٦٣	١٠٣٬٥٠٣٬١٠٠	٢٫٥
١٩٤٧ /٤٨	٢٬٦٤٢٬٨٩٣	١٠٣٬٢٥٧٬٨٠٠	٢٫٦
١٩٤٨ /٤٩	٤٬٢١٦٬١٣٢	١٨٣٬٤٣٥٬١٠٠	٢٫٣
١٩٤٩ /٥٠	٤٬١٨٧٬٩٢٠	١٨٧٬٤٧٥٬٢٨٠	٢٫٢
١٩٥٠ /٥١	٤٬٠٧٦٬٠٠٠	٢٠٥٬٩٨٨٬٩٠٠	٢٫٥

عيوب سياسة الانفاق الحكومى

وســوء الإدارة

ومن هذا البيان الإحصائى الدقيق ، تنطق الأرقام — دون مواراة أو محاباة بكثير من العيوب أهمها ضآلة الاعتمادات ، الذى يعتبر من أهمه عيوب سياسة الإنفاق الحكومى وإليك بيان ذلك ، وبيان بعض المساوىء الأخرى فى السياسة الأنفاقية : —

أولا — ضآلة الاعتمادات : فتوسط النسبة المئوية التى خصصت للزراعة خلال هذه المدة التى بلغت ٢٨ سنة ½٢ ٪ من ميزانية الدولة . علماً أن المسئولين يعلمون حق العلم أن الزراعه تعتبر العنصر الرئيسى للانتاج فى البلاد . وقد زادت المبالغ التى خصصت للزراعة قليلا فى الفترة بين سنة ١٩٢٧ — سنة ١٩٣١ فبلغت فى سنة ١٩٢٨ وكذلك فى سنة ١٩٢٩ حوالى ٣,٨٪ من مجموع الميزانية. ثم هبط المبلغ مرة أخرى إلى أقل من ٢ ٪ ورغم أن البلاد خلال الحرب العالمية الثانية كانت تعانى أزمة ضآلة المنتجات الزراعية نلاحظ أن ما خصص لميزانية وزارة الزراعة كان فى حدود ½٢ ٪ أيضاً من ميزانية الدولة .

ثانياً — الاعتماد على محصول واحد (القطن) : ذكرت أن الغرض الثانى الذى من أجله أنشئت وزارة الزراعة ينص على « تعدد أنواع المحصولات » ، فهل حققت الوزارة هذا الغرض ؟ !

الواقع أن حكومة الاحتلال قامت على التوسع الكبير فى تطبيق مبدأ تخصص البلاد فى الزراعة وخاصة زراعة القطن ، حتى تصبح البلاد سوقاً للمواد الخام التى تمد مصانع لنكشير ويوركشير بأجود أنواع القطن فى العالم .

واستمرت هذه السياسة متبعة طوال مدة الاحتلال واستمرت حتى ٢٣ يولية سنة ١٩٥٢ الأمر الذى جعل سوق القطن المصرى معتمداً اعتماداً كلياً على تحكمات انكلترا ومصانعها وتجارها .

وقد لمسنا سوء هذه السياسة ونتائجها الوخيمة على اقتصاديات البلاد سواء قبل الاحتلال أو بعده . والجدول الآتى يمثل اعتماد البلاد اعتماداً كلياً فى صادراتها على القطن فى فترة من فترات عهد الاحتلال البغيض .

المدة	قيمة صادرات القطن وبذرته	قيمة مجموع الصادرات	النسبة المئوية لما يصدر من القطن وبذرته لمجموع الصادرات
١٩٠٠ ـ ١٩٠٤	١٥,٩٩٤,٠٠٠	١٨,٣٣٥,٠٠٠	٨٧ ٪
١٩٠٥ ـ ١٩٠٩	٢١,٩٧١,٠٠٠	٢٤,١٢٩,٠٠٠	٩١ ٪
١٩١٠ ـ ١٩١٤	٢٩,٤٩٨,٠٠٠	٣١,٦٦٢,٠٠٠	٩٣ ٪

فهل يتصور ، عاقل أن تظل صادرات البلاد معتمدة على محصول واحد فتبلغ نسبته من ٨٧ ٪ إلى ٩١ ٪ إلى ٩٣ ٪ من مجموع صادرات البلاد . فى الفترة بين سنة ١٩٠٠ — ١٩١٤ . وأن تبلغ الصادرات فى الفترة بين ١٩١٤ — ١٩٢٨ بين ٩١ ، و ٨٤ و ٨٥ فى المائة من مجموع صادرات البلاد أيضاً .

أما لو أردنا استعراض صادراتنا من القطن فى آخر سنوات ذلك العهد ، (من ١٩٢٢ — ١٩٥٢) للمسنا أيضاً ، مدى استمرار اعتماد البلاد على هذا المحصول الواحد ، كما يتبين من الإحصاء الآتى :

السنة	صادراتنا من القطن بالقنطار	قيمة الصادرات من القطن بمليون الجنيهات	قيمة مجموع الصادرات بمليون الجنيهات	نسبة صادرات القطن لمجموع الصادرات الكلية
١٩٤٩	٨,٠٠٠,٠٠٠	١٠٦	١٣٨	٧٧ ٪
١٩٥٠	٨,٦٠٠,٠٠٠	١٥٠	١٧٥	٨٦ ٪
١٩٥١	٥,٧٠٠,٠٠٠	١٦٤	٢٠٣	٨١ ٪
١٩٥٢	٦,٠٠٠,٠٠٠	١٢٦	١٤٥	٨٧ ٪

ولو أضفنا لهذا البيان الصادر من البذرة لزادت نسبة صادراتنا من القطن وبذرته ، عن النسبة المذكورة .

سياسة خاطئة : وهكذا كانت سياسة خاطئة ضارة لمصالح البلاد ، « سياسة الاعتماد على مورد واحد هو الزراعة دون الصناعة ، وسياسة الاعتماد على محصول

هو واحد هو القطن ، دون غيره من المحصولات وسياسة الاعتماد على سوق واحد ، إنكلترا ، دون غيره من الأسواق[١] .

ثالثا — سوء التوجيه : وحتى هـذا المبلغ الضئيل الذى خصص لوزارة الزراعة من أموال الدولة لم ينفق كله فى النشاط الزراعى البحت أو فى انشاء مشروعات زراعية انتاجية كالعمل على توسيع الرقعة الزراعية ، لمواجهة الزيادة الكبيرة فى عدد السكان · على النحو الذى وضحته سابقا ، ولم ينفق فى العمل على زيادة الإنتاج الزراعى أيضاً ، وملافاة استمرار هبوط مستوى الانتاج الزراعى كما ورد سابقاً . ولم ينفق كذلك للعمل على تنويع المحصولات أو تصنيع البلاد الزراعى وترك البلاد معتمدة على محصول واحد (القطن) إلى غير ذلك من المشروعات الإنتاجية إذا فكيف أنفق هذا المبلغ الضئيل ! ؟

كان بعض هذا المبلغ يوجه فى بعض السنين إلى أعمال تجارية ، كشراء الأسمدة وتوزيعها ، مما يعود بربح لخزانة الدولة[٢] . وإليك على سبيل المثال ما قرره أحد المسؤلين فى هذا الشأن سنة ١٩٢٦ : —

« يرى المطلع على ميزانية وزارة الزراعة أن نفقاتها تبلغ ١,١٢٣,٥١٥ جنيها مصريا ، وهذا المبلغ من شأنه أن يفرح المطلع عليه بأن فى البلاد وزارة زراعية ينفق عليها من خزانة الحكومة مبلغ جسيم كهذا ، ولا بد أن يكون لهذا المبلغ سواء فى ترقية الزراعة من جميع وجوهها أو فى محاربة الأمراض التى تصيبها أو تفتك بها الأثر الصالح ، ولكن من الواجب على أن أبين لكم حقيقة هذا المبلغ لتدركوا إدراكا صحيحاً أنه لم يرصد للاستعمال فى أعمال أساسية زراعية وأنما هو مبلغ اسمى تستعمل الوزارة أكثره فى عمل هو أقرب إلى التجارة منه إلى الزراعة » .

«فمن ذلك مبلغ ٤٥٠,٠٠٠ جنيه للسماد ، ومبلغ ٣٠٠,٠٠٠ للبذور فيكون جملة ذلك ٧٥٠,٠٠٠ جنيه يعود للخزانة بأرباح لا تقل عن ٥ ٪ ويخصم هذا

---

(١) سأعود فى بحث التجارة الخارجية لذكر إيضاحات أخرى . والإحصائيات الواردة مستقاة من التقريرات السنوية للبنك الأهلى المصرى بجانب إحصاءات التجارة الخارجية الرسمية للدولة .

(٢) كان يصح أن تترك هذه التجارية للمؤسسات التجارية ، أو للجمعيات التعاون الزراعية

المبلغ من الأصل . يبقى بعد ذلك مبلغ ٣٧٣,٥١٥ ترد منه وزارة الزراعة لخزانة الحكومة ١٤٩,٧١٠ جنيه تربحها الوزارة من معمل السيروم ومن السلخانات وغيرها . فكأن ما تصرفه الخزانة من أموال الأمة على وزارة الزراعة هو فقط ٢٢٣,٨٠٥ . وهذا مبلغ لا يساوى نصف مصروفات أدارة صغيرة من الادارات الملحقة بكثير من الوزارات [1] » .

وقد وجهت حملات عنيفة من بعض النواب ، المخلصين ، على عقم الإنتاج الزراعى وإليك رد أحد وزراء الزراعة [2] السابقين أثناء دفاعه مبررا موقفه بعدم وجود برنامج ثابت تلتزمه الحكومات المتعاقبة فيقول الوزير : ـ

« وأنى أنتهز هذه الفرصة لأبين لحضراتكم ماصادف هذه الوزارة من العقبات التى حالت بينها وبين تحقيق الأغراض التى أنشئت من أجلها ، فقد كانت فى سنة ١٩١١ مصلحة تابعة لوزارة الأشغال انحصر عملها فى مقاومة دودة القطن وبعض مباحث أولية لاستكشاف أمراض الحاصلات الزراعية . وبالرغم من أن مصلحة البلاد كانت تقضى بأنشاء وزارة للزراعة فإن الحكومة لم تعمل على وجودها إلا فى أواخر سنة ١٩١٣ بعد الحاح من الأمة . لكنها مع الأسف لم تلبث إلا قليلا حتى قامت الحرب العالمية الكبرى سنة ١٩١٤ فأوقفت المشروعات المختلفة فى الوزارة وهى فى بدء تكوينها وانصرف همها إلى القيام بأعمال التموين إلى سنة ١٩٢٠ ولما همت بالشروع فى القيام بأعمالها الجدية صادفها الاضطراب الناشىء من تغير وجهات نظر الحكومات المختلفة وكان له الأثر فى وقوف تقدمها وارتباك أعمالها » .

ثم تطرق حضرته لأسباب الفشل وعزاه لأربع أسباب هى : أولا ـ عدم وجود المصارف فى كثير من البلاد . ثانيا . انتشار الآفات الزراعية . ثالثاً : إجهاد الأرض بالزراعات المتوالية . رابعا : عدم وجود جمعيات تعاونية بالبلاد .

---

(١) مضبطة مجلس النواب فى ١٩٢٦/٨/٢٣ ص ٣٠٠ .

(٢) مجموعة مضابط دور الانعقاد العادى الأول للهيئة النيابية الثالثة جلسة ١٩٢٦/٨/٢٣ ص ٥٩٢ .

رابعاً : تركيز النشاط فى القاهرة : ويثبت ذلك الواقع وتنافس موظفى هذه الوزارة على البقاء بالقاهرة وإليك ما قاله النائب المحترم السيد حسن نافع منتقداً هذه السياسة[١] . « ولو أن موظفى تفتيش قسم البساتين انتشروا فى أنحاء البلاد وأقاموا فى مراكز رئيسية فى الأقاليم بدلا من استقرارهم بقسم التفتيش – كما لاحظت لجنة المالية فى تقريرها — يعملوا على نشر زراعة البساتين فى البلاد ولحصل الفلاح على محصول يدر عليه المال الوفير ... والواقع أن أعمال التجارب تقوم على أكتاف هؤلاء البسطاء (يعنى مرشدون غير فنيين) . أما الموظفون الفنيون فهم مركزون هنا فى الوزارة ولا أدرى معنى لهذا التركيز مع أن البلاد أحوج ما تكون إلى وجود رجال فنيين فى مختلف نواحيها » .

خامساً : التردد وبطء التنفيذ وعدم وجود برنامج ثابت : وأمثلة ذلك ، عديدة ويخطئها الحصر . فمثلا فكرت الوزارة فى إعادة النظر فى زراعة الدخان ، ورفع الحظر المفروض على زراعته منذ حوالى ٢٠ سنة فهل نفذ ذلك حتى الآن ؟! وإليك البيان الذى أدلى به وزير الزراعة فى جلسة ١٩٣٠/٤/٢٣ « أما فيما يختص بزراعة الدخان فقد قامت الحكومة منذ زمن بعمل التجارب الزراعية ولكن هذه التجارب لم تكن موفقة ولم تسفر عن نتيجة بسبب عدم الاستمرار فيها . . . ثم قال حضرته «وأذكر لحضراتكم أننى فى سنة ١٩٢٧ أدليت لحضراتكم بمثل هذا البيان وفى مثل هذا الوقت أى عند وقت نظر الميزانية . وقد تقدمت للمجلس إذ ذاك بطلب اعتماد خمسة آلاف من الجنيهات .. ووافق المجلس على هذا الاعتماد ، وقد اتفقت وزارة الزراعة مع خبير أمريكى بواسطة المفوضية المصرية فى واشنجتن على الحضور إلى مصر للقيام بالأبحاث اللازمة فى هذا الموضوع ، فلما وصل هذا الخبير إلى أوربا — وقد كان ذلك فى عهد الوزارة التى خلفتنا فى الحكم — أرسل إليها الخبير المذكور فى سبتمبر سنة ١٩٢٨ تلغرافاً ينبئها بوصوله ، ويخبرها باستعداده للحضور فقررت وزارتا المالية ومجلس الوزراء فى ذلك الوقت الاستغناء عن خدماته وأرسل إليه تلغراف لذلك . وها نحن نعاود الكرة بعد أن تعطلت

(١) مجموعة مضابط دور الانعقاد الأول للهيئة النيابية الرابعة فى ١٩٣٠/٤/٢٣ ص ٣٩٠ .

الأبحاث وقتاً ما ونأمل أن نتقدم لحضراتكم فى العام المقبل بنتيجة أحسن بكثير مما ترون فى هذه الميزانية . »

أهذه سياسة حكومة رشيدة ؟ ! سديدة الرأى ؟ ! تبحث مناهجها وتدرسه ؟ وتنفذه بالسرعة التى يجب أن تكون ؟ ! لا والله ، فقد كان التردد والارتجال ، والارتباك ، وعدم الأخلاص فى العمل ، وغيرذلك من مبادىء الرجعية ، مسيطرا على نظام ذلك العهد .

سادساً : مذهب الدولة الأرهابى : Conception de l'Etat policier

« ويظهرأن أداتنا الحكومية لطول ما ألفت سلطة الأمر والنهى عندما كان نشاطها قاصراً على المرافق التى تستلزم الأمر والنهى — طبقاً لمذهب الدولة الأرهابى — تمادت فى التمسك بمظهر السلطان. حتى عندما وكل إليها شئون البلاد والقيام بمرافق تقتضى فى ممارستها إنهاج وسائل الأقناع والارشاد وأسداد العون والبر »(١) .

ولقد أوجدت هذه السياسة ، فى نفوس المزارعين ، شعورا بالحذر ، وأخذت الحيطة نحو أى رجل ينتمى للحكومة سواء كان مرشداً زراعياً ، أو « معاون دودة » أو نحو ذلك . ولم يأنس المزارع أو أى شخص ينتمى للدولة . الأمر الذى أفشل كل مجهود قامت به الدولة وخاصة بالأرشاد الزراعى . لأن المزارع لم يكن ليرى أحداً من « طرف الحكومة » « على حد تعبيرهم » إلا ليطالبه بأموال الدولة ، أو ينذره بغرامة خاصة بمخالفات قام بها أو نحو ذلك .

ومما زاد على إنماء هذا الشعور ، الذى كان له آثاره الخطيرة ، قرب عهد الزارعين « بعهد الكرباج » .

سابعاً : المشرع وعمال الزراعة : وكأن الأحداث جميعها ، طوال العهد الماضى ، تضافرت وصبت نكباتها وكوارثها على الفلاح المسكين . حتى المشرع لم ينتبه لحالة العمال الزراعيين . أو كأنه لم يكن ليشعر بوجود أيد عاملة زراعية بلغت ٤,٢٤٤,٩٥١ نسمة أى حوالى ٦٢,٤ ٪ من مجموع القوة العاملة بالبلاد

---

(١) سياسة الانفاق الحكومى لأستاذى وأستاذ الجيل الدكتور عبدالله العربى ص ٣٩٧ .

حسب أحصائيات سنة ١٩٤٧[١] . واستدعى المسئولون المستر « هارولد بتلر » Harold Buttler مساعد مدير مكتب العمل الدولى لدراسة أحوال العمال . وعلى توصيات هذا الخبير سنت الدولة سنه ١٩٣٣ قانونين ، يخصان عمال الصناعة دون الزراعة . وتوالت القوانين بخصوص عمال الصناعة ، وأن كانت كلها قوانين مبتورة (كما سأوضح ذلك فى البحث التالى) ومع ذلك فلم يفز العامل الزراعى فيها ، ولو بذكر اسمه .

وكان مرجع ذلك ، السطوة السياسية للأقطاع وغلبة نواب الريف — (وجلهم) من أصحاب الأقطاعيات المريضة — على المجالس النيابية . الأمر الذى جعلهم يحرصون أشد الحرص على استثناء عمال الزراعة من كل تشريع للعمال .

ولكن — وكما قال أحد الحكماء « مابين طرفة عين وانتباهتها يغير الله من حال إلى حال » — ، ما أن قامت الحركة الشعبية فى ٢٣ يوليو وقوضت صرح الرجعية والأقطاع فى مصر ، (على النحو الذى سيأتى تفصيله فى الجزء الثانى) حتى سقط هذا الاستثناء التقليدى الذى كان مظهراً صارخاً لتأخر التشريع الاجتماعى فى البلاد .

ثامناً : إهمال الثقافة والفن والإرشاد الزراعى : نوهت عن فشل مهمة المرشدين الزراعيين نتيجة المذهب الارهابى ، الذى كانت تتميز به الحكومة . أما الثقافة الزراعية ، فعدد المدارس الزراعية بلغ عدد أصابع اليد الواحدة سنة ١٩٤٥ — سنة ١٩٤٦ (التعليم المتوسط) أما العالى فلم يكن سوى كليتى الزراعة بالقاهرة والاسكندرية حتى تلك السنة . وكان التسجيل بها جميعاً مقصوراً لوقت قريب لمن عناك ولى أمرهم عدداً معيناً من الافدنة . وبالصحيفة التالية الآتى بيان إحصائى عن عدد الطلبة بالمدارس والكليات حسب أنواع التعليم .

ويتبين من هذا الإحصاء قلة عدد طلاب التعليم الزراعى ، وبديهى يضاف لهذا العدد . طلاب التعليم العالى الزراعى وقد بلغ سنة ١٩٤٢/٤٣ «١١٢٩» طالباً وطالبة ، بكليتى الزراعة . وهو عدد ضئيل ، إذا ما قورن بحاجة البلاد الماسة

---

(٢) سأذكر جدول القوة العاملة قريباً .

بيان إحصائي عن عدد الطلبة حسب أنواع التعليم المختلفة (١)

نوع التعليم	١٩٣٣/٣٤	١٩٣٦/٣٧	١٩٣٩/٤٠	١٩٤٢/٤٣	١٩٤٥/٤٦	١٩٤٨/٤٩	١٩٥٢/٥٣
أولى محول	٦٦١٨٤٦	١٠٢٤٢٤٢	١٢٦٧٦٢٨	١١٧٨٩١٣	١٠٠٣٨٤٠	١٠٦٩٣٨٢	١٠٥٤١٧٩
رياض أطفال	٤٥٩٧٦	٥٦٩٣		٣٠٣٤	٤٠٢٨٢	٥٠٢٠٨	١٣٢٣٣٢٧
أدنى من ابتدائي	٣٧٩٨	٤٤٨١٧	٤٤٢٥٧	٤١٠٣٩	١٩٩٥٠	١١٣٦٤	٩٣١٥
أولى راقي	—	٣٠٧١		٩١٩	٢٠٦٢	٣٣٥٥	٨٣٧٢
ابتدائي	١٤٢٩١٠	١٣٠٤٥٣	١٣٨٠٤٠	١٣٦٠٤٩	١٩٦٢١٨	٢٥٦٣٨٨	٤٠٦٣٢٠
ثانوي	٣٦٠٨٨	٣٩٦٧٧	٤٨٣٢٤	٥٣٢٩٩	٦٣٦٦٦	٩٠٣٥٣	١٥٨٧٥٣
صناعي	١٣٥٦٦	١٧٥٥٨	١٥٧٠٠	١٣٢٤٥	١٤٨١٨	٢٣٦٩٤	١٤٣٧٤
تجاري	٤٥٤٢	٤٢٤٩	٦١٢٢	٥٥٤٤	٦٥٥٦	١٠٤٧٧	١٠٨٧٦
زراعي	١٢٩٨	١٦٤٣	١١٤٦	٥٩٠	١١٩٧	٣٣١٢	٤٩٣٠
تعليم المعلمين	٥٠١٠	٣٣٤٧	٢٩١٦	٢٧١٩	٣٤١٢	٦٤٤٨	١٣٤٠٥
خصوصي	١٩٧٥١	٢٤٦٦٧	٢٩٥٤٧	٣١٧٧٦	٣١٨٤٧	٤٤٧٩٩	٤٧٣١٣
عالي	٦٩٧٥	٩٦١٨	٩٩١٠	١٢٥٢٣	١٨٤٢٨	٢٦٧٤٠	٤٠٧١٤
الجملة	٩٤١,٧٦٠	١,٣٠٩,٠٣٥	١,٥٦٣,٥٩٠	١,٤٧٩,٦٤٩	١,٤٠١,٢٧٦	١,٥٩٦,٥٢٠	١,٩٠٠,٨٧٧

(١) وبمناسبة ذكر هذا الإحصاء التعليمي ، أسجل بكل فخر ، أن البلاد ، لم تبلغ مرحلة التعليم الشعبي الحقيقية إلا بعد سنة ١٩٥٠ عندما تولى عميد الأدب العربي ، الدكتور طه حسين رئاسة التعليم ، فهو رجل شعبي لمس الحياة الشعبية الحقة ، فنهض بالبلاد نهضة تعليمية كبيرة بفضل صفاته الشخصية لا بفضل منهاج الحزب الذي كان تابعاً له في ذلك الوقت .

لمعرفة الأنظمة الفنية فى الزراعة ، وأوجه الاستثمار الزراعية السليمة . ولقد أثبت البحث العلمى أن الزراعة الفنية تبلغ مداها عن طريق تعاون ثلاث قوى مرتبطة هى :

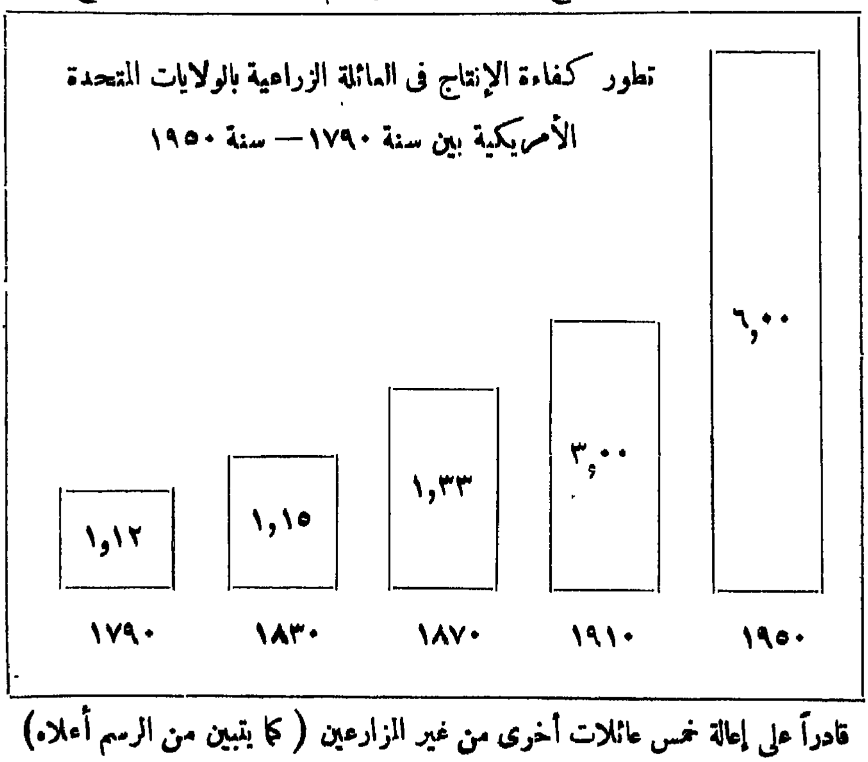
١ — البحث العلمى ، الذى يعمل على علاج حالة الفلاح الاجتماعية من جميع وجوهها .

٢ — التعليم الزراعى الذى ينقل الحقائق العلمية بأمانة ، كالطلاب والباحثين .

٣ — الإرشاد الذى يمد الفلاح بالطرق الفنية للعمليات الزراعية الصحيحة ، لزيادة إنتاجه مع المحافظة على القابليات الطبيعية فى مصادر الثروة .

فعلى أركان هذا المثلث تتوقف حالة الإنتاج الزراعى وتحسينه . وأكبر دليل على ذلك ، تطور إنتاج الفلاح فى الولايات المتحدة بين سنة ١٧٩٠ — ١٩٥٠ ، إذ أن كفاءة الفلاح تعتبر مرآة تعكس مدى التقدم الزراعى الفنى ببلده .

ففى سنة ١٧٩٠ كانت العائلة الزراعية الواحدة بأمريكا تنتج ما يكفيها ويفيض منها ما يكفى ١٢ ٪ من استهلاك عائلة غير زراعية . فلما تقدم الفن الزراعى ، بلغت كفاءة المنتج الأمريكى ، بفضل العلم الحديث ، درجة أصبح معها



قادراً على إعالة خمس عائلات أخرى من غير الزارعين (كما يتبين من الرسم أعلاه)

مما أدى إلى رفع مستوى الحياة وزيادة الثروة القومية ، وأصبحت أمركا التى كانت فى عالم الغيب منذ زمن قصير أكبر دولة مصدرة فى عالم الوجود ، بعد زمن قصير أيضاً .

وأذكر حديثاً للدكتور عبد الرازق صدقى حول الإنتاج الزراعى فى بلادنا جاء فيه : « أن الفلاح الانكليزى ينتج من الطعام ما يكفى ثمانية من السكان . وهذا على الرغم مما كان يقال لنا أننا أمة زراعية » .

وبديهى أن ضعف كفاءة الإنتاج لفلاحنا ، ليس ناتجاً عن ضعف فى إمكانياته الشخصية ، وإنما ناتج عن العوامل التى بينتها ، وعن الطرق البدائية المتبعة ، أضف إلى ذلك تأخرنا الصناعى ، مما سيأتى بيانه فى البحث التالى .

ودلت التجارب على أن الفلاح المصرى أقوى بنية ، وأذكى عقلا ، وأكثر احتمالا من غيره من فلاحى العالم . ولو توافرت له نفس الظروف التى توافرت لغيره من فلاحى أمركا أو أوروبا لأنتج ضعف ما أنتجوا ، ولبرزت كفاءته بروزاً يزهو به كل مواطن . وأن هذا اليوم سيتحقق إن شاء الله عما قريب ، بفضل سياستنا الإنشائيه فى عهدنا الجديد .

ولقد نوهت سابقاً عن مدى استفادة الريف من التعليم الإلزامى ، ونريد أن نتساءل الآن ، فنحدد مسئولية إهمال الثقافة الفنية والإرشاد الزراعى فى الريف؟! وهى بلا جدال مسئولية موزعة ، على جميع من كانوا مسئولين عن سياسة ذلك العهد . فهم مسئولون عن ذلك الإهمال ، كما أنهم مسئولون أيضاً ، عن نتائج ذلك الإهمال .

الباب الرابع

العمال الزراعيون Agricultural Labourers

ويمثلون أغلبية سكان الريف كما يمثلون أغلبية القوة العاملة، فى جميع أنحاء القطر، خلال نصف القرن الأخير . وبالصحيفة التالية بيان إحصائى يوضح القوة العاملة Working Population بالبلاد خلال الخمسين سنة بين ١٨٩٧ — ١٩٤٧[١]

ويتبين من هذا الإحصاء أن نسبة المشتغلين بالزراعة (سواء يشتغلون فى أرض يملكونها أو يشتغلون فى أرض يستأجرونها أومزارعون يساعدون ذويهم أو عمال زراعيين بالأجرة وهم الأغلبية) كانت سنة ١٨٩٧ حسب الإحصاء ٦٨ ٪ من جملة القوة العاملة بالبلاد وأخذت هذه النسبة تزيد وتنقص فى حدود ضيقة ، فكانت فى إحصاء سنة ١٩٤٧ أكثر من ٦٢ ٪ من القوة العاملة بالقطر فى تلك السنة .

فماذا قدم الإقطاعيون، لهؤلاء العمال ، الذين حرثوا الأرض ، وأنبتوا الزرع وجنوه ، محصولا وافراً ، ليقدمونه ، عن رضاً إلى الإقطاعيون ! ؟ اتفق جميع الاقتصاديين على أهمية عنصر العمل فى الإنتاج ، واختلفوا فى تقدير هذه الأهمية . فنهم من يرى أن العمل هو العنصر الأساسى فى الإنتاج ، ومنهم من يرى أنه من عناصر الإنتاج الأساسية . وأصحاب هذا الرأى اختلفوا فى تفضيله عن الأرض (الطبيعة) وعن رأس المال ، أو تفضيل هذين العنصرين عليه .

ومهما يكن ، من جدال ، حول أهمية العمل ورأس المال ، فإن أقل درجات العدالة الاجتماعية تقتضى بأن يكون :

أجر العامل :

أقول أن أقل درجات العدالة الاجتماعية تقتضى أن يكون أجر العامل مناسباً

(١) بحث من أبحاث حلقة الدراسات الاجتماعية الرابعة للأستاذ عبد الغنى سعيد صحيفة ٤ مع أضافة بعض الخانات التى رأيتها مناسبة .

القوة العاملة ، وتوزيع السكان خلال الخمسين سنة بين ١٨٩٧ – ١٩٤٧

السنة	الزراعة والصيد(١)		الصناعة		النقل التجارى		الخدمات العامة الاجتماعية ومهن حرة		الخدمات الشخصية(٢) والمنزليه		تعداد سكان القطر				جملة السكان
											جملة القوى العاملة		جملة القوى غير العاملة		
	العدد	النسبة المئوية للقوى العاملة	العدد	النسبة المئوية للقوى العاملة	العدد	النسبة المئوية للقوى العاملة	العــدد	النسبة المئوية للقوى العاملة	العــدد	النسبة المئوية للقوى العاملة	العــدد	النسبة المئوية لجملة السكان	العــدد	النسبة المئوية لجملة السكان	
١٨٩٧	٢٠٤٩٦٤٣	٦٨	٣٤٥٠٧٥	١١٫٥	٢٤٢٢٧٨	٨	٢٥٥٤٢٩	٨٫٥	١٢٠٨٧٤	٤	٣و٠١٣و٣٩٩	٣١	٦٧٠١١٢٦	٦٩	٩٧١٤٥٢٥
١٩٠٧	٢٤٤٠٠٣٠	٧٠٫٥	٣٨٠٤٥٣	١١	٢٦٢٣٤٦	٧٫٦	٢٥٠٠٠٠	٧٫٢	١٢٥٨١٦	٣٫٧	٣٤٥٨٦٤٥	٣١	٧٨٢٨٧١٤	٦٩	١١٢٨٧٣٥٩
١٩١٧	٢٩٣٦٣٥٢	٦٨٫٥	٤٩٢٣٨٨	١١٫٥	٤٣١١٩٥	١٠	٢٣٢٥٦٣	٥٫٥	١٩٤٠٠٠	٤٫٥	٤٢٨٦٤٩٨	٣٤	٨٤٦٤٤٢٠	٦٦	١٢٧٥٠٩١٨
١٩٢٧	٣٥٢٥٢٠٦	٦٧	٥٥٥٩٦٩	١٠٫٦	٦٥٥٣٢٢	١٢٫٥	٣٠٠٥٠٠	٥٫٧	٢٢٢٨٣٧	٤٫٢	٥٢٥٩٨٣٤	٣٧	٨٩٥٨٠٣٠	٦٣	١٤٢١٧٨٦٤
١٩٣٧	٤٠٠٢٤٤٤	٦٩	٦٠٩٧٣٣	١٠٫٦	٥٩٨٩٨٦	١٠٫٤	٣٢١٩٦٣	٥٫٦	٢٥٦٠٩٩	٤٫٤	٥٧٩٩٢٢٥	٣٦	١٠١٣٣٤٦٩	٦٤	١٥٩٣٢٦٩٤
١٩٤٧	٤٢٤٤٩٥١	٦٢٫٤	٨٣٥١٠٢	١٢٫٣	٨٢٣٦٢٣	١٢٫١	٥١٥٤١٤	٧٫٥	٣٨٢١٥١	٥٫٦	٦٨٠١٢٤١	٣٦	١٢٢٢٠٥٩٩	٦٤	١٩٠٢١٨٤٠

(١) يدخل فى ذلك عدد النساء اللاتى يساعدن أزواجهن وآبائهن فى الأعمال الزراعية .

(٢) » » » » » » يقمن بالخدمة المنزلية فى بيوتهن .

ملاحظة ــ سنذكر فى نهاية هذا الفصل إحصاءات عن انتاجنا الصناعي من سنة ١٩٤٨ — سنة ١٩٥٢ .

لأشباع حاجياته اللازمة ، حتى يحافظ على صحته وقوته ومظهره .

أجر يكفى لمده بالمواد الغـذائية المفيدة ، ليتحصن من الأمراض وليبث فيه النشاط الـكافى لعمله المرهق ، خاصة وأن وسائل زراعتنا وسائل قديمـاً ، تعتمد اعتماداً كبيراً على العمل الجسمانى والعضلى .

أجر يضمن له لباساً . يقيه برد الشتاء ، وقيظ الصيف . ويظهره بمظهر المنتج الموفور الـكرامة الذى يكتسب من عرق جبينه . لبـاس يظهره بمظهر مناسب لأمته العريقة فى المجـد ، منبت الحضارة والرقى ، والثروة . لا لباس أزرق بالى ، جعل أعداؤنا ينعتوننا بـ ...

« أصحـاب الجلاليب الزرقاء » رغم أراضينا الخصبة ونيلنا السـعيد ومجدنا الخالد ورغم أننا فى القرن العشرين .

أجر يوفر له مسكناً صحياً مناسباً لصحته ، والمحافظة عليها ، ويبعده عن مشاركة الـ... له فى المسكن .

أجر يمكنه من تثقيف نفسه ثقافة عامة وثقافة زراعية ، تزيد من الإنتاج وتجعله يبذل مجهوداً أكثر ثمرة وأكثر فائدة ، له ، ولوطنه .

وبالجملة أجر يوفر له سبل الحياة ، فيحيا مع الأحياء .

فهل أعطى للعامل أجر يكفل هذه الحيـاة هو وأسرته ! ؟ جواب ذلك ، واضح مما سبق فى صحيفة ١٧ مقدار انخفاض أجر العـامل الزراعى . وزيادة فى تعزيز البيان الذى ذكرته عن الأجر ذكرت بياناً أحصائياً آخر بالصحيفة التالية ، نقلاً عن بحوث المؤتمر الزراعى الثالث المنعقد بالقاهرة فى مارس سنة ١٩٤٨ الذى ورد فيه دخل العامل الزراعى ودخل العامل الذى يعمل بالصناعات بالريف[1] :—

هذا هو متوسط أجر العامل الزراعى حسب هـذا الإحصاء ، فـكم يوماً ، يعملها هذا الأجير المسكين ! ؟

وهل هذا الأجر يكفيه وأسرته ضروريات الحياة ؟ ! راجع أيهـا القارىء

---

(١) ذكر هـذا الإحصاء الدكتور شكرى المراغى فى بحثه تصنيع الريف صحيفة ٩ ضمن أبحاث حلقة الدراسات الاجتماعية الرابعة .

	دخل العامل اليومي بالصناعات الريفية	دخل العامل اليومي الزراعي	دخل الأسرة مشتركة
المشتغل بالنسيج	١١ قرشاً مصرياً	٧ قروش مصرية	٢٨ قرشاً مصرياً
« بالكليم السادة	٢٣ « «	٧ « «	٣٤ « «
« « المنقوش	٢٦ « «	٧ « «	٣١ « «

حالة الريف التي تكلمت عنها في صحيفة ٢٢ وما بعدها ليتبين ذلك لي ، ولك ، وللتاريخ ، وليتبين مقدار ظلم الإنسان لأخيه الإنسان .

نظام التبعية : يقول أحد أساتذة الاقتصاد[1] حول هذا النظام « ظهر نظام التبعية عند سقوط الدولة الرومانية ، إذ لما تحرر الأرقاء في ذلك العهد لحقهم الملاك من سادتهم الأقدمين ، بأراضيهم ، فأصبحوا تابعين لا يغادرون الأراضي ، ولا يخرجهم الملاك منها . وقد ظل هذا النظام متبعاً في ظل العهد الإقطاعي إلى أن ألغته انكلترا في أراضيها منذ القرن الرابع عشر ، على أنه استمر في الدول الأخرى بعد ذلك نظراً لسيطرة الأشراف ، فلم يلغ من فرنسا إلا في أواخر القرن الثامن عشر بقيام الثورة الفرنسية كما استمر في الروسيا إلى سنة ١٨٦١ حيث ألغاه القيصر اسكندر الثاني وحرر المزارعين من رقبة التبعية لقاء تعويض دفعته الدولة لملاك الأراضي » .

ولا أحسبني مغالياً إذا قلت أن هذا النظام الذي لا يفرقه عن نظام الرقيق سوى درجة واحدة — ان لم يكن هو نفس النظام — ظل موجوداً ببلادنا ، حتى ألغته ثورتنا سنة ١٩٥٢ بعد استصدار قانون الإصلاح الزراعي .

وهل شاهدت أيها القارىء الفاضل ، أثناء زيارتك للريف « أن كنت من سكان المدن » أولم تشمئز نفسك ، أيها القارىء « أن كنت من سكان الريف » من منظر السيد ممتطياً جواده ، يحثه على السير بسرعة ، ويتبعه تابعه يعدو أثر

(١) الدكتور زكي عبد المتعال في كتابه « تاريخ النظم » صحيفة ٤١٣ .

سيده ، يلهث من شدة العدو ، كما يلهث حصان سيده مما يحمل ، ومما يعدو[١] .

أن لم يكن هذا مظهراً من مظاهر التبعية ، فما هى مظاهر التبعية إذاً !!!

لا انقلابات ولا تنظيمات عماليـة : ذكرت فى صحيفة ٥٨ بعنوان المشرع وعمال الزراعة اهمال المشرع للعامل الزراعى رغم أنه يمثل أغلبية القوى العاملة بالبلاد ، كما بينت بالإحصاءات السابقة ، وانتهى العهد والماضى ، دون إصدار تشريع يوضح العلاقة بين المالك والأجير ، فيحمى اللاحق من ظلم الســابق ، ويحمى الضعيف من غبن الطاغى . وانتهى العهد الغابر ، دون إصدار قانون يسمح لهذه الأغلبية الـكادحة ، تشكيل نقابات ، أو أى نوع من أنواع التنظيمات العمالية ، التى تطالب وتدافع عن حقوق الأعضاء .

وهل كنا نرجو من برلمان ، يسيطر عليـه الإقطاعيون — كما ذكرت — أن يقترح أصدار مثل هذه التشريعات وقد رأينا ، أحد رجاله يوصفه «بالفأر[٢]» أم كنا نأمل من حكومات جلها من الإقطاعيين — أن لم يكن جميع أعضائها — أن تقترح سن مثل هذه القوانين . أو كان يداعبنا بصيص من أمل ، فى ملك يمثل الرأس الأولى فى هـذا النظام الأقطاعي أن يقوم بما لم تقم به حكومته ، أو مجلس البرلمان .

حقيقة العمال الزارعيون أغلبية القوة العاملة ، واحصائيات الحـكومة الرسمية تشير إلى ذلك . ولـكن مصالح هؤلاء الـكادحين تتنافى مع مصالح هؤلاء المترفين فـكان أهمال عن قصـد ، خشية تضارب المصلحتين ، وخشية أن تنقص حق الـكادحين قطرة ، من أموال « السادة » الأقطاعيين ، وويل للظالم من المظلومين إذا تنبهوا ، وثاروا لاسترداد حقوقهم ، ليحيوا حياة كريمة !!!

---

(١) قلت هذه الظاهرة نوعا ما ، فى العشرة السنوات الأخيرة ، لا رحمة بالتابعين ولـكن لانتشار وسائل النقل الحديثة والسريعة والقليلة النفقات .

(٢) راجع صحيفة ١٩ .

البحث الثالث

الانتاج الصناعى

من المبادىء المتفق عليها بين الاقتصاديين ، أن الصناعة تعمل على تنمية الثورة القومية ، وتساعد على ازدهار النشاط الزراعى والتجارى فى البلاد . وتعمل على رقىّ البلاد وتكسبها فوائد اقتصادية واجتماعية عديدة .

غير أنه من المؤسف حقا ، أن تتضافر عوامل سيئة ، تجعل حظ وطننا ، من الناحية الصناعية ضئيلا ، وأهم هذه العوامل ، الخبيثة التى حرمت البلاد من النهوض بصناعاتها ، هو المستعمر ومن حوله من أذناب ، يدعون أنهم مواطنون ، والوطن منهم برىء ، براءة الذئب من دم ابن يعقوب ، ولقد موه المغرضون على الشعب وبعض أصحاب رؤوس الأموال الوطنية أن مصر بلد زراعى ، ولا يمكن أن تنجح فيها الصناعة ، قالها لنا الانجليز وأعوانهم كما قالها الانجليز وأعوانهم ، أيضاً ، للهند ، سابقاً ، ولكثير من البلاد المغلوبة على أمرها حالياً . الأمر الذى جعل هذه البلاد ومن فيها تتخلف عن الحضارة ، وتتدهور مواردها الاقتصادية ، وتنخفض ثروتها القومية ، ومستواها الاجتماعى والخلق ، وجعلها تشكو من عللها الثلاثة المزمنة والمستعصية أيضاً « الفقر والمرض والجهل » وكأن هذه العلل لم تخلق إلا لنا ، أو كأننا لم نخلق إلا لها .

كل هذا ومصلحة المستعمر الغاصب واضحة فى بث سموم هذه الفكرة الخاطئة « أن بلادنا زراعية » فقد جعلوا من بلادنا ضيعة لزراعة القطن وأمداد مصانعها فى لنكشير ويوركشير وغيرها بالمواد الخام اللازمة لصناعاتها كما جعلوا من بلادنا سوقا رائجة مربحة لصناعاتهم ، نمدهم بالمواد الأولية ، ويمدوننا بمنسوجاتهم الغالية المرتفعة القيمة .

درسان مختلفان :

ولقد نهضت الهند منذ ظهر بها غاندى ، وعلمت الانجليز أن مغزل غاندى ينسج منسوجات وطنية أفخر وأفيد من مصانع يوركشير ولنكشير ، وكان هذا هو الدرس الأول لادعاءات المستعمر .

ثم نهضت مصر على يد بعض رجال الاقتصاد والأحرار منهم المرحوم طلعت حرب ، وأعطت للانجليز درسا ثانياً سنة ١٩٢٠ ، وعلمتهم أن مصانع شركات بنك مصر لا تقل أهمية عن كثير من مصانع بلادهم .

غير أن الدرسين مختلفان ، فدرس غاندى صاحبته يقظة شاملة قضت على المستعمر وأذنابه ، بينما درس طلعت حرب وغيره ، كانت أمامه ومن خلفه عقبات كثيرة من محاولة المستعمر وأذنابه القضاء على نمو هذه النواة الصناعية الطيبة .

أليس منكم رجل رشيد :

ادعى المستعمر ، وساعده فى ذلك ، رجال العهد الماضى ، أنه لن تقوم الصناعة فى بلادنا لخلوها من الفحم والحديد وسمموا أفكارنا بذلك منذ المرحلة الأولى فى التعليم . الأمر الذى جعل شباب البلاد ينشأ على هذه الفكرة الخاطئة . وأخذت الحكومات المتعاقبة فى الماضى تسير على تلك السياسة لا جهلا منها بموارد البلاد الحقيقية ، ولكن إرضاء للمستعمر ، الذى هيأ لفئة منهم السلطة والنفوذ وعيشة البذخ والترف على حساب الشعب الذى ترك للملل الثلاث تفتك فيه من كل جانب . فوالله لو حكم البلاد فى ذلك العهد البغيض ، رجل رشيد ، ووجه عنايته بصناعات البلاد ، كما فعل ويفعل ذلك أولو الأمر حاليا فى بلادنا وفى البلاد الأخرى سابقاً وحالياً أيضا ، لأصبحت مصر بلاداً صناعية لا تقل عن كثير من البلاد الصناعية الأخرى[1] . وتاريخ أوروبا الاقتصادى يشهد أن من أهم أسباب توطيد الصناعات بهذه القارة يرجع إلى مساندة وتشجيع الحكومات للنهضة الصناعية ، وإلى بث هذه الروح فى نفوس الأفراد والجماعات ولو أدى ذلك إلى استصدار تشريع . فاليزابث الأولى ملكة إنجلترا السابقة كانت تحتم على رعاياها استهلاك المصنوعات الانجليزية وتعاقب كل من يخالف ذلك .

---

(١) سأثبت ذلك علميا فى هذا البحث

الباب الخامس

موارد البلاد الصناعية

ثبت أن الصناعة تنهض فى أى بلد إذا توافرت العوامل التى تعمل على قيامها وهذه العوامل هى :

أولا — المواد الأولية . ثانيا — الأيدى العاملة .

ثالثا — القوى المحركة . رابعا — رؤوس الأموال .

خامسا — الأسواق . سادساً — التنظيم .

وعلى ضوء هذه العوامل ، نستطيع إلقاء نظرة سريعة على مدى توافر هذه العوامل فى بلادنا .

أولا — المواد الأولية : « الخامات » ومصر غنية بها ، والحمد لله . فالمنتجات الزراعية والحيوانية المختلفة بالبلاد ، كان من الممكن أن يستفاد منها على نطاق واسع فى تصنيع البلاد زراعيا . وأسرد — على سبيل المثال لا الحصر — عدا هذه المواد ما يأتى :

منطقة أسوان : وبها :

(ا) الحديد الذى يعتبر أساس قيام الصناعات الثقيلة والمعدات الحربية .

(ب) الطلق Talc ويدخل فى الصناعات الكيمائية .

(حـ) أكاسيد الحديد الملونة .

منطقة البحر الأحمر : وبها عدا البترول :

(ا) مناجم الفوسفات فى سفاجة وراس بناس .

(ب) مناجم الذهب .

(حـ) الياقوت والزبرجد والفيروز فى جزر صغيرة فى البحر الأحمر .

منطقة سينا : وبها النفط وسأذكره كعامل من عوامل القوة المحركة . وبها

أيضاً معادن أخرى منها ثانى أكسيد المنجنيز الذى يدخل فى كثير من الصناعات ومناطق وجوده بالقرب من الساحل ويستثمره الشركات الأجنبية .

منطقة الواحات الخارجة : وبها كميات كبيرة من الحديد ، وقد ثبت أنه من النوع الجيد[1] .

كنوزنا البحرية : نوهت سابقا عن وجود الياقوت والزبرجد فى جزر البحر الأحمر ، والحقيقة أن مصر غنية بمواردها البحرية . فشواطئها التى يبلغ طولها ١٢٠٠ كيلو متر غنية بالموارد البحرية المختلفة والمتنوعة . ويقول الخبراء أن البحر الأحمر وحده ممكن أن يمد مصر سنويا بأموال لا تقل عن عشرين مليونا من الجنيهات فصيد الأسماك لم يستغل بعد بدرجة اقتصادية مثمرة ، ويوجد بالبحر أصداف لا يستخرج منها سوى كميات ضئيلة تصدر إلى انجلترا . ولم نقم للآن بتصنيع الأصداف . أضف إلى ذلك أن البحر الأحمر يصلح مزرعة للاستيريدية والريتزا التى تربيها اليابان .

أما البحر الأبيض الذاخر بأسماكه أيضاً وكنوزه ، فلم تستغل منه حتى الآن إلا كميات ضئيلة .

ثانياً — الأيدى العاملة : ولقد اشتهرت الأيدى العاملة المصرية منذالقدم فى

---

(١) وقد نشرت المصور فى ١١ / ٦ / ٥٤ حول اكتشاف الحديد بهذه المنطقة بحثا هاما بعنوان « ٢٢ مليون طن حديد فى الواحات الخارجية » أذكر منه ما يأتى:
ولم تكن الكنوز مجهولة ، فقد أشار قسم الجيولوجيا فى مصلحة المساحة فى تقرير صدر سنة ١٩٠٣ إلى أن بالواحات الخارجية كميات كبيرة من الحديد الحميدالجيد، ومع ذلك فإن هذا التقرير وضع على «الرف» ، وظل ما تضمنه فى طى الكتمان ، خمسين سنة كاملة ، حتى عام ١٩٥٣ ، سافرت بعثة علمية إلى هناك ، وقامت بأبحاث دلت على أن الحديد ، الذى حيث فى هذه الوحات من النوع الجيد ، وأنه بمقادير كثيرة عدا أنه موجود على سطح الأرض ، وأنه من الحديد الصالح للأغراض الصناعية . . وهو يتركز فى مساحة تبلغ ثلاثة كيلو مترات فى مترين فى جبل غوابى شمال الواحة الخارجة ، وتقدر كميته بنحو مليون ٢٢ طن ، ويتراوح سمك طبقته بين ٥ أمتار و ١٢ متراً ، وهو من النوع المسمى « ليمونيت » والذى يصلح فى صناعة الصلب ، ويمكن الانتفاع به مباشرة لجودته وعدم اختلاط مواد غريبة به . ويمكن استثمار مدة ٤٠ سنة ، إن لم يكشف عن جديد آخر فى المناطق المجاورة . . وهناك كميات من الحديد فى الصفراء الشرقية وقرب وادى النيل وفى مناطق أخرى من مبلاد .

عصور الفراعنة بالحذق والمهارة ، والعامل المصرى ما زال حتى الآن مضرب المثل فى تحمل المشاق والذكاء النادر . هذا إلى جانب الأيدى العاملة الرخيصة ، وذلك لشدة ازدحام البلاد بالسكان (راجع حركة السكان ص ١١)[١] .

ثالثا — القوى المحركة : ويمكن استخراجها من الفحم والبترول ويمكن أيضا توليد الكهرباء من قوة اندفاع المياه . ويتوافر فى بلادنا :

(ا) البترول : فى منطقة سينا ومنطقة البحر الأحمر . وإهمال استثماره فى العهد الماضى جعل البلاد تستورد منه كميات كبيرة . وسنعلم فى الجزء الثانى من هذا البحث ، أنه بفضل نهضتنا الصناعية فى عهدنا الجديد ، سنتمكن من تصدير البترول إن شاء الله قريبا .

هذا ولا يفوتنى أن أذكر أن النفط يسهل نقله بالأنابيب من آباره إلى المراكز الصناعية ، بعكس الفحم الذى يتكلف نقله مصاريف كثيرة ولذلك كان البترول أكثر اقتصاداً من الفحم ، فى استخدامه كقوى محركة .

(ب) قوة اندفاع المياه[٢] : من خزان أسوان أو من السد العالى « سأذكر ذلك فى الجزء الثانى إن شاء الله » الأمر الذى لو أخلص المسئولون فى العهود الماضية ، واستخرجوا القوة الكهربائية من أحد هذين المشروعين أو غيرهما من المشاريع الأخرى لعاد على البلاد بالخير العميم ، ولغير مجرى الحياة بمصر ، من دولة مستوردة للصناعات ، لدولة مصدرة . أضف إلى ذلك وجود الحديد بالقرب من خزان أسوان الأمر الذى يعمل على إنشاء صناعات ثقيلة بنفقات مناسبة .

رابعا — رؤوس الأموال : ورؤوس الأموال متوفرة فى البلاد غير أنه مما يدعو للأسف ، معظمها كان وما زال « لحد كبير » فى أيدى الرجعيين أذناب المستعمر . ومما ساعد على عدم نموه ، إهمال المسئولين وسائل النهضة الصناعية . وأنه لمن المخجل ، أن يستدين إسماعيل ومن خلفه أموالا أجنبية لا لينهض

---

(١) وقد خصصت بحثاً خاصا لهذا فيما بعد .

(٢) يقول الأستاذ محمد حمدى عميد كلية التجارة سابقا فى صحيفة ٣٨ من كتابه الجغرافيا التجارية والاقتصادية « يسكب النيل مياهه فى شهر سبتمبر بسرعة ٨١٨٥ مترا مكعبا فى الثانية وهى قوة كبيرة يمكن أن تمد القطر كله بالكهرباء اللازمة » .

باقتصاديات البلاد — كما زعم — وإنما للبذخ والإسراف والمجون وجعل البلاد تعانى وطأة الديون وتدخل المستعمر السافر للمحافظة على أمواله . وقد استمر على هذا النحو من خلفه « وخلف من بعدهم خلف أضاعوا الصلاة واتبعوا الشهوات فسوف يلقون غيا » .

خامسا — الأسواق : لو أخلص المسئولون فى العهود الماضية فى الاستفادة من موارد البلاد المذكورة ، لنهضت الصناعة بالبلاد ، مما كان يمكننا من سد الاستهلاك المحلى ، وتصدير الفائض إلى جيراننا السودان والبلاد العربية الشقيقة التى تعتبر سوقا رائجة لكثير من دول الغرب حاليا . وموقع مصر الممتاز ، وسهولة المواصلات ، ومكانتها المرموقة بين جيرانها ، كل ذلك يساعد على تصريف ما يفيض من إنتاجها المحلى .

سادسا — التنظيم : وقد عرفه البعض بأنه التوفيق بين عوامل الإنتاج المختلفة . وبلادنا بها — والحمد لله — منظمون أكفاء ، نجحوا فى مهنتهم نجاحا فائقاً . وبها معاهد متنوعة يدرس فيها هذا الفن دراسة علمية وعملية سليمة . ونجح بعد التخرج كثير منهم فى هذا الميدان نجاحا ممتازاً سواء فى الأعمال الحرة أو فى الوظائف العامة .

وفرة العوامل اللازمة لقيام الصناعة :

هذه جولة سريعة ، تثبت وفرة العوامل اللازمة لقيام الصناعة بالبلاد ، ولو وجدت هذه الموارد الموجه الرشيد منذ اختراع الآلات الميكانيكية ، لتغير تاريخ مصر الحديثة تغيرا كاملا ، ولا نقلبت البلاد من دولة زراعية تستخدم وسائل الزراعة المتأخرة إلى دولة زراعية صناعية ، تستخدم أحدث الوسائل وأنفع السبل .

ولقد سبقتنا كثير من دول العالم فى هذا المضمار ، فلم يكد ينتصف القرن التاسع عشر حتى قامت النهضة الصناعية فى ألمانيا بعد أن سبقتها إنجلترا فى هذا المضمار أيضا . واقتدت فرنسا أثر ألمانيا قبل انتهاء هذا القرن من الزمان ، ثم

أخـذت جميع الدول المستقلة فى العالم تسلك هذا السبيل ، وتنهج هـذا المنهاج السليم .

ومن ضمن الدول التى سبقتنا فى الصناعة ، دول لم تتوافر فيها كل العوامل الضرورية للتصنيع ، فسويسرا قامت بها صناعات حديثة وهى خالية من كثير من المواد الأولية اللازمة لها . ومن أمثلة ذلك أيضا الجمهورية التركية وغيرها .

ومن الأمثلة القاطعة ، والتى تحبط كل زعم غير ذلك ، عصابة من اليهود ، كانوا مشتتين فى بقاع الأرض ، أقاموا صناعات حديثة ، إنتاجية ، واستهلاكية ، وحربية ، من لا شىء . وفى مدة وجيزة ، لم تتجاوز الخمس سنوات . فما عذركم ، يا من توليتم أمور هذه البلاد ثلاثين سنة كاملة ؟ ! ما عذركم فى تأخيرها الصناعى رغم توافر جميع الموارد اللازمة للتصنيع الحديث بها ! ! إن الشعب سيحاسبكم حساباً عسيرا .

وحتى لا نكون متحيزين ، فى البحث أرى أن أبين المدى الصناعى الذى بلغته البلاد فى العهد الغابر مستشهداً بالاحصاءات الرسمية وميزانيات الدولة وهى خير دليل لإثبات الواقع ، وذلك بعد أن أذكر نبذة عن تاريخنا الصناعى مما يؤكد تهيىء البلاد واستعدادها لاستعاضة مكانتها الصناعية القديمة .

الباب السادس

التطور الصناعي فى البلاد قبل ١٩٥٢

نبذة تاريخية : تبرهن آثار مصر الفرعونيـة ، منذ فجر التاريخ على ما كانت عليه البلاد من تفوق فى الفن المعمارى والكيمياء والأحصاء والفلك ، فبلادنا أسبق دول أهل الأرض قاطبة فى وجود النواة الصناعية الأولى فى العالم .

هذه النواة الصناعية التى نبتت جذورها فى بلادنا ، فى عصر ما قبل التاريخ جنى ثمارها فى العصر الحديث ، الغربيون . أما مصر ، فقد مرت فى عهد الأتراك والمماليك بمرحلة انحلال طويلة ثبطت من عزائم أهل البـلاد وعملت على تدهور انتاجها فى جميـع عناصره الزراعى والصناعى والتجارى . غير أن الحمـلة الفرنسية نبهت السكان إلى القوة الكامنة والموارد الطبيعية بالبلاد ، وما أن أخذت البلاد بسبيل التقدم الاقتصـادى ، حتى جاءها محمد على المغامر التركى الذى جعل منها مزرعة لتحقيق مطامعه الخـاصة ، فنشأت بعض الصناعات ، ولـكن لتمد الجيش بالمهمات الحربية وكانت نهضة اقتصادية ولـكنها قامت على الاحتكار وتجميع الثروة الأهلية فى يد الحاكم المطلق . ثم توقفت هـذه النهضة فى يد خلفائه لأنها لم تـكن مرتبطة بالإنعاش الاجتماعى . وفى عهد اسماعيل ، بدأت تنمو براعم النهضة من جديد ، غير أن هـذه البراعم ما أن بدأت تتفتح حتى أخففت فى عهد قوامه الارتجال والتخبط والمغالاة فى المظاهر والأسراف والبذخ إلى جانب الانقياد للأجانب . وما أن انتهى هذا العهد حتى تم للأجانب السيطرة على شئون البلاد . وافتقر اسمـاعيل ومن خلفه البلاد وتركوها منهوكة القوى ، مثقلة بديون المرابين الأجانب .

وفى سنة ١٨٨٢ وقعت البلاد تحت سيطرة المستعمر البريطانى ، الذى أضاف لعللنا الاجتماعية والاقتصادية المتعـددة ، عللا أخرى جديدة ، فسلب حريتها وحرمها من استقلالها ، وجعل البلاد مزرعة تمد مصانعه بالمواد الخام . أما الصناعات المحلية الضئيلة التى كانت قائمة ، «فشهادة اللورد كرومر» فى أحد تقاريره الثانوية تدل على نوايا المستعمر الذى حرص هو وأعوانه من الوصوليين والانتهازيين على بقـاء

الشعب فى أحط مستوى ممكن من المعيشة . إذ قال اللورد « ان الصناعات التى أدارها الأهالى أمدا طويلاً تميل إلى الزوال » . وإليك استشهاد آخر من لجنة التجارة والصناعة[1] تثبت تأخر البلاء الصناعى « إن مصر فى حاجة إلى قيام الصناعة بجانب الزراعة حتى لا تضطرب الحالة الاقتصادية إذا انخفضت أثمان المحاصيل الزراعيـة أو إذا حدثت حرب تؤدى إلى قطع الملاقات التجارية . وان الصناعة وعلى الأخص الصناعات الصغيرة متأخرة جداً ومن الممكن قيام كثير من الصناعات فى مصر ونجاحها .

نمو الحركة الصناعية مع نمو الحركة الوطنية :

وقد أخذت النهضة الاقتصادية الصناعية تحبو تدريجياً مع نمو الحركة الوطنية حتى هبت فى البلاد ثورة سنة ١٩١٩ تعلن تحطيم قيود المستعمر وأعوانه . فتأسس بنك مصر ١٩٢٠ كما ذكرت وهو أول مؤسسة مصرية صميمة تمخضت عنهـا فى وقت قصير نهضة صناعية . وبرز النشاط المصرى الوطنى فى ميادين الإنتـاج الصناعى والتجارى بعد أن كان نشاط المولين المصريين يقتصر على الزراعة وبعد أن كان معظم النشاط الصناعى . والتجارى معتمداً على رأس المال الأجنبى .

رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة فى البلاد قبل سنة ١٩١٩ والشركات الأجنبية الاحتـكارية :

عملت أوربا منذ سنة ١٨٥٠ ممثلة فى حكوماتها والرأسماليين فيها على غزو مصر والسيطرة على اقتصادياتها ، وأخذت أموالهم تتدفق إلى البلاد بكثرة وأنشئت شركات احتكار كثيرة فى ميدان يقل فيه عنصر المخاطرة ، بل يكاد عنصر المخاطرة يكون غير موجود . كما هو الحال فى المنافع العـامة مثل الغاز والـكهرباء والمياه ووسائل النقل ... مما يدر ربحاً كثيراً منتظما للطابع الاحتكارى الذى تميزت به والذى ما زالت آثاره باقيه حتى الآن .

---

(١) تألفت هذه سنة ١٩١٦ من بعض المصريين والأجانب للنظر فى التدابير التى تؤدى لأحلال بعض المصنوعات المصرية محل الأصناف التى انقطع استيرادها بسبب أزمة المواصلات أيام الحرب العالمية الأولى .

ونظر الأوربيون إلى القطر المصرى كمكان صالح للاستغلال . وتقدر قيمة رؤوس الأموال الأجنبية التى استثمرت فى مصر بين سنة ١٨٥٠ إلى سنة ١٩١٤ بمائتى مليون جنيه أو يزيد ، صار لها السيطرة التامة على الاقتصاد المصرى كله . ومن ثم على مصر نفسها [١].

ويمكن القول أن رؤوس أموال الأجانب ما كانت تقل فى سنة ١٩١٩ عن ٩١٪ من مجموع رؤوس الأموال التى كانت مستثمرة وقتئذ [٢] .

ومما يزيد إثبات مقدار تغلغل رؤوس الأموال الأجنبية فى اقتصادنا القومى بحث نشأة البنوك التى كانت جميعها حتى سنة ١٩١٩ بنوكا أجنبية .

فأول بنك أنشىء بمصر هو بنك مصر Bank of Egypt وتأسس سنة ١٨٥٦ ومؤسسة أرمنى من أزمير وأفلس سنة ١٩١١ . ثم تأسس البنك الانجليزى المصرى سنة ١٨٦٤ والبنك العثمانى سنة ١٨٦٧ وبنك الكريدى ليونيه سنة ١٨٧٥ والبنك العقارى سنة ١٨٨٠ وتلاه بنك دى روما وتأسست بعد ذلك بنوك كلها أجنبية إلى أن تأسس بنك مصر بأموال مصرية سنة ١٩٢٠ كما ذكرت.

حكومة داخل حكومة :

وجدير بالذكر الأشارة إلى أن إنشاء المحاكم المختلطة واقرار مشروع القرض بفائدة فى القانون المختلط سنة ١٨٧٦ والقانون الأهلى سنة ١٨٨٣ عمل على تدفق الأموال الأجنبية فى البلاد . وكانت هذه الأموال تتدفق من انجلترا وفرنسا وبلجيكا وإيطاليا واليونان وغيرها . مما جعل لهذه الأموال السيطرة التامة على الاقتصاد المصرى كما ذكر سابقاً خاصة قبل سنة ١٩١٩ . وقد استمرت هذه السيطرة إلى ما بعد سنة ١٩١٩ [٣] . ومنها أنه نظراً لوجود الامتيازات الأجنبية لم تتمكن الدولة من فرض ضريبة على رؤوس الأموال المنقولة إلا فى عهد قريب .

---

(١) الاستعمار عدو الشعب للأستاذ عبد العزيز فهمى صحيفة ٦١ .

(٢) « نصيب الأموال الأجنبية فى اقتصادنا القومى » محاضرة للأستاذ عبد الله أباظه .

(٣) ومما يثبت هذه السيطرة ما ورد فى كلمة حضرة النائب المحترم السيد على المنزلاوى فى الجلسة السادسة ١٩٣٢/١/٥ ص٦٠ للهيئة النيابية الخامسة «أقول مع الأسف أن رؤوس الأموال الأجنبية هى صاحبة الشأن فى مصر بل هى حكومة داخل حكومة » .

ورثنا تركة مثقلة بالعيوب :

وحتى الشركات الاحتكارية التى انتهى امتيازها أورأت الدولة تأميم النفع العام لعملها سلمت الدولة تركة مثقلة بالعيوب من آلات قديمة مستهلكة ومنهكة ووسائل إنتاج متأخرة . وقد نشرت صحيفة الأهرام فى « ماقل ودل » فى ١٥/٥/١٩٥٤ ما يشير إلى ذلك[١] .

---

(١) زار « الأهرام » أمس سيادة الأستاذ عبد الرحمن سلطان ، المدير العام لإدارة الكهرباء والغاز (والأستاذ صلاح الشاذلى المفتش العام للكهرباء) وحدثنا حديثاً فنيا طويلا حول ما أثرناه أمس فى « ماقل ودل » عن كثرة انقطاع التيار الكهربائى فى كثير من أحياء المدينة . وقال أن الحكومة قد كونت لجنة فنية لبحث أسباب ذلك، وتبين لها أن السبب الرئيسى هو قدم بعض الكابلات الرئيسية التى مضى عليها زهاء ثلاثين عاما ، وأن ما حدث أخيراً كان سببه قصراً فى أحدها وليس لإهمال أو تقصير من أى ناحية .

وقال سيادته أن التركة التى تسلمتها الحكومة من شركة ليبون كانت مثقلة بالعيوب من قدم الكابلات وقصور محطة التوليد الرئيسية ، واللوم فى هذا إنما يرجع إلى العهود السابقة التى كانت تشرف على تنفيذ إلتزام هذه الشركة وتركها تتمتع بأرباح لاحد لها دون تنفيذ ما كانت تحتمه عليها شروط الإلتزام من ضرورة تجديد هذه المنشآت لكى تكون دائماً فى أحسن حال .

ومع ذلك فإن الادارة تلقت هذه التركة فلم تتوان فى تجديد المحطة وتجديد أكبر جزء من الشبكة ، ولم يقف فى سبيلها تضاعف الاستهلاك فى المدة القصيرة التى تولت فيها هذا المرفق . فقد زاد الاستهلاك فى السنوات الخمس الأخيرة من ٣٨ ألف كيلووات إلى ٦٨ ألف كيلووات ، وزاد عدد المستهلكين من ١٢٤ ألفاً إلى ٢٦٠ ألفاً ، عدا ما يتمتع به هؤلاء المشتركون من عدادات تجارية . وأغلب الزيادة فى الاستهلاك ركزت فى وسط المدينة بسبب إنشاء العمارات الضخمة ، وإقبال الجمهور على استعمال الكهرباء فى شتى الأغراض ، وإضاءة كثير من شوارع المدينة بالكهرباء بعد أن كانت محرومة منها ، وإبدال إضاءة بعضها الآخر من الإضاءة الغاز إلى إضاءة الكهرباء .

ومتابعة لهذا التوسع انشأت الإدارة محطة شمال القاهرة بقوة قدرها ٢٠ ألف كيلووات زيدت إلى ٤٠ ألفاً ، ومما يؤسف له أنه لم يتم تسليمها للادارة حتى الآن مما ضاعف فى متاعبها . وقد زيدت أخيراً قوة هذه المحطة إلى ١٠٠ ألف كيلووات ، وينتظر أن تتم إن شاء الله فى العام القادم .

والادارة الآن بصدد إنشاء محطة أخرى فى جنوب القاهرة قوتها ١٢٠ ألف كيلووات . وينتظر أن تتم إن شاء الله فى خلال ثلاثة أعوام . وبذلك تصبح القوة ٢٦٠ ألف كيلووات بدلا من ٢٨ ألفاً ورثتها الإدارة عن الشركة قديمة مهلهلة .

وهذه الأرقام تبين مدى ماتبذله الإدارة من جهود لخدمة الجمهور وما بلغته زيادة الاستهلاك فى خمس سنوات ، بينما لم تزد الشركة فى مدى ٥٠ عاما عن ٣٨ ألف كيلووات !

ذلك إلى أن الطريقة التى كانت تتبعها الشركة فى تغذية أنحاء المدينة لم تكن تصلح إلا

رؤوس الأموال بعد سنة ١٩١٩ :

بنك مصر : تطلعت مصر بعد الحرب العظمى الأولى ، فى خلال حركتها القومية للاستقلال بشئونها المالية والاقتصادية . ولقد أظهر المرحوم طلعت حرب مدى حاجة البلاد إلى بنك وطنى ينشأ بمال المصريين وتعمل فيه أيد مصرية وتستخدم فيه اللغة العربية فى كتابه الذى أصدره سنة ١٩٠٧ . ونبه هذا الزعيم الاقتصادى المواطنين إلى واجب وطنى مقدس ، هو استثمار أموالهم فى صالح الاقتصاد القومى وبين أثر المال فى حياة الأمم واستقلالها . وظل ينشر دعوته حتى كانت ثورة سنة ١٩١٩ فألقى فى أحضانها بذور هذه الفكرة ، وهو على يقين أنها ستنبت نباتاً حسناً بإذن الله .

فأنشىء بنك مصر بعد أن رخص بتأسيسه فى ٣ أبريل سنة ١٩٢٠ برأس مال قدره ٨٠ ألف جنيه مصرى . على أن يعمل على تنشيط الانتاج الأهلى بتقديم الأموال لمساعدة المشروعات القائمة ، وبإنشاء مشروعات جديدة فى الصناعة والتجارة والنقل والتأمين .

وكانت بوادر النجاح ظاهرة من يوم تأسيس البنك ، فتسابق المصريون فى الاكتتاب فى أسهمه ، وظهرت رغبة الأموال الوطنية ، التى كانت مكبوتة قبل ذلك ، فى الاستثمار الصناعى والتجارى ، وأخذ البنك يقوم بدوره فى إقامة صرح أركان الصناعة المصرية .

ولما شعر الاقتصاد الوطنى وأحس رأس المال المصرى ، بأن البنك ومؤسساته قد تبوأ مكانا مرموقا ونجح نجاحا باهرا ، أخذت رؤوس الأموال المصرية تغزو فى قوة وثبات كل من الميدانين الصناعى والتجارى . وقد أخذت الصناعات المصرية

= لتلك الأيام وقت أن كان حمل المدينة صغيراً موزعا فى جميع أنحائها . وهى طريقة لاتصلح الآن بعد ارتفاع الاستهلاك إلى هذا الحد بهذه السرعة وتركزه فى وسط المدينة .

ولذلك فإن الإدارة تقوم الآن باضافة عدة محطات تغذى المدينة مجتمعة بطريقة منسقة بحيث إذا انقطع التيار من مصدر استمرت التغذية من مصدر آخر .

وسيتم هذا البرنامج فى القريب العاجل إن شاء الله . ويعلم الجمهور أن القائمين على أمره ساهرون فى رعاية مصلحته والعمل على راحته .

تثبت أقدامها تدريجيا منذ التعديل الجمركى فى عام ١٩٣٠ الذى كان من الضرورى ، ليحمى هذه الصناعات الناهضة . ويمكنها من النهوض .

زيادة رأس المال المستثمر فى الصناعة : وهكذا أخذت الصناعة تنمو تدريجيا بعد الحرب العالمية الأولى ، وزادت رؤوس الأموال المستثمرة فيها فبعد أن كانت فى سنة ١٩١٤ نسبة رؤوس الأموال المستثمرة فى الصناعة ٨,٩٩ ٪ من مجموع رؤوس الأموال فى مختلف فروع الاقتصاد القومى زادت هذه النسبة المستثمرة فى الصناعة تدريجيا فبلغت فى سنة ١٩٣٩، ١٩,٧١ ٪ وفى سنة ١٩٤٢ بلغت ٢٢,٤٩ ٪ وعند مقارنة عدد الشركات المساهمة الموجودة سنة ١٩٤٢ ورءوس أموالها مع عددها فى سنة ١٩٥٠ يتبين أن عددها تضاعف تقريبا ، ورءوس الأموال زادت عن الضعف وذلك حسب البيان الإحصائى الآتى :

الشركات المساهمة ورؤوس الأموال المدفوعة فى السنوات ١٩٤٢ — ١٩٥٠

السنة	عدد الشركات	رؤوس أموال مدفوعة
١٩٤٢ / ٤٣	٢٨٧	٥٢٣٨٦١٤٣
١٩٤٩ / ٥٠	٤٧٨	١١٦٢٥٥٩٩٩

رأس المال الوطنى :

وكذلك غزى رأس المال الوطنى هذا المورد المفيد فى الإنتاج ، وأقبل المصريون على استخدام رءوس أموالهم فى الصناعة تدريجيا ، فاكتتبوا فى الشركات المساهمة وأنشأ البعض شركات جديدة ، كما يتبين من الإحصائيات ، فبعد أن كانت رءوس الأموال المصرية فى هذه الشركات فى حكم العدم أصبحت نسبة رءوس الأموال المصرية فى سنة ١٩٤٨ حوالى ٤٠ ٪ ، ويدل على ذلك البيان الإحصائى الآتى[1] :

(١) الأستاذ عبد الله أباظة فى محاضرته عن « نصيب الأموال الأجنبية فى اقتصادنا القومى بعد إضافة بعض البيانات التى رأيتها مناسبة .

بيان عن الشركات	رؤوس الأموال			النسبة المئوية المجموع ١٠٠	
	للمصريين	للأجانب	المجموع	للمصريين	للأجانب
رؤوس أموال شركات يرجع تكوينها : إلى ما قبل سنة ١٩٣٣	٦,٠٠٦,٦٣٥	٦٠,٧٣٣,٧٥١	٦٦,٧٤٠,٣٨٦	٩ ٪	٩١ ٪
شركات جديدة مؤسسة من ١٩٣٣ — ١٩٤٨	٢١,٠٤١,٥٦٦	٥,٦٧٧,٠٤٨	٢٦,٧١٨,٦١٤	٧٨,٧ ٪	٢١,٣ ٪
زيادات في رؤوس الأموال تمت في الفترة بين ١٩٣٣ — ١٩٤٨	١٩,٢٦٠,٦٣٢	٥,٢١٣,٣٧٨	٢٤,٤٧٤,٠١٠	٧٨,٧ ٪	٢١,٣ ٪
المجموع	٤٦,٣٠٨,٨٣٣	٧١,٦٢٤,١٧٧	١١٧,٩٣٣,٠١٠	٣٩,٣ ٪	٦٠,٧ ٪

واضح من هذا الاحصاء مقدار زيادة رأس المال الوطني في الشركات المؤسسة بعد سنة ١٩٣٣ حتى وصل إلى ٣٩,٣ ٪ سنة ١٩٤٨ أما الشركات التي كانت قائمة قبل سنة ١٩٣٣ فكانت نسبة الأموال المصرية حوالي ٩ ٪ فقط من مجموع رؤوس الأموال .

أثر الحرب العالمية الثانية في الصناعة :

وقد نشطت حركة استثمار الأموال بعد فترة الحرب العالمية الثانية ، في الصناعة نشاطا ملموسا ، وأنشئت كثير من المصانع الجديدة ، وتوسعت المصانع القائمة. وإذا لجأنا للاحصائيات لإثبات ذلك نلاحظ أن رأس مال الشركات المساهمة عدا في ذلك السندات زاد من ٨٦,٨ مليون جنيه سنة ١٩٣٩ إلى ٩١,٤ مليونا من الجنيهات سنة ١٩٤٥ وإلى ١١٤,٥ مليون جنيه سنة ١٩٤٧ وأما في سنة ١٩٥٠ فقد بلغ الرقم الكلى ١٤٠ مليون جنيه تقريبا . أي أن رأس مال الشركات المساهمة في نهاية سنة ١٩٥٠ زاد عما كان عليه في سنة ١٩٣٩ بمقدار ٦٢ ٪ تقريبا ولو حاولنا تبويب هذه الزيادة في الأصدار تبعا لنوع النشاط الذي تمارسه الشركات للمسنا أن ٥٩ ٪ تقريبا من الزيادة في مجموع رأس مال الشركات المساهمة المصرية

فى الفترة بين ١٩٤٦ — ١٩٥٠ كان من نصيب الشركات الصناعية ، حسب الجدول الاحصائى الآتى : —

	استثمار الأصدار الجديد من الأسهم والسندات (بآلاف الجنيهات) ١٩٤٦—١٩٥٠
الصناعة	٢٨٫٢٥١
التجارة	٩٫١١٩
الأعمال المصرفية	٢٫٧٥٩
النقل والتأمين والبناء والأراضى	٧٫٩٦٦
المجموع	٤٨٫٠٩٥

وقد ورد فى النشرة الاقتصادية للبنك الأهلى سنة ١٩٥١ (التى أستنتجت منها الأرقام الواردة أعلاه) حول النشاط الصناعى ما يأتى فى صحيفة ٢٧١ « ولقد تضاعف رأسمال الشركات الصناعية فيما بين ١٩٤٥ و ١٩٥٠ وكان معظم الزيادة فى الصناعات التحويلية غير أن التوسع الصناعى لم يكن موزعا بالتساوى بين الصناعات المختلفة بل استأثرت صناعات الغزل والنسيج وتجهيز المنسوجات بما يناهز ٤٠ ٪ من الزيادة فى رأسمال الشركات الصناعية ، وبذا زاد مجموع رأس المال المستثمر فى تلك الصناعة بنسبة ١٧٠ ٪ بالقياس إلى سنة ١٩٤٥ ويلى ذلك فى ترتيب الأهمية الصناعات الكهربائية والمعدنية والهندسية والكيمائية » .

أنواع الصناعات التى قامت :

وإذا أردنا أن نقف على أنواع الصناعات التى قامت ، ففى الصحيفة التالية بيان احصائى يوضح أهم أنواع الانتاج الصناعى وكميته حسب النشرة الاقتصادية للبنك الأهلى المصرى سنة ١٩٥١ .

حركة صناعية غير مدروسة إذ بدأت بالصناعات الاستهلاكية لا الانتاجية :

قلت بأن الحرب العالمية الأولى تعتبر نقطة تحول كبير فى النهضة الصناعية المصرية ، فزاد عدد المصانع وتدفق رأس المال المصرى فى هذا الميدان ، وزاد

الانتاج الصناعى والمعدنى

	قطن +			منتجات البترول*			أسمنت°	سكر نق*	فوسفات +	كحول نقى + ومحول
	غزل ×	منسوجات ×	زيت البذرة	زيت خام	مازوت	بنزين				
	بآلاف الأطنان	بملايين الأمتار المربعة	بآلاف الأطنان	بآلاف الأطنان	بآلاف الأطنان	بآلاف الأطنان	بآلاف الأطنان	بآلاف الأطنان	بآلاف الأطنان	بملايين الألتار
١٩٣٩	٢٤٫٠	١٠٠٫٨	٤٩٫٢	٧٤٩	٢٨٢	١٠٤	٣٦٨٫٣	٢٣٣	٥٤٧٫٥	٤٫٦
١٩٤٠	٢٣٫١	٩٠٫٠	٥٩٫٧	٩٣٠	٣٩٤	١٣٥	٣٦٤٫٩	٢٣٥	١٨٣٫٥	٥٫٠
١٩٤١	٢٦٫١	٩٨٫٤	٨٣٫١	١٫١٨٦	٧٣٣	١٥٧	٤٢٠٫١	١٩٣	١١١٫٧	٥٫٤
١٩٤٢	٢٨٫٩	١١٠٫٠	٧٨٫٧	١٫١٢٧	٥٧٨	١٦٤	٣٨٠٫٥	١٦٣	٣٢٨٫٤	٦٫١
١٩٤٣	٢٩٫٩	١١٣٫٩	٦٥٫١	١٫٢٥٣	٦٥٥	١٧٠	٣٢٢٫٩	١٥٨	٣١٥٫٦	٧٫٩
١٩٤٤	٣٠٫٣	١١٧٫٦	٦٠٫٥	١٫٣٥١	٦٧٤	١٧٧	٤٢٣٫٩	١٥٥	٣١٨٫٢	٨٫٦
١٩٤٥	٣٢٫١	١٢٨٫٥	٧٩٫٤	١٫٣١٤	٦٥٧	١٧٦	٤٣٢٫١	١٤٩	٣٤٩٫٤	٩٫٠
١٩٤٦	٣٢٫٩	١٣٦٫٥	٨٣٫١	١٫٢٧٨	٦٠٩	١٨٨	٥٨٧٫٦	١٦٧	٢٩٤٫٠	٩٫٢
١٩٤٧	٣٢٫٥	١٤٢٫٦	٨٠٫٩	١٫٣٣٢	٦٩٥	١٩٨	٦٤٨٫٤	١٨٥	٣٧١٫٢	٩٫٨
١٩٤٨	٣٣٫١	١٥٥٫٧	٨٩٫٣	١٫٨٨٩	١٫٢٦٦	١٩٨	٧٦٨٫٥	١٩٩	٣٧٧٫٠	٩٫٤
١٩٤٩	٢٣٫٧	١٥١٫٧	٩٣٫٠	٢٫٢٦٦	١٫٥٣٤	٢١٥	٨٨٨٫٧	٢١٦	٣٥٠٫٥	٩٫٤
١٩٥٠	٣١٫٧	١٥٧٫٨	١٠١٫٨	٢٫٥٩٣	١٫٦٦٨	١٩٤	١٫٠٢٣٫١	٢٣١	٣٩٧٫٢	١٤٫٦
١٩٥١							١١٢٩٫٨	٢١٨		
١٩٤٩ الربع الأول	٨٫٦	٤٠٫٢	٢٥٫٤	٥١٦			١٩٨٫٠	٥٢	٩٦٫٣	٢٫٥
« « للثاني	٨٫٧	٣٩٫٣	٢٤٫٢	٦٧٦			٢٤٣٫٢	٥٦	٩٤٫٤	١٫٩
« « الثالث	٨٫٠	٣٥٫٧	٢٢٫١	٥٨٠			٢٣٢٫٥	٥٦	٨٢٫٤	٢٫٥
« « الأخير	٨٫٤	٣٦٫٦	٢١٫٠	٥٩٤			٢١٥٫٠	٥٢	٧٧٫٤	٢٫٥
١٩٥٠ « الأول	٨٫٢	٣٨٫٢	٢٥٫٣	٦٢٥	٣٩١	٤٩	٢١٠٫٣	٥٤	٨١٫٦	٢٫٥
« « الثانى	٧٫٨	٣٩٫٩	٢٥٫٩	٦٧١	٤١٤	٥٠	٢٥٧٫٥	٥٦	١٠٠٫٤	٢٫٦
« « الثالث	٧٫٣	٣٥٫٩	٢٠٫٣	٦٣١	٣٩٩	٤٣	٢٧٣٫١	٥٧	١٠٩٫٥	٤٫١
« « الأخير	٨٫٤	٤٣٫٨	٣٠٫٣	٦٦٥	٤٢٤	٥٢	٢٨٠٫٤	٦٤	١٠٥٫٧	٥٫٤
١٩٥١ « الأول	٨٫١	٤٦٫١	٣٦٫٣	٥٦٦	٣٥٥	٤٦	٢٦٤٫٠	٥٤	١١٦٫٨	٢٫٨
« « الثانى	٨٫٠	٤٠٫٨	٢٢٫٤	٥٧٥	٣٣٨	٤٤	٢٦٤٫٩	٥١	١٣٣٫١	٢٫٧
« « الثالث							٢٢٩٫٣	٥٧		
« « الرابع							٣٠١٫٦	٥٦		

+ المصدر : مصلحة الاحصاء بوزارة الاقتصاد الوطنى . × إنتاج المصانع الكبرى .

* المصدر : مصلحة البترول ، ووزارة التجارة والصناعة . ° المصدر : شركة الأسمنت بطره .

* المصدر : الشركة العامة لمصانع السكر والتكرير المصرية — أرقام السنة الماليه التى تبدأ فى نوفبر .

عدد المشتغلين بهـا زيادة محسوسة . غير أن هذا التحول البطيء فى اقتصاديات البـلاد لم يكن عن خطة سديدة ، وضعت سياسة ومنهاجا قيما للسير عليه . وإنمـا كانت لعدة أسباب ، أهمها هبوط المحصولات الزراعية فى الفترة التى أعقبت الحرب العالمية الأولى ، مما جعل الممولين الزراعيين يفكرون فى خوض ميدان الصناعـة وكذلك ظهور بنك مصر بمؤسساته الناجحة القوية ، الذى شجع أصحاب الأموال على دخول الميدان إلى غير ذلك من الأسباب وقد أشرت أيضا إلى التعديل الجمركى سنة ١٩٣٠ وأثره .

والحقيقة المؤلمة للأسف ، والتى يسجلها القلم على هذه الأوراق ، وهو آسف حزين ، على الفرص التى ضاعت على البلاد ، وعلى الزمن الطويل الذى استفاد منه الغير ، وخسرناه ، هذه الحقيقة ، هى أن الصناعة فى بلادنا بدأت من حيث يجب أن تنتهى ، فبدأت بالصناعات الاستهلاكية ، وهى الصناعات التى تنتج سلعـة الاستهـلاك ، بينما كان يجب أن يقوم تصنيع البلاد على سياسة إيجاد الصناعات الانتاجية أولا ، وهى الصناعات التى تنتج الآلات والأدوات اللازمة لإدارة الصناعات الاستهلاكية . إذ أن الأخيرة أساس بث الحيوية فى أى صناعة تقوم فضلا عن أنها دعامة التحول الصناعى الناجح .

ولـكن ماذا نعمل ، على سياسة مرسومة لبقائنا دولة زراعية فإذا فـكرنا فى القيام بصناعة ما قمنا بها على أساس خاطىء ، يعرضها لأزمات . ولولا الحماية الجمركية لفشلت فى مهدها ، وكان من ضمن أسباب هـذه البداية الخاطئة ، أن الصناعات الانتاجية تتطلب رؤوس أموال ضخمة وأنها لا تحقق للممولين كسبا عاجلا ، زد على ذلك احتياجها لأيد عاملة ماهرة الأمر الذى كان لا يتفق مع هوى أصحاب المصالح الحقيقية على حد تعبيرهم .

ولم يتخذ الممولون وأصحاب رؤوس الأموال عظة مما حدث فى أيام الحرب الأخيرة . فكانت الآلة إذا توقفت لعطل أصابها أو لتلف أحد أجزائها تعطل المصنع كله لتعذر واستحالة استيراد غيرها من الخارج . الأمر الذى يعمل على وجود فادحة .

غير أن النهضة الحقة ، والتى بدأت بالنهضة الصناعية السليمة فى عهدنا الجديد تلمست حاجة البلاد الشديدة لإنشاء مصانع تنتج الآلات الزراعية وآلات النسيج وآلات إنتاج القوى المحركة والآلات الحربية وغيرها من الآلات الانتاجية مما سأوضحه بإذن الله فى الجزء الثانى لهذه السلسلة .

قلة المصانع ذات الإنتاج . ولم يك عيب النهضة الصناعية خلوها من الصناعات الإنتاجية فحسب ، بل كان جل المصانع من النوع الصغير جداً والذى يعمل فيه صاحبه وحده أو يساعده عامل أو عاملان أو ثلاثة على الأكثر والتى لا تعتبر من المصانع ذات الإنتاج فى نظر رجال الاحصاء وذكرت بالصحيفة التالية إحصاء[1] وهو آخر إحصاء نشر بخصوص ذلك ليثبت صحة ما أشرت إليه .

يتضح من هذا الإحصاء قلة المصانع ذات الإنتاج وزيادة عدد المصانع الصغيرة والتى لا تخضع لقوانين العمل ونسبة الأولى لجلة مصانع القطر ١٥,٦ ٪ بينما نسبة الثانية بلغت لجلة مصانع القطر ٨٤,٤٪ الأمر الذى يثبت بلا جدال ، قلة أهمية المصانع من ناحية أثرها على الإنتاج القومى والنشاط الإقتصادى رغم ضخامة عددها . فإذا تعمقنا فى الإستفادة من الأرقام الحسابية الموجودة بالأحصاء المذكور نلاحظ أن متوسط عدد المشتغلين بالمصنع الواحد من المصانع الصغيرة عامل ونصف تقريباً . وماذا تتصور مدى انتاج هذا العامل ونصف العامل يوميا أوسنويا !! زد على ذلك أن جميع هذه المصانع بلااستثناء تعمل بوسائل انتاج متأخرة .

الأيدى العاملة بالصناعة :

ونتيجة لهذا الوضع المرتجل والذى لم يقم على أساس فنى سليم مدروس ، نلاحظ أن نسبة الأيدى العاملة المشتغلة بالصناعة خلال الخمسين سنة الماضية ، إلى الأيدى العاملة بمختلف النشاط الإقتصادى الآخر تكاد تكون ثابتة لم تتغير وذلك واضح من البيان الأحصائى عن القوة العاملة الواردة بصحيفة ٦٤ ، زد

(١) مصلحة الإحصاء والتعداد (احصاء الإنتاج الصناعى). وقد رتبته على النظام المذكور ليكون مناسبا للبحث . واستخرجت النسبه المئوية مقربة حسب أصول قواعد التقريب الحسابية

(٢) عدد المشتغلين المذكور بالإحصاء من ضمنه ١٨٣٠٤ عدد أصحاب المصانع وأقاربهم ، وضمنه أيضاً موظفون برواتب شهرية .

عدد المصانع فى مصر وعدد المشتغلين بها فى يونية سنة ١٩٥١

المحافظات والمديريات	عـدد المصانع					عـدد المشتغلين بها				
	المصانع ذات الانتاج		المصانع الصغيرة		جملة المصانع	المشتغلين بالمصانع ذات الإنتاج		المشتغلين بالمصانع الصغيرة		جملة المشتغلين
	العـدد	النسبة المئوية	العـدد	النسبة المئوية		العـدد	النسبة المئوية	العـدد	النسبة المئوية	
أولا ــ المحافظات										
القاهرة	٤٣٠٧	١٢ر٣	٣٠٤٦١	٨٧ر٧	٣٤٧٦٨	٨٣٢٨٤	٤٢ر٨	٨٧٧٠٤	٥٧ر٢	١٧٠٩٨٨
اسكندرية	١٨٢٥	١١ر٥	١٤٠٩٣	٨٨ر٥	١٥٩١٨	٧٢١٤٦	٨٦ر١	١١٦٢٨	١٣ر٩	٨٣٧٧٤
القنال	٢٤٩	٦ر٥	٣٥٣٦	٩٣ر٥	٣٧٨٥	٢٦٤٩	٢٠ر٧	١٠١١٢	٧٩ر٣	١٢٧٦١
السويس	١٦٦	١١ر٢	١٣٠٥	٨٨ر٨	١٤٧١	٢١٩٢	٤١ر٢	٣١٢١	٥٨ر٨	٥٣١٣
دمياط	٧٠٥	٣ر٨	١١٢٦	٩٦ر٢	١٨٣١	٢٧٠٦	٧٦ر١	٨٤٨	٢٣ر٩	٣٥٥٤
أقسام الحدود	١٠	٨	١١٥	٩٢	١٢٥	٤٢٤٠	٣٠ر٤	٩٦٦٢	٦٩ر٦	١٣٩٠٢
جملة	٧٢٦٢	١٢ر٥	٥٠٦٣٦	٨٧ر٥	٥٧٨٩٨	١٦٧٧١٧	٥٧ر٦	١٢٣٠٨٥	٤٢ر٤	٢٩٠٢٩٢
المديريات										
فى الوجه البحرى	٧٢٠٥	١٨ر٥	٣١٦٨٧	٨١ر٥	٣٨٨٩٢	٨٦٩٨٠	٧١ر٣	٣٤٠٦٤	٢٨ر٧	١٢١٠٤٤
فى الوجه القبلى	٥٠٦٠	١٨ر٢	٢٢٧٠١	٨١ر٨	٢٧٧٦١	٥٣٢٤٦	٨٣ر٨	١٠٢٥٠	١٦ر٢	٦٣٤٩٦
جملة	١٢٢٦٥	١٨ر٤	٥٤٣٨٨	٨١ر٦	٦٦٦٥٣	١٤٠٢٢٦	٧٥ر٤	٤٤٣١٤	٢٤ر١	١٨٤٥٤٠
الجملة العمومية	١٩٥٢٧	١٥ر٦	١٠٥٠٢٤	٨٤ر٤	١٢٤٥٥١	٣٠٧٤٤٣	٦٤ر٧	١٦٧٣٨٠	٣٥ر٣	٤٧٤٨٣٢

على ذلك ضآلة القوة العاملة بالصناعة ، طوال هذه الفترة ، مما يدل على ضآلة شأن الصناعة فى اقتصادنا القومى . وأضف إلى ذلك أيضا أن هذه القوة الصناعية ، تعمل فى الصناعات الإستهلاكية . وباستعراضنا للأحصاء المشار إليه ترى نسبة المشتغلين بالصناعة كانت ١١,٥٪ من مجموع القوة العاملة بالبلاد . وبمراجعة أحصاء السكان الوارد بصحيفة ١١ ، نلمس زيادة السكان فى المدة بين ١٨٩٧ إلى ١٩٠٧ بنسبة ١٦,٢٪ ومع ذلك فقد ظلت نسبة الأفراد المكتسبين إلى مجموع السكان على ما هى عليه ، بينما هبطت نسبة المشتغلين بالصناعة إلى ١١٪ وهبطت نسبة المشتغلين بالنقل إلى ٧,٦٪ بينما زاد عدد المشتغلين بالزراعة فبلغت نسبتهم ٧٠,٥٪ الأمر الذى يبين تغلب الزراعة على اقتصادياتنا .

واستمر الخط البيانى للمشتغلين بالصناعة يتحرك بالزيادة والنقصان ، حول هذه النسبة الضئيلة فمن ١١,٥٪ سنة ١٩١٧ إلى ١٠,٦٪ فى سنة ١٩٢٧ إلى ١٠,٦٪ سنة ١٩٣٧ وأخيرا إلى ١٢,٣٪ سنة ١٩٤٧ .

توزيع القوى العاملة فى بعض الدول :

وبالمقارنة بين توزيع القوى العاملة عندنا وفى الدول الأخرى نلاحظ الفرق الكبير بين نسبة العاملين فى الصناعة ق بلادنا ونسبة العاملين فى نفس المهنة فى تلك الدول .

ولقد كانت نسبة العاملين فى الزراعة فى تلك الدول ، أكثر من نسبة العاملين فى الصناعة. غير أن الرقى الاقتصادى وأحلال الآلات الزراعية محل الأيدى العاملة مكنت الدول من زراعة أراضيها بأيدى عاملة أقل ، وتحولت هذه الأيدى للانتاج الصناعى ، دون أى تأثير على الإنتاج الزراعى . فألمانيا مثلا كان عدد المشتغلين فى الزراعة بها ٦٥٪ من مجموع الأيدى العاملة سنة ١٨٥٠ ثم نقصت إلى ٥٠٪ ثم إلى ٤٥ ٪ فى سنة ١٨٧٠ وإلى ٣٠ ٪ فى سنة ١٩٠٥ ثم أخيراً إلى ٢٨,٩٪ ، رغم اتساع مساحة أراضيها المزرعة . أما فرنسا فبعد ان كان مزارعيها أكثر من ٥٠٪ من القوة العاملة فى القرن التاسع عشر أصبحوا ٣٨,٣ ٪ ويظهر من هذا البيان قلة الأيدى المصرية فى الصناعة وأنها أقل بكثير من مثيلاتها فى الدول الأخرى .

بعض آثار الحركة الصناعية غير المدروسة على التحول الصناعي بالبلاد :

كان لعدم وجود سياسة فنية مرسومة لهذه الحركة الصناعية آثار سيئة على التحول الصناعي المصرى ، نستطيع اجمالها فيما يأتى :

١ — اقتصرت حركة انشاء المصانع كما بينت سابقاً على الصناعات الاستهلاكية التى تنتج سلعاً للاستهلاك . ولم تقم الصناعات الإنتاجية التى تنتج الآلات والأدوات اللازمة لادارة الصناعات الإستهلاكية . الأمر الذى جعل تحولنا الصناعى ناقصاً إذا تجاوزنا عن القول أنه كان تحولا مبتورا .

٢ — ضعف الكفاية الإنتاجية الصناعية وارتفاع نفقات الإنتاج ، وذلك لاختيار أصحاب الأعمال طرق وسائل الإنتاج المتأخرة والاعتماد على الأيدى العاملة الرخيصة المستمدة من فائض سكان الريف ، مع عدم وضع منهاج واسع النطاق للتدريب المهنى لهذه الأيدى العاملة .

٣ — تعرض الصناعة المصرية لنكسات خطيرة لاعتمادها المطلق على الحماية الجمركية وعلى السوق الداخلى ، بسبب ارتفاع نفقات انتاجها وتأخرها الفنى ، وذلك لاكتفاء معظم أصحاب المصانع على الصناعة النصف آلية التى تدار بوسائل انتاج متأخرة . وكان من أثر ذلك عدم النجاح فى تحويل أى صناعة من هذه الصناعات إلى صناعات تصديرية مزدهرة .

٤ — سار تحولنا الصناعى بمعزل عن الزراعة وبمعزل عن باقى فروع الاقتصاد القومى الأخرى . الأمر الذى جعل الصناعات الريفية تسير سير السلحفاة ، على وسائل انتاج متأخرة أيضاً . أضف إلى ذلك حرمان البلاد من انتاج الآلات الزراعية التى تعمل على مضاعفة الإنتاج الزراعي وتحسينه وتوفير أيد عاملة كثيرة يمكن تحويلها للانتاج الصناعى ، أو لفروع الانتاج الأخرى .

وإذا قارنا الأيدى الزراعية فى البلاد والتى يبلغ عددها أكثر من أربعة ملايين نسمة ، مع مساحة الأراضى المزروعة بالبلاد وقدرها حسب البيانات الإحصائية ٥,٩٤٨,١٣٤ فداناً ، يتبين لنا أن العامل المصرى يقوم بزراعة

أقل من فدان ونصف الفدان فقط . وذلك ناتج من استخدامه الوسائل المتأخرة وعدم توافر الآلات الزراعية الحديثـة . بينما نلاحظ أن نسبة ما يزرعه الفلاح الأمريكي خمسين فداناً وإليك بياناً آخر يبرهن على مقدار ماخسرناه من عدم وجود صناعة تمد مزارعنا بالآلات والمعدات الحديثة .

يقوم كل مائة مزارع في مصر بخدمة ١٥٠ فدان .

يقوم كل مائة مزارع في بلجيكا بخدمة نحو ١١٠٠ فدان .

يقوم كل مائة مزارع في الدانمارك بخدمة نحو ١٣٠٠ فدان .

مع أن نسبة غلة الفـدان الواحد من القمح في الدانمارك أو بلجيكا تبلغ ضعف غلة الفدان بمصر من نفس المحصول .

ضعف الثروة القومية لتأخرنا الصناعي :

وكان من آثار تأخر نهضتنا الصـناعية ، ضعف ثروتنا القومية بصفة عامة . فالأيدي العاملة الزراعية التي تمثل أكثر من ٦٠٪ من القوة العاملة الأنتاجية ، كان انتاجها ضعيفاً بسبب استخدام الوسائل الزراعيـة المتأخرة وقلة أو انعدام استخدام الآلات الأمر الذي جعـل مجموع انتاجها لا يتجاوز ثلث الدخل الأهلي والذي جعل البلاد لاتنتج مايسد حاجتها الاستهلاكية من المواد الغذائية ، ويبين لنا ذلك السيد وزير الزراعة بقوله[1] «وقد زاد اعتماد البلاد على الاستيراد لسد هذا النقص في انتاجنا الأهلي ، إذ بلغ متوسط مستورداتنا السـنوية ، في سنى ما بعد الحرب العالمية الثانية نحو ثلاثة ملايين ونصف مليون أردب من القمح ونحو مليون وربع مليون أردب من الذرة و ٧٩ ألف أردب من الشعير ، عدا ما تستورده البلاد من الخضر والفاكهة واللحوم ومنتجات الألبـان مما تبلغ قيمته ٢٨٫٥ مليوناً من الجنيهات . وهذا كله خسارة على الدخل القومي إذ أننا نستطيع تلافي الاستيراد من الخارج لو وضعت سـياسة ثابتة للزراعة تقضي على جميع العيوب التي نشـكو منها ... وهذه السياسة الزراعية يجب أن تـكون مرسومة الخطط واضحة المعـالم مبينة الأهداف تمتد جذورها في الأرض التي هي شريان الحياة الأولى لهذا الوادي

(١) نشر هذا الحديث بالمصور الصادر في ٩/٤/٥٤ وقد نوهت عنه في صحيفة ٥٠ أيضاً.

فى السلم والحرب وتنتشر فروعها إلى حيث يكون الاستثمار الزراعى سبيل سياسة تأخذ فى اعتبارها أن الزراعة ليست مجرد مهنة بل أنها أسلوب الحياة للغالبية من سكان هـذا الوادى ، وأحدى الدعائم التى يسـتند إليها صرح التقدم الاقتصادى والاجتماعى والسياسى . ولعل فى مقدمة هذه السياسة العمل على زيادة الـكفاية الانتاجية فى الزراعة ورفع مستوى التغذية وتوسيع نطاق محاصيـل التصدير ، وتحسين نظم تسويق الحاصلات والمنتجات الزراعية ودعم التصنيع الزراعى . . . ثم تعبئة القوى فى اتجاه واحد لتنفيذ هذه السياسة مهما يكن القائمون بالأمر » .

وهكذا يتبين مقدار الجهد الانسانى الذى يبذل فى الإنتـاج الزراعى ، وثمرة هذا الجهد الضئيلة فى البلاد الأخرى .

كل ذلك نتيجة تأخرنا الصناعى ، وتأخرنا فى الاستفادة من الآلات الحديثة فى وسائل زراعتنا .

مستوى المعيشة :

وكان من آثار تخلفنا الاقتصادى ، صناعياً أو زراعياً ، هبوط مستوى المعيشة فى كل من الريف والمدن ، على النحو الذى ذكر فى الباب الأول والثانى ولا يغرب عن بال أحد من رجال الاقتصاد أو العلم أو المال ، أو من رجال الريف ، أو رجل الشارع ، مدى أثر الرقى الصناعى على مستوى المعيشة . فالعامل فى الولايات المتحدة يتمتع بمستوى معيشى عال ، لم يصل إليـه كثير من موظفى الدولة فى بلادنا ، ولم يصل إليه كثير من أصحاب الملـكيات الصغيرة والمتوسطة .

قريتان متجاورتان :

ولبيان أثر الصناعة على مستوى المعيشة ، أذكر تقارير الاخصائيين بمصلحة الصناعة المصرية ، فى مقارنتهم بين قريتين ، فى الريف المصرى ، أحداها زراعية والأخرى صناعية ، من أملاك مركز الباجور بالمنوفية حسب إحصاء عام ١٩٤٧ .

قريتان متجاورتان دخل فى احداها أربعمائة نول ورغم أن الرقعة الزراعية باحداها ست أعشار الرقعة الزراعية بالقرية الأخرى والقوة العاملة بالأولى أقل من القوة العاملة بالثانية ، اذا بدخل الفرد فى القرية الصناعية (الأولى) يبلغ ضعفين

بيان احصائى عن قريتين بالريف أحداها صناعية والأخرى زراعية

اسم القرية	عدد السكان	المساحة بالفدان	عدد العائلات	العمال الزراعيون	المشتغلون بالصناعة	مجموع القوة العاملة
زاوية جراون (صناعية)	٤١٢٣	٤٧٥	٥١٤	٦٣٢	٢٧٠	٩٠٢
كفر شبرا زنحى (زراعية)	٣٢٤٩	٣٥٩	٦٩٩	٩٠٩	٦٠	٩٦٩

بيانيت عن مستوى المعيشة فى القريتين

اسم القرية	أجرة العامل بالقرش الصاغ	نسبة المواظبة فى التعليم	المترددون على مكاتب العالية	طلاب بالمدارس الأمية	طلاب بالمدارس الفنية	دخل الأسرة بالجنيه	دخل الفرد بالجنيه المصرى
زاوية جروان	١٥	٧٥٪	١٤٠	٤٠	١٠	٦٩و٨	١٧و٤
شبرا زنحى	٨	٤٥٪	لا شىء	٢٠	٥	٣١و٥	٧و٥

ونصفاً تقريبا من دخل الفرد فى القرية الزراعية (الثانية) ونسبة عدد المتعلمين فى الأولى تزيد إلى الضعف سواء بالتعليم العالى أو الفنى . كما أن سكان الأولى يترددون على مكاتب الأمية ينشدون الثقافة ، بينما الأميون فى القرية الزراعية فى شغل شاغل عن الثقافة ، كادحين فى الأرض ، ليحصلوا على أقواتهم أو على مستوى معيشى مساويا لجيرانهم، وماهم بالغيه ولو بشق الأنفس. أربعمائة نول ثمنها أقل من ثمن عشرة أفدنة ؛ تؤثر هذا التأثير الكبير فى حياة القرية وترفع دخل الفرد فيها ، أكثر مما يدره ، مساحة من الأفدنة بلغت ٣٧٩ فدانا .

هذا مثل بسيط ، يبين بوضوح ، فائدة توجيه رأس المال توجيهامثمرا ويثبت مقدار خسائرنا ، من اهمالنا مواردنا الصناعية والزراعية على السواء خلال مدة طويلة من االزمن .

وكأنى بالمسئولين فى ذلك العهد وهم يعلمون نتيجة ذلك ، لم يروا هذا الاحصاء ، فمصلحة الأحصاء . هى فى نظرهم مصلحة تعداد فحسب ، ومصلحة كتابية أرقام على الورق . أو كأنى بهم وهم يعلمون حق العلم هذه الأرقام ويعلمون حق العلم ،

مواردنا الطبيعية ويعرفون حق المعرفة ، تأخرنا الاقتصادى ، والصناعى وأسبابه عن كل ذلك غافلون . بل وله عامدون لصيانة « أصحاب المصالح » كما ذكر سابقاً وكما سيذكر لاحقاً . والكثير منهم وهو خارج الحكم يعد بمحاربة هذا التأخر فإذا جلس على مقعد المسئولية ، نسى وتناسى ، وجهل وتجاهل ، ما ذكر وما وعد وأصبح فى شغل شاغل عن مصلحة العشرين مليون نسـمة ، وعن محاولة رفع مستواهم وتدعيم اقتصادياتهم وزيادة ثروتهم وزيادة ثروة وطنه ووطنهم .

ضعف القوة الشرائية والسوق الداخلية : وفى ختام هذا البحث ، أرى ضرورة الاشارة إلى أنه نظراً لاشتباك الظواهر الاقتصادية بعضها ببعض . فقد أدى نظام الاقطاع الذى ذكر فى الفصل الأول ، ونظام تجمع الثروة القومية فى أيد قليلة من السكان المتمصرين والمصريين ، جلهم من جماعة الاقطاع ومن أعوان الاستعمار وكذلك من رجال المؤسسات الصناعية الأجنبية ، وبقاء الأغلبية الساحقة من سكان الريف والمدن ، على السواء ، يعيشون على دخول دون الكفاف ، أدى كل هذا وذاك إلى ضعف القوة الشرائية فى البلاد ، الأمر الذى كان له أخطر العوائق التى اعترضت طريق التحول الصناعى المصرى ، وهو فى المرحلة الأولى والذى جعله يواجه سوقا داخلية ضعيفة .

ولكى نحدد مسئولية هذا التحول الصناعى المبتور ، أرى ضرورة تبيان أسباب التأخر الصناعى فى البلاد :

الباب السابع

أسباب التأخر الصناعى فى البلاد

أولا : الاستعمار Domination

وهو علة العلل ، فى كل مكان وزمان ، وأينما حل ، وفى أى مكان وجد . إذ أن السياسة التقليدية للاستعمار أن يضيع على البلد الذى ابتلى به — كل فرصة لتنمية موارده الاقتصادية أو رفع مستوى أبنائه . وإذا استعرضنا تاريخ البلاد المستعمرة (بفتح الميم) لتبين بجلاء ووضوح ، لا يتسرب إليه الشك ، مدى تحكم المستعمر (بكسر الميم) فى اقتصاديات تلك البلاد ، ومواردها الطبيعية . والمستعمر أيا كان لونه ، لا يسمح باستغلال موارد البلاد المستعمرة إلا بالقدر الذى يحتاجه . وبجانب ذلك يحرص دائماً على بقاء مستوى الشعب فى أحط مستوى ممكن للمعيشة ، بحيث يكون حصوله على مايقيم أوده معضلة دائمة يسلبه إمكانيات الكفاح ، ويجعله يستكين ، ويقبل هذه الأوضاع السيئة على علاتها ، ويرضخ لما يعانى من مظالم حتى يقضى الله أمراً كان مفعولا .

وهكذا حرص المستعمر فى مصر (وفى جميع البلاد المحتلة) على عدم قيام صناعة تحويلية ضخمة ، وعلى بقاء البلاد زراعية ، ظلت معتمدة لوقت قريب على محصول واحد هو القطن [1] . لأن الإنجليز ، وهو المستعمر الذى ابتلينا به منذ زمن بعيد ، يعلمون أن وجود الصناعات الإنتاجية فى البلاد ، ينمي الثروة القومية ؛ ويزيد أهلها والعاملين فيها رقياً وتقدماً وإحساساً بالقوة ، فيجعل من المسير عليهم البقاء .

ومما يؤكد هذه الخطة السياسية ، تقرير الأمم المتحدة سنة ١٩٥١ عن البلاد التى لا تتمتع بالحكم الذاتى فقد ورد فى هذا التقرير « أن المحور الذى تدور حوله

(١) راجع صحيفة ٤٩

الحياة الاقتصادية للشعوب غير المستقلة بوجه عام هو الزراعة فهى تنتج المواد الخام ثم تصدرها إلى الدول المسئولة عنها — أى الدول المستعمرة فى مقابل السلع المصنوعة وغيرها من الواردات . »

والهند ، الذى ظل يرضخ لهذه السياسة الاستعمارية حقبة طويلة من الزمن ، ورغم ما فيه من موارد طبيعية كانت سبباً أساسياً فى نهضتها الصناعية الحالية ، والتى ازدهرت بعد طرد الانكليز ، ورفع هذا الكابوس السقيم ، فأصبحت دولة صناعية مصدرة ، لم تستطع الهند طوال فترة حكم المستعمر أن تمد شعبها إلا بما يوازى ٢ ٪ من احتياجاته المصنوعة . أما الآن فقد أصبح لها ثقل فى الميزان العالمى منذ عملت على تصنيع بلادها .

مصر تزرع القطن وانجلترا تصنعه : وظلت سياسة الإنجليز الاقتصادية تتجه وتعمل على تحطيم كل الصناعات المصرية وتفسح المجال لرؤوس الأموال الأجنبية تستأثر بالصناعة والتجارة ، وتسلب خيرات البلاد . واتبعت هذه السياسة الاستعمارية « دستور » عميلها كرومر الذى قال : « أن مصلحة الطرفين — يعنى مصر وانجلترا — أن تقوم صناعة قطن مضمونة . . مصر تزرع القطن وانجلترا تصنعه » .

وسأثبت بالإحصائيات والأرقام فيما بعد أن الإنجليز كانوا وما زالوا لسنة ١٩٥٢ هم العملاء الوحيدون تقريباً لقطن البلاد الذى زرعه لهم كبار الأقطاع « أو أصحاب المصالح الحقيقية . »

ثانيا — أعوان الاستعمار pro-dominators

وخلق المستعمر ، له من المصريين والمتمصرين ، أعواناً جميعهم من الوصوليين والانتهازيين ، عملوا على تأخر البلاد اقتصادياً ، وحاولوا عرقلة نمو الحركة الصناعية ليضمنوا بذلك سوقاً رخيصة ، يشترون منها خاماتهم ، وسوقاً رائجة يصرفون فيها صناعاتهم ، وشعباً فقيراً يستكين لرغباتهم سواء كان ذلك فى عهد الاحتلال الظاهر الذى استمر حتى سنة ١٩٢٢ أو فى الفترة بين ١٩٢٢ إلى ١٩٥٢ ، وهى فترة ظهرت مصر خلالها بمظهر الاستقلال التام والسيادة الكاملة ، أمام العالم ،

وأمام الغير ، ولكنه مظهر زائف ، وطبل أجوف ، قدمه لنا أعوان الإنجليز ، وحاولوا به تضليل شعب وادي النيل .

من هذا السرد ، يتبين نوايا وأهداف المستعمر ، فى كل زمان وفى كل مكان سواء كان يلبس لباس الأسد المتوحش الكاسر ، أو لباس النعامة الهادئة ، فهو لباس مسموم ، يحاول صيانة مصالحه بجميع الطرق والوسائل الممكنة ، وكان أحدثها ، خنجراً مسموماً ، وضعه فى ظهر البلاد العربية ، وفى موقع حساس ، هو ما سماه :

<u>إسرائيل</u> : إسرائيل ، حفنة من اليهود المشردين فى الأرض ، من أيام موسى (عليه السلام) . ضربت عليهم الذلة والمسكنة وباءوا بغضب من الله ، يمكنهم المستعمر منا ويوطنهم فى وسط بقعة مقدسة من أراضينا ، فيصبحون شوكة فى ظهر كل عربى ، وفى ظهر كل دولة عربية ، يهددنا بهم العدو ، كلما حاولت دولة منا ، أن تصوب على المستعمر شرارة من نار ظلمه ، واستبداده .

طريقة جديدة ، ابتكرها المستعمر ، لما لمس فينا التهديد الحقيقى لطرده ، ويأبى أن يخرج من أرضنا إلا كمن قال « علىّ وعلى أعدائى » ولنا عودة مع هؤلاء اليهود الذين حدثنا عنهم الله فى كتابه : « ولتجدن أشد الناس عداوة للذين آمنوا اليهود » .

ثالثاً — الرأسمالية الاحتكارية

عالجت فى الباب الأول ، كيف ساد نظام الإقطاع فى البلاد ، وكيف تجمعت رؤوس الأموال فى أيدى فئة قليلة من السكان ، وكيف كانت الغالبية العظمى من الشعب تكد وتكدح لتحصل على القوت اليومى ، فكان الشعب محروماً تقريباً من وجود رأسمال ، يستطيع به أن يحاول استثماره فى عمل صناعى أو تجارى أما الفئة القليلة التى تجمعت بيدها أغلب رأس المال الوطنى ، فقد مكن الاستعمار أفرادها من الاستزادة فى المال والجاه والسلطة وهيأ للاقطاعيين منهم التوسع والانتشار عن طريق الاستحواذ على أراضى الدولة كأملاك الدائرة السنية وغيرها من الأراضى التى تستصلح . وهكذا كان للاستعمار فضل على الرأسمالية الاحتكارية

فى البلاد ، الأمر الذى جعلها تعمل على تثبيت دعائم المستعمر ، لأنها تعلم أنها تنمو وتزدهر تحت ظله وفى حمايته .

هذا وقد تكاملت على سياسة المستعمر نحو الحيلولة دون قيام الصناعات الثقيلة بالبلاد وبديهى لم يكن أمام الرأسمالية الاحتكارية إلا أن تنهج نفس السياسة ، وأخذت تعارض كل تشريع من شأنه حماية الصناعات المحلية ، فهى لم تكن راضية عن التعديل الجمركى سنة ١٩٣٠ بل وطالبت بإعادة خفض الرسوم الجمركية أكثر من مرة . ثم أخذت تؤيد فكرة الدفاع المشترك وبعاونها بذلك الرجعية . زد على ذلك أنها اكتفت باستثمار أموالها فى الإنتاج الزراعى وتوسيع الرقعة التابعة لها . ولن تجد أى مشروع صناعى هام قام به أحد من أفراد الرأسمالية الاحتكارية .

وهكذا نهج الأغنياء فى هذا البلد من إقطاعيين وغيرهم سياسة غير سليمة ، فلا هم يستثمرون أموالهم فيما ينمى الثروة الاقتصادية ، وينهض بالصناعات فى البلاد ، ولا هم تركوا الأموال لأصحابها الحقيقيين من الشعب ، كى يستثمرها استثماراً نافعاً ، فيفتح المصانع ويشغل الأيدى العاملة وينعش الاقتصاد القومى إلى غير ذلك من أوجه الاستثمار المفيد .

الباب الثامن

رابعاً — الحكومة وسياستها الصناعية والإنتاجية (١)

ذكرت السياسة التي اتبعتها الدولة للانهاض بالنشاط الزراعي (٢) ، وعيوب كل من الأنفاق والإدارة الذي أبقى هذا المورد الأساسي في البلاد ، غير كاف لأشباع حاجات السكان المتزايدة ، أما الآن وفي صدد بحث ما قدمته الحكومة للصناعة من خدمات ، لكي تعمل على نموها وازدهارها ، فإني لا أكون مغاليا إذا قلت إن عيوب سياسة الدولة في استغلال مورداً من موارد الثروة القومية الأساسية ، وهو الزراعة ، هي نفس العيوب التي يمكن ذكرها في الصناعة بل وفي التجارة وفي بقية المرافق الاقتصادية للبلاد . فالجهاز الحكومي الضعيف الذي أشرف على الزراعة هو نفسه الذي أشرف على كل من الصناعة والتجارة . وهو نفسه الذي أشرف على بقية مرافق الثروة القومية . وهو نفسه جهاز الدولة الذي كان يملي رغبة المستعمر تارة ورغبة الأموال الأجنبية تارة أخرى ورغبة ملك غير واع لا يرجى منه خير لينفذ رغبات شعب تعاون هؤلاء جميعاً ، على بقائه في مستوى اقتصادي لا يحسد عليه ، ولا يخشى له عاقبة .

مكتب ، فمصلحة ، فوزارة :

أجاز المحتل في سنة ١٩٢٠ لمصر في أعقاب الحرب العالمية الأولى ، أن توجه بعض عنايتها إلى الصناعات المحلية ، فأنشىء « مكتب التجارة والصناعة وسواحل الحكومة » وتم ذلك في سنة ١٩٢٥، ٢٦ . وزاد الاهتمام بهذا النشاط الاقتصادي مرة أخرى فتحولت المصلحة إلى « وزارة التجارة والصناعة » في ١٩٣٥ ، ٣٦ مصلحة المناجم والمحاجر : وهي المصلحة التي أسست قبل نهاية فترة الاحتلال .

(١) وهو السبب الرابع من أسباب التأخر الصناعي للبلاد . وقد وضعته تحت باب خاص لأهميته .

(٢) راجع ص ٤٣

ميزانية مرافق الصناعة والتعدين من سنة ١٩٢٢ — سنة ١٩٥١

سنة ١٩٠٠	التجارة والصناعة: الاعتماد	التجارة والصناعة: النسبة المئوية لميزانية الدولة	اعتمادات المناجم والمحاجر: الاعتماد	اعتمادات المناجم والمحاجر: النسبة المئوية لميزانية الدولة	ملاحظات
٢٢ — ٢٣	١٩ر٣٨٥	٠ر٠٦١	١٩٨ر٣٤٦	٠ر٦٣ (١)	مصلحة المناجم ومكتب البترول
٢٣ — ٢٤	٢٢ر٥١٧	٠ر٠٦٥	١١٥ر٦٨٦	٠ر٣١ (٢)	
٢٤ — ٢٥	٢٧ر٠١٦	٠ر٠٧٨	٢٥ر٣٤٢	٠ر٠٧	الحق مكتب البترول لمصلحة الكيمياء
٢٥ — ٢٦	٢٦ر٥٤٧	٠ر٠٧٣	٢٥ر٥٧٦	٠ر٠٧	
٢٦ — ٢٧	٢٦ر١٤٠	٠ر٠٧٢	٢٢ر٥٨٨	٠ر٠٥	
٢٧ — ٢٨	٢٠ر٢٢٠	٠ر٠٥٢	٢٢ر٤٧٦	٠ر٠٥	
٢٨ — ٢٩	٣٥ر٤٥٤	٠ر٠٩١	٣٢ر٦٣١	٠ر٠٧	
٢٩ — ٣٠	١٩٠ر١٥٦	٠ر ٤٠	٣٨ر١٣٥	٠ر٠٨	
٣٠ — ٣١	١٧٦ر٧٥٤	٠ر ٣٩	٥٥ر١٩٧	٠ر١٠	
٣١ — ٣٢	١١٣ر٨٠١	٠ر ٢٩	٤٧ر١٩٣	٠ر١٢	
٣٢ — ٣٣	١١٤ر٢٨٣	٠ر ٣٠	٢٦ر٤٤٨	٠ر٠٧	
٣٣ — ٣٤	١٤٢ر٥٦١	٠ر ٢٥	٩٥ر٨٠٩	٠ر٢٥	أضيف معمل السويس لمصلحة المناجم والمحاجر وسميت المصلحة ابتداء من ميزانية ٣٦ — ٣٧ المساحة والمناجم وفى ميزانية ٤٢ — ٤٣ انفصلت وسميت مصلحة المناجم والمحاجر .
٣٤ — ٣٥	١٤٧ر٩١٦	٠ر ٣٩	١٣٨ر٥٩٤	٠ر٣٦	
٣٥ — ٣٦	١٨٢ر٦٠٦	٠ر ٤٥	٢٢٦ر٠١٩	٠ر٥٦	
٣٦ — ٣٧	٢٩١ر٨١٣	٠ر ٧٢	٨٢٨ر٤٧٧	٢ر٠٤	
٣٧ — ٣٨	٢٧٦ر٣٦٨	٠ر ٦٣	٨٠٧ر٥٥٦	١ر٨٢	
٣٨ — ٣٩	٢٧٠ر٠٥١	٠ر ٥٤	٩٠١ر٧١٤	١ر٨٢	
٣٩ — ٤٠	٣٢٢ر٤٥٠	٠ر ٦٦	٨٨٩ر٨٧٠	١ر٨٢	
٤٠ — ٤١	٢٦٤ر٦٩٠	٠ر ٥٦	٨٨٤ر٨٠٠	١ر٨٥	
٤١ — ٤٢	٢٣٧ر١٤٠	٠ر ٥١	٧٤٧ر٥٠٠	١ر٥٩	
٤٢ — ٤٣	٢٤٠ر٥٠٠	٠ر ٤٥	٣٢٥ر٤٠٠	٠ر٦١	
٤٣ — ٤٤	٢٦٧ر٩٠٠	٠ر ٤١	٤٥٧ر٧٠٠	٠ر٧٤	
٤٤ — ٤٥	٦٣٧ر٠١٠	٠و٨٣*			
٤٥ — ٤٦	١ر١٤٤ر٧٦٠	١ر ٢٧			
٤٦ — ٤٧	١ر١٣٩ر٦٠٥	١ر ١١			
٤٧ — ٤٨	١ر١٩٠ر٣٧٣	١ر ١٥			
٤٨ — ٤٩	١ر٦٣٦ر٦٦٥	٠ر٨٩٢			
٤٩ — ٥٠	١ر٦٦٩ر٨٤٤	٠ر٨٩١			
٥٠ — ٥١	٢ر٧١١ر٤٩٧	١ر٣٢١			

* اندمجت مصلحة المناجم والمحاجر مع وزارة التجارة والصناعة وإليك ميزانية وزارة التى تتكون من ثلاث أقسام (١) الديوان العام (٢) المناجم والمحاجر (٣) الكيمياء .

(١) سنة ١٩٢٢ — ١٩٢٣ مصلحة المناجم ٢٢ر٣٤٦ ومكتب البترول ١٧٦ر٠٠٠ فالمجموع ١٩٨ر٣٤٦ .

(٢) سنة ١٩١٣ — ١٩٢٤ مصلحة المناجم ٣١ر٦٧٦ ومكتب البترول ٨٤ر٠٠٠ فالمجموع ١١٥ر٦٧٦ .

وظلت موجودة حتى الآن ، وذلك ، للبحث عن الثروة المعدنية الموجودة فى الأرض واستغلالها .

وقبل أن أبين الأعمال التى قامت بها الدولة بخصوص الصناعة التحويلية أو الاستخراجية رأيت ضرورة ذكر مخصصات كل من هاتين الهيئتين فى ميزانية الدولة من سنة ١٩٢٢ — سنة ١٩٥٢ . « راجع ص ٩٨ »

ويستطيع القارىء الرجوع لصحيفة ٥٢ التى ذكرت فيها ميزانية الدولة لكل سنة من هذه السنوات للوقوف على نسبة المخصصات .

التعدين والصناعة والتجارة :

من الممكن بحث هـذه المرافق الثلاثة فى صعيد واحد للصلة الوثيقة الموجودة بينها فى إنماء الثروة القومية ، ولأنها تغـذى بعضها بعضا . فالتعدين يمد الصناعة بالمواد الخام والوقود والقوة المحركة . والصناعة تقوم بتحويل الخـامات والمواد الأولية إلى مصنوعات ، والتجارة تتولى تصريف هذه الصناعات ، وأخيراً لأنها اشتركت فى الابتلاء بمساوىء السياسة الحـكومية فى ذلك العهد . هذه المساوىء التى لو أراد الباحث أن يعطيها حقها من البحث والدراسة لتطلب مجلداً مستقلا ضخماً غير أننى أرى الاكتفاء بذكر بعض مساوىء هـذه السياسة على سبيل التمثيل فقط لا الحصر .

أولا — الشح فى الاعتمادات المالية :

ويتراءى لنا من الميزانية المذكورة ، أن ماخصص لهـذه الموارد بلغ من ضآلته ، درجة الشح فلم يصل ماخصص للتجارة والصناعة فى الفترة بين سنة ١٩٢٢ — سنة ١٩٣٩ ، نسبة ١٠,٠ ٪ من ميزانية الدولة[1] ، إذ أن أعلى نسبة بلغت هى ٠,٩١ ٪ وذلك بميزانية سنة ١٩٢٨ — سنة ١٩٢٩ . أما بالنسبة لاعتمادات المناجم والمحاجر فقد بلغ متوسط ما خصص لها من سنة ١٩٢٢ — سنه ١٩٣٠ أقل من ٠,٠٧ من ميزانية الدولة . ويستطيع القارىء بمراجعة الأرقام الواردة فى السنوات الباقية ، أن يستنتج دون عناء ، مدى التفريط فى هذه المرافق الثلاثة

(١) راجع ص ٩٨ و ٥٢ .

وحتى فى فترة الحرب العالمية الثانية لم يتنبه المسؤلون إلى ضرورة الاعتناء بهذه المرافق الحيوية ، التى يعتمد عليها اقتصاديات الدولة .

وكأن نواقيس الحرب ، ونيرانها التى اكتوينا بها ، وأزمة المواصلات ، كل ذلك وغيره لم يكن كافياً ليوقظ الحكومات المتعاقبة ، لاستخراج المعادن ، أو محاولة تنمية الصناعات الناشئة .

ثلاثة عشر مليون نسمة أقل أهمية عند المسؤلين من فرد واحد :

ولا يغرب عن البال أن الشح فى الأنفاق المجدى يعرقل ارتقاء الدولة ويمنع تقدمها الاقتصادى ، إذ أن كل دولة رشيدة يجب عليها الأكثار فى الأنفاق للعمل على رفع المستوى المعيشى للشعب ، وأحياء كفايته الصناعية والإنتاجية الأمر الذى يعمل على ازدياد مطرد فى الثروة القومية وفى دخل الدولة .

ولم تكن سياسة التقطير هذه ، سياسة عامة ، ناتجة عن ضيق ذات اليد ، وإنما كانت ناتجة عن سوء التوزيع . فتقطير ، حيث يكون الإنفاق مجديا ، وتبذير حيث يكون الإنفاق غير مجدٍ والأمثلة على ذلك كثير . فمجموع ماخصص لوزارة الزراعة وللتمدين والصناعة والتجارة سويا فى ميزانية سنة ١٩٢٢ بلغ ٣١٥,٤٩٩ + ٢٢,٣٤٦ + ١٩,٣٨٥ = ٣٥٧,٢٣٠ جنيها بينما ماخصص لديوان الحضرة الملكية فى نفس الميزانية بلغ ٦٣٢,٥٩٢ جنيها . أى أن ما خصص للمرافق الزراعية والصناعية والتجارية ، والتمدين أيضاً ، نصف (تقريباً) ما خصص لديوان الملك . وكأن سكان مصر وعددهم فى تلك السنة جاوز الثلاثة عشرة مليوناً أقل أهمية فى نظر الحكومة من فرد واحد ؟ ؟ « تلك إذا قسمة ضيزى » . هذا إلى جانب الأسراف الشديد فى السيارات الحكومية ومصاريف السفر والانتقال والمصروفات[1] العمومية مما سيأتى ذكره .

ولم تكن ميزانيات السنوات الأخرى أوفر حظاً للموارد الاقتصادية والمرافق الحيوية ، ففى السنة التى اندمجت فيها مصلحة المناجم والمحاجر مع وزارة التجارة

(١) سياسة الانفاق الحكومى فى مصر ص ٤٠٢ للدكتور عبد الله العربى .

والصناعية وهى سنة ١٩٤٤ — ٤٥ خصص لهذه الوزارة كما يتبين من الأحصائيات الواردة مبلغ ٦٣٧,٠١٠ جنيه بينما ما خصص لديوان الملك فى نفس الميزانية ٥٩٢,٩٩٠ جنيه .

ثانيا — سوء التوجيه في الأهداف والوسائل :

فبينما كان الهـدف الأول من إنشاء « مكتب التجارة والصناعـة وسواحل الحـكومة » سنة ١٩٢٠ هو أن توجـه الحـكومة عنايتها إلى انماء الصناعات المحلية ، ثم تحول هذا المـكتب إلى مصلحة وبعد ذلك إلى وزارةالتجارة والصناعة سنة ١٩٣٥ . نجد أن الأداة الحـكومة أخطأت منذالبداية ، فى الهدف الذى تنشده البلاد من وجود هذا المـكتب أو هذه المصلحةأوتلك الوزارة ، وكان سوء التوجيه مما يتمخض عنه من علل أكثر ظهوراً فى الصناعـة والتجارة وتحويل الاقتصاد القومى منه فى الزراعة . وتعاقبت الحـكومات على اختلاف ألوانها ، خلال هـذا العهد تترى دون أن توجه عناية ملموسة للصناعة فى البلاد ، وكأن احياء الصناعة فى البلاد أمر كما لى فى نظر هذه الحـكومات .

ولو بحثنا ميزانية وزارة التجارة والصناعـة لسنة ١٩٥٠ — ١٩٥١ وهى السنة الوحيدة التى بلغت فيها ميزانية هذه الوزارة أعلى رقم بلغته منذ سنة ١٩٢٢ حيث خصص لهذه الوزارة لأول مرة ٢,٧١١,٤٩٧ جنيه نجد بنود الصرف الآتية بالجنيهات كما ورد بصحيفة ١٦٠ بميزانية ١٩٥٠ — ١٩٥١

الديوان العام مصلحة التجارة مصلحة الصناعة مصلحة الدمغ والموازين. مصلحة

١٨٠,٨٤٠ ٢٣٩,١٨٢ ١٠٣,١٤٠ ٦٧,٣٩٠

المناجم لشئون المعادن والأحجار مصلحة المناجم لشئون الوقود مصلحة الكيمياء

٢٧٣,٥٢٥ ١,٨١٣,٢٦٠ ٣٤,١٦٠

من هذا يتضح أن ما خصص لمصلحة الصناعة ١٠٣,١٤٠ جنيها فقط . وحتى هـذا الاعتماد الضئيل مقسم إلى ثلاثة أبواب وبيان مخصصات كل منها كان على النحو الآتى ٧٥,٧٧٠ ماهيات وأجور مرتبات ١٨,٨٧٠ مصروفات عامة و ٨,٥٠٠ أعمال جديدة . وما هى الأعمال الجديدة التى خصص لها ٨,٥٠٠ جنيه ؟ ورد فى

بند ١٣ صحيفة ١٨٩ لميزانية الدولة أن ١٫٥٠٠ جنيه لشراء ثلاث ماكينات لدمغ فراء الجلود ومبلغ ١١٧٦٠ لأنشاء مركزين جديدين للتصنيع الريفي والمبلغ الباقي وقدره ٤٫٧٦٠ مستبعد المنظور عدم صرفه . أما عن الاعتماد المخصص لإنشاء مركزين للتصنيع الريفي نخصص لإنشاء ٣٦ وظيفة دائمة ما بين الدرجة السادسة والثامنة و ١٢ بالدرجة الرابعة السايرة و ٦٩٠٠ جنيه للمصروفات العامة . وهكذا تخصص الاعتمادات والمبالغ لزيادة الجيش الجرار في عدد الموظفين لأرضاء المحسوبين والأصهار والأقارب . أما مصلحة التجارة فاعتمادها مقسم إلى ثلاثة أبواب أيضا ، الباب الأول ، ماهيات وأجر ومرتبات وخصص له ١٠٥٫٤٩٢ جنيها . والباب الثاني وهو باب المصروفات العامة فخصص له ١٣٫٦٩٠ جنيها والباب الثالث ، باب الأعمال الجديدة فكان نصيبه ١٢٠٫٠٠٠ جنيه .

وهكذا كانت تصرف هذه الأموال التي تجبى من الفلاح والعامل والتاجر والموظف وغيرهم ، لا لتنمية صناعتنا أو الترويج لتجارتنا بصورة مجدية نافعة ، كأنشاء مصانع نموذجيه مثلا أو تحبيب ممارسة الصناعات لأبناء البلاد وتدريبهم عليها ليتكون لهم مورداً آخر لدخلهم القومي ، وإنما تخصص الأموال وتصرف في بذخ وأسراف في أشياء كمالية .

مصلحة المناجم مصلحة لأصدار الرخص فقط :

وكان سوء التوجيه واضحاً أيضاً ، في الصناعة الاستخراجية فسياسة التعدين الذي تشرف عليه مصلحة المناجم والمحاجر ، فقد ورد بصحيفة ٦٠٥ وما بعدها من مجموعة مضابط دور الانعقاد الأول لمجلس النواب ، على لسان الناطق باسم الحكومة « ... والذي أعلمه أن وظيفة مصلحة المناجم ليست البحث عن منابع البترول ومناجم الأحجار والمعادن ، بل أن عملها قاصر على مراقبة الأعمال التي يقوم بها الأفراد .. » . وهكذا اقتصرت مهمة مصلحة المناجم والمحاجر على مجرد الأشراف على الثروة المعدنيـة من الناحية الأدارية فقط ، بأخراج رخص البحث والتنقيب للشركات أو الأفراد .

وتعالت الصيحات في جنبات مجلس النواب ، بين وقت وآخر لحث الحكومات

المتعاقبة باستكشاف مخابىء الثروة المعدنية واستغلالها لمصلحة الأمة ، فكان جواب الحكومة دائماً يتمثل فى قول الشاعر :

لقد أسمعت إذ ناديت حياً ولكن لا حياة لمن تنادى

ثالثاً — التردد وبطء التنفيذ وعدم وجود برنامج ثابت :

وكأنى — وتحت يدى ، ميزانيات الدولة للثلاثين سنة التى سبقت سنة ١٩٥٢ لا أرى فى سياسة الحكومات الكثيرة ، التى حكمت البلاد ، خلال هذه الفترة الطويلة حكماً يقال أنه دستورى ، ونيابى — لا أجد فى السياسة الانفاقية الحكومية ما يشير إلى سياسة إنفاقية رشيدة وسديدة . فإذا وضعت أمام القارىء نبذة عن عيب من عيوب هذه السياسة . أجد عيوباً أخرى كثيرة . يصعب سردها بصورة مختصرة . لذا فأعتذر إذا رأى المطلع أنى أو جزت أو تغاضيت عن سرد بعض هذه العيوب .

ومع هذا فمن العيوب الظاهرة ، والتى كان لوجودها فى سياستنا الأنفاقيـة حرماننا من موارد جمة ، هى التردد وبطء التنفيذ وعدم وجود برنامج ثابت مدروس ، تسير عليه الدولة وتتبعه الحكومات المتعاقبة ، مهما أختلفت ألوانها وميولها .

مشروع توليد الكهرباء من تساقط المياه من خزان أسوان :

والذى برز بعد أن تمت التعلية الأولى لخزان أسوان فى سنة ١٩٢٦ وافق مجلس النواب على تقرير لجنة المالية عن مشروع ميزانية ١٩٢٦/ ٢٧ وقد جاء فى هذا التقرير « .. الوصول إلى الدرجة القصوى فى استثمار القوى الطبيعية وأهمها مساقط المياه .. وتكفى فى ذلك الأشارة إلى القوة الآلية التى يمكن استخراجها من خزان أسوان لصناعة السماد وإدارة آلات الرى . . »

وفى سنة ١٩٢٧ يأتى فى تقرير اللجنة المالية عن مشروع ميزانية ١٩٢٧/٢٨ تأكيداً لما ذكرته السنة الماضية « وفيما يتعلق باستثمار القوى الطبيعية وأهمها مساقط المياه والحاصيل المعدنية كانت اللجنة قد رأت ضرورة الوصول إلى الدرجة القصوى فى استثمار هذه القوى » .

« وتود اللجنة فيما يتعلق بمساقط المياه أن توالى وزارة الأشغال ما بدأ به من البحث ، فى شأنها وتخرج لنا مشروع أسوان الكهربائى الذى يساعد على إدارة الآلات وخصوصاً ، آلات الرى فى جزء عظيم من الوجه القبلى ويمكن إنشاء صناعات فى تلك المنطقة نحن فى أشد الافتقار إليها خصوصاً صناعة السماد الذى لاغنى لنا عنه والذى يكلفنا مشتراه من الخارج مبالغ جسيمة ... »

وتعالت صيحات مجلس النواب كالمعتاد فى إبراز حاجة البلاد الماسة إلى هذا المشروع منذ سنة ١٩٢٦ حتى سنة ١٩٥٢ . فما كان من حكوماتنا ـ سامحها الله ـ إلا اتخاذ بعض الخطوات الهزلية ، كاعتماد بعض النفقات لبحوث فنية ، لتعيين طائفة من الموظفين على هـذا الاعتماد ، أو وضعه على الرف ، فإذا ارتفع صوت نائب حر ، لإيقاظ المشروع إدعى محدث رسمى بأن الحكومة تدرس المشروع . وتتوقف الاعتمادات لتردد المسئولين بين هـذا المشروع وبين مشروع منخفض القطارة .

فإذا ورثت حكومة ، حكومة أخرى ، بدأ الوارث الجديد ، بدعاية مغرية جميلة بأنه من ضمن سياسة حكومته تنفيذ مشروع كهربة خزان أسوان ، فيتطلع الشعب إلى هـذا الأمل فإذا به سراب زائل ، لا تمض عدة أيام حتى يستقر المشروع فى مكانه على الرف .

وبعد مضى عشر سنوات ، منذ أن وافق مجلس النواب على تقرير لجنة المالية عن المشروع أى فى مشروع ميزانية ١٩٣٦ — ٣٧ ترى لجنة المالية للمجلس(١) أن لا يعطى امتياز مشروع الكهرباء من الخزان لأية شركة أو هيئة أجنبية أو مصرية ، وأن تقوم الحكومة بنفقاته بمفردها وتتولى إدارته . وتبرر اللجنة ذلك بقولها « أن هذا المشروع ... حسب تقدير وزارة الأشغال يكلف الحكومة حوالى ثلاثة ملايين من الجنيهات ، فإذا لاحظنا أن ما ستبيعه من التيار الكهربائى لصناعة السماد بمفردها يقرب من ١٨٠ ألف جنيه ، تبينت لنا فائدة هذا المشروع الاقتصادية للحكومة أيضاً ، وذلك طبقاً للتقديرات الفنية الثابتة بملفات هذا

---

(١) تقرير اللجنة صحيفة ٥٤٨ — ٥٤٩ .

المشروع فى وزارة الأشغال العمومية . كذلك لو وصلت الشبكة الكهربائية إلى القاهرة أمكن الحكومة الحلول محل شركة ليبون فى إنارة العاصمة عند ما ينتهى أجل امتيازها سنة ١٩٤٨ » .

أمل جميل ، ورأى مفيد ، ولكن يحتاج للتنفيذ ، يحتاج لإخلاص ، وانتباه لمصلحة البلاد غير أنك ترى عجلة الزمن تدور ، ومشروعنا واقف جامد لا يتحرك ولا يدور . حتى إذا توجه أحد نوابنا المخلصين (١) ، مستفسراً عنه فى سنة ١٩٣٨ إذا بحضرة وزير الأشغال المحترم يجيب : « يسرني أن أعلن نيابة عن الحكومة أن مشروع توليد الكهرباء من مساقط مياه خزان أسوان فى مقدمة المشروعات الهامة التى تضمنها برنامج الحكومة ووطدت العزم على إنجازها ، وتحقيق فائدتها للبلاد . وتقوم وزارة الأشغال بدراسة الموضوع من جميع نواحيه ... »

ومرت السنون حتى سنة ١٩٤٤ ، وفى تلك السنة كاد المشروع يخرج إلى حيز التنفيذ ، فشكلت لجنة قامت بوضع المواصفات وقدرت التكاليف بعشرة ملايين ونصف مليون جنيها بعد أن كان التقدير فى مشروع ميزانية ١٩٣٦ ، ٣٧ ثلاثة ملايين من الجنيهات فقط . ومع هذا لم ينفذ المشروع . وفى سنة ١٩٤٥ أصدر مجلس الوزراء قراراً بتشكيل لجنة أخرى ، وقامت هذه اللجنة بعرض المشروع ومواصفاته على مجلس الوزراء ، الذى أمر بطرح العملية فى مناقصة عامة ، وأعلن عن المناقصة فى ١٩ مارس سنة ١٩٤٦ ، فتوالت العطاءات حتى إذا بسنة ١٩٤٧ ، قرر الوزير الجديد فى ٣٠ يناير ندب لجنة دولية للاشتراك مع لجنة الكهرباء فى فحص العطاءات واختيار أصلها . وفى ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٤٨ أبرمت عقود مع سبع شركات على بعض العمليات ، كالحفر والسدود المؤقتة والمولدات والمحولات والحوائط الفاصلة وفى أوائل سنة ١٩٤٩ أعيد تقرير التكاليف فإذا بها تبلغ ما ينيف على ثمانى عشرة مليوناً من الجنيهات .

وجاء فى سنة ١٩٥٠ لون آخر من الحكام ، فرأى وزير الأشغال الجديد إعادة

---

(١) سؤال النائب المحترم السيد محمود فايد فى جلسة ٨ يونية سنة ١٩٣٨ صحيفة ٤٠٣ من مجموع مضابط الانعقاد العادى الأول للهيئة النيابية السابعة .

دراسة المشروع من جديد وضم إلى الخبراء خبراء آخرين ، فإذا بيونية سنة ١٩٥١ ترتفع اعتمادات المشروع إلى سبعة وعشرين مليوناً ونصف المليون من الجنيهات .

وهكذا مرت السنون ، وتعاقبت الحكومات ، الواحدة تلو الأخرى والمشروع يتخبط ، يخطى مترددة ، بين آراء لجان متباينة ، وقرارات حكومات متعاقبة . حتى اذا البلاد تثور ثورتها الخالدة ، سنة ١٩٥٢ فيخرج المشروع إلى النور ويبدأ بتنفيذة بأيد مصرية شعبية أمينة (١)

وما هى نتيجة التردد ، وتراخى ادارة الحكومات المتعاقبة فى العهد الغابر ؟ النتيجة معروفة ، وقفنا وتقدمتنا أمم ، وخسرنا كثيرا ماليا واقتصاديا واجتماعيا وسياسيا . ألا فلعنة الله على المنافقين من يوم أن خلق الله الأرض ومن عليها ، إلى أبد الآبدين . منافقون تولوا أمورنا ، فأضاعونا ، وأضاعهم الله ، وسلبوا أموالنا ، وردها لنا الله ، وحاولوا تضليلنا ، فهدانا الله . « فويل لهم مما كسبت أيديهم ، وويل لهم مما يكسبون » .

ولا يفوتنى فى ذكر هذا المشروع ، أن أعود للاشارة إلى المستعمر الذى بذل كثيراً من الجهد فى الحيلولة دون تنفيذ هذا المشروع الكهربائى ، المنتج . ولم تك تفكر أية وزارة ، فى ذلك العهد الغابر ، وتشرع فى تنفيذه ، حتى تصبح وقد غادرت مقاعد الحكم جزاء جرأتها على محاولة تنفيذ هذا المشروع الخطير ، الذى لو نفذ فى العهود السابقة لأصبحت مصر الآن من الدول الصناعية التى يشار إليها بالبنان ، كما ستصبح كذلك عما قريب بإذن الله « وأن غداً لناظره قريب » .

أيمكن أن تصبح مصر دولة زراعية وصناعية فى وقت واحد ؟

وأرى ختاما لهذا البحث أن أذكر أن مصر كان من الممكن ، وسيتم لها ذلك بإذن الله ، أن تصبح دولة زراعية وصناعية فى وقت واحد . وقد ثبت ذلك بالفعل بعد أن قامت البلاد بثورتها الأخيرة ، وتولى أمورها رجال مخلصون وبدأت تسير سيرا حثيثا مرموقا نحو ادخال الصناعات الثقيلة ، والإستفادة من موارد البلاد الطبيعية المختلفة .

---

(١) سيذكر ذلك بالتفصيل فى الجزء الثانى بإذن الله .

ويتبين من سرد تفاصيل هذا البحث كيف أن ادعاء المستعمر ، الذى أيده فيه أذنابه وأعوانه ، أن بلادنا زراعية ولن تكون صناعية ، انما هو ادعاء باطل وافتراء كاذب يرمى من ورائه المستعمر ، ووافقه على ذلك صنائعه مصلحة بلاده فى أن تبقى بلادنا مورد الخامات . وإليك بيانات تثبت بطلان هذا الادعاء وقد اتخذت من الصناعات القطنية كمثل لبطلان هذا الأدعاء ردا على حجة المستعمر الأولى الذى قال فيها أن القطن لا تنجح صناعته بمصر .

الصناعات القطنية : ثبت أن الصناعات القطنية من غزل ونسج وصباغة وطباعة تنجح فى كفر الدوار والمحلة الكبرى و كفر الزيات وبنى سويف وجميع جهات القطر ، كما تنجح فى منشستر ولنكشير ويوركشير وغيرها .

والآتى بيان حركة الصناعة القطنية [1] .

ا — الاستهلاك لمصانع الغزل من القطن المصرى

السنة	قنطار	بالة
١٩٥١/١٩٥٠	١٬٢٧٤٬٢٧٨	١٨٨٬٢٥٨
١٩٥٢/١٩٥١	١٬٤٧١٬٠٥٠	٢٠١٬٥١٣

ب — الانتاج والاستيراد والتصدير من غزل القطن بالكيلو جرام

السنة	الانتاج	الاستيراد	التصدير
١٩٥١/١٩٥٠	٥٢٬٨٢٣٬٩٩١	١١٣٬٦٩٠	٩٬٨٥٢٬٠٣٦
٥٢/١٩٥١	٥٥٬٦٩٣٬٠٩١	٩٩٬١٤٣	٦٬٦١٨٬١٣٠

وهكذا فبعد أن كانت البلاد تعتمد اعتماداً كلياً قبل الحرب العالمية الأولى ، على الغزل الأجنبى ، تمكنت من استهلاك كمية كبيرة من القطن المصرى ، ولم تقل وارداتها من الغزل فحسب ، بل صدرت منه كميات لا بأس بها .

حـ — انتاج المنسوجات القطنية والمخلوطة والفبرو بالأمتار .

	منسوجات قطنية	منسوجات مخلوطة	منسوجات فبرو
١٩٥١/١٩٥٠	٢٠٧٬٦٤٧٬٠٧٧	٩٢٦٬٤٦٩	٢٬٤٦٣٬٠٠٣
١٩٥٢/١٩٥١	٢١٩٬٧٥٠٬١١٩	٩٥٢٬١٠٨	١٬٠١٤٬٩٢٠

وبذلك قل استيرادنا من المنسوجات ، وصدرنا بعض الأقمشة أيضاً وثبت أن القطن المصرى يصنع فى مواطن زراعته على أحدث الأنظمة ، كما يصنع فى المناطق .

---

(١) ص ٢٨٣ وما بعدها الكتاب السنوى لاتحاد الصناعات المصرية ١٩٥٢/٥٣ .

التى احتكرته واغتصبته ، وبطلت بذلك حجة المستعمر الأولى ، والتى أيدته فيها أصابعه وأياديه فى البلاد .

وأما الحجة الثانية : فهى عدم إمكان قيام صناعة لعدم وجود الفحم ، الذى يعتبر أساس القوة المحركة اللازمة للصناعة ، غير أن هذه الحجة مردودة على قائلها . فثبت فنياً أن الفحم الأبيض (القوى الكهربائية المستخدمة من انحدار المياه) ليس بأكثر نفقة من الفحم الأسود فى تحريك المصانع والآلات . غير أن المستعمر وأذنابه من الاستغلاليين ، الذين حكموا البلاد قبل ١٩٥٢ أقاموا العراقيل وحالوا دون إتمام وإنجاز مشروع توليد الكهرباء من منخفض القطارة أولا ، ومن خزان أسوان ثانياً . على النحو الذى بحثته سابقاً .

وسنثبت للعالم بفضل انتهاء هذا الكابوس المضلل أننا نستطيع الحصول على القوة الكهربائية اللازمة لنهضتنا الصناعية من خزان أسوان ومن مشروع السد العالى وكذلك من البترول الذى تبين أنه بعد سنوات ، سيزيد إنتاجه فى بلادنا عن حاجتنا الاستهلاكية .

الحجة الثالثة للمستعمر ، وإخوانه (شياطين الإنس) ادعاء باطل حول العامل المصرى .

ولقد برهن العامل المصرى أنه صبور وكفء عن مثيله فى البلاد الأخرى ، وان إنتاجه يزيد عن مثيله فى أوربا وغيرها من قارات العالم بنسبة تتراوح بين ٢٠٪ — ٣٠ ٪ . وأنه لو أحيط بالرعاية الصحية الكاملة كنظيره فى البلاد الأوروبية لفاقت هذه النسبة عن ذلك. وسأعود لهذا الموضوع ثانية .

وأخيراً افتراء رابع على ما فى باطن الأرض من معادن . فقالوا أرض مصر محرومة من الحديد الضرورى للصناعات الثقيلة ، ولقد ذكرت سابقاً ، وجود الحديد بالبلاد .

وبمراجعة موارد البلاد الصناعية التى أوردت تفصيلاتها بصحيفة ٧٠ يتبين بجلاء لا يقبل الشك أن بلادنا كان من الممكن ومنذ زمن بعيد أن تجمع بين الزراعة والصناعة الانتاجية والتحويلية . وسيتم لها ذلك ، بإذن الله فى مدى سنوات تعد على الأصابع .

وشهد شاهد من أهلها :

وأمامي الآن تصريح لأحد المسئولين [١] ، من رجال ذلك العهد ، يوضح فيه إمكانيات البلاد الزراعية والصناعية ، تلك الأمكانيات التي عجزت مصر عن استغلالها والاستفادة منها إلى الحد الممكن أوالمبتغى ، وأثبت بعض هذا التصريح هنا والآن . . على حد تعبير الآية القرآنية الكريمة التي أصبحت مثلا ، ودليلا للاثبات « وشهد شاهد من أهلها » .

واليوم أنظر إلى مسئولياتنا الوطنية والإنسانية من زاوية أخرى ، وهى زاوية الإمكانيات الهائلة التي أتاحها الله لمصر وعجزت مصر حتى الآن عن استغلالها والافادة منها إلى الحد الممكن أو المبتغى .

« نعم هى إمكانيات هائلة فى مختلف ألوانها.. منها الاقتصادى والاستراتيجى والسياسى والروحى .. ولكنها إمكانيات عاطلة لا تقوم بوظيفتها فى خدمة مصر وأهلها بل فى خدمة الجنس البشرى بأسره .. »

« هذه الرقعة الضيقة من الأرض المزروعة لو أحسن زرعها على أسس علمية وفنية واقتصادية قوية لجاءت بأضعاف غلتها .

وهذه الصحراء المترامية الأطراف فى الشرق وفى الغرب يمكن استصلاح مساحات كبيرة منها للتوسع فى الاستغلال الزراعى . . لو نفذت مشروعات الرى المتعددة التي فكر منذ زمان بعيد فيها . »

« وهذه الثروة المعدنية المتنوعة المدفونة فى جوف الصحراء المصرية لو استكشفت واستخرجت وأضيفت إليها القوة الكبيرة التي يمكن توليدها من المساقط المائية لنقلت مصر من بلاد زراعية لا صناعة فيها إلى بلاد زراعية وصناعية ، تصنع الخامات التي تزرعها وتمتاز على غيرها بتعاون الزراعة والصناعة فى توطيد حالتها الاقتصادية .. وبالتالى حالتها الاجتماعية . .

« فأذا أضفنا إلى هذه الامكانيات العظيمة التي أتاحها الله لنا فى شمال الوادى

---

(١) مقالة للدكتور محمد صلاح الدين بمجلة روز اليوسف عدد ١٣٤٨ الصادر فى ٥٤/٤/١٢ تحت عنوان « لن يغير الله ما بنا حتى نغير ما بأنفسنا » .

إمكانيات عظيمة مثلها أو أعظم منها أتاحها الله لمواطنينا أهل الجنوب .. لأدركنا أى مكان اقتصادى ممتاز يمكن أن تشغله مصر والسودان بين الدول » .

« على أن مصر والسودان لا يقفان فى عزلة ولا ينفردان .. فهما قلب العروبة النابض .. »

« ينبغى إذن أن ندخل فى تقدير هذه الإمكانيات المتاحة لنا ، الإمكانيات التى تتمتع بها شقيقاتنا البلاد العربية وعلى وجه الخصوص عشرات الملايين من الأفدنة القابلة للاستصلاح الزراعى مع توفر الماء اللازم لها وثروة بترولية منقطعة النظير يزيد مخزونها على نصف المخزون من البترول فى العالم كله .. »

« أن هذه الأمكانيات نفسها قد انقلبت وبالا علينا .. إذ أطمعت فينا الأجنبى فاحتل بلادنا ليحظى هو باستغلال هذه الامكانيات من دوننا . . »

« أما سبب هذه النكسة فلن نجده إلا فى أنفسنا . . »

« حذار حذار يا أبناء الوطن من تلك الحجة البراقة المضللة التى تنسب كل بلاء بنا إلى عدوان الأجنبى . . فالأجنبى لم يتمكن من العدوان علينا إلا بعد فساد نفوسنا . . »

ثم ختم هذا التصريح بقول الشاعر :

ولم أر فى عيوب الناس عيباً كنقص القادرين على التمام

آثار الحرب العالمية الثانية فى تطورنا الصناعى :

ولا يسعنى ، إلا أن أسجل ، أن الحرب العالمية الثانية ، أفادتنا فى تنمية صناعتنا ، كما أفادتنا فى ذلك الحرب التى سبقتها . غير أن هذه الحرب العالمية الأخيرة ، كان لها آثار أكثر ومدى أبعد ، وذلك بعد أن ظهر فى الميدان الصناعى رأس المال الوطنى ، الذى يشرف عليه أيد مصرية . ولقد استطاعت الصناعة المصرية ، أن تمد البلاد بمعظم حاجياتها من السلع كما يظهر جلياً من الأحصاء الوارد بصحيفة ٨٣ عن كميات وقيم المنتجات الصناعية الأساسية من سنة ١٩٣٨ — ١٩٤٧ . وبمقارنة إنتاجنا الصناعى نلمس أنه أخذ فى التحسين

ابتداء من سنة ١٩٤٠ حتى بلغ سنة ١٩٤٧ حوالى ضعف ما كان ينتج سنة ١٩٣٨ فى معظم صناعاتنا وبلغ فى بعضها حوالى أربعة أمثال وخمسة أمثال فى البعض الآخر . . »

زيادة الدخل من إنتاجنا الصناعى :

ويتبع زيادة إنتاجنا الصناعى ، أثر ذلك فى زيادة نسبة الدخل من العمل الصناعى إلى الدخل الأهلى كما يتبين من الجدول الآتى :

جدول بالنسب المئوية للانتاج الزراعى والصناعى وفائض التجارة[1] والخدمات إلى جملة الدخل الأهلى فى مصر من سنة ١٩٣٩ — ١٩٥٠

فروع النشاط الاقتصادى	١٩٣٩	١٩٤٠	١٩٥٠
الانتاج الزراعى والحيوانى	٤٩ ٪	٤٤ ٪	٤٤ ٪
الانتاج الصناعى	٨ ٪	١١ ٪	١٢ ٪
فائض التجارة والخدمات	١١ ٪	١٣ ٪	١٧ ٪
الفروع الأخرى للنشاط الاقتصادى	٣٢ ٪	٣٢ ٪	٢٧ ٪
جملة الدخل الأهلى	١٠٠ ٪	١٠٠ ٪	١٠٠ ٪

وواضح من هذا الجدول زيادة الدخل من انتاجنا الصناعى فى الفترة بين سنة ١٩٣٩ — ١٩٥٠ بمقدار ٤ ٪ بينما نقص الدخل من الانتاج الزراعى فى نفس الفترة بحوالى ٥ ٪ وهذا تبعاً لزيادة رأس المال الذى استثمر فى الصناعة ، وكذلك زيادة عدد المشتغلين بالصناعة ، كما يتبين من توزيع القوة العاملة الذى ورد بصحيفة ٦٤ .

(١) حلقه الدراسات الاجتماعية الرابعة بحث للاستاذ عبد الغنى سعيد ص ١٧ .

البحث الرابـــع

العـــمال Workers

المناداة بتحسين أحوال العمال :

فى سنة ١٨١٦ أى منــذ مائة وثمان وثلاثين سنة ، نشر المصلح الاجتماعى العالمى « روبرت أون » Robert Owne مبدأ سليما ، نشره بعنوان « وجهة نظر جديدة للمجتمع » وقد أسس هذا المبدأ الاصلاحى بعد تجارب عديدة ، وبعد أن تبين له مزاياه الكبيرة بالنسبة لكل من صاحب العمل والعمل . ونادى به ووجهه إلى أصحاب الأعمال وكل من يستأجر عمالا ، يستحثهم على اتباعه وأساس هذا المبدأ « العمل على تحسين أحوال العمال » وأخذ يشير إلى أهمية العامل وأنها لا تقل عن أهمية الآلات فقال « إذا كان اهتمامنا بالآلات الجامدة ، التى لا تعقل يؤدى إلى نتائج مفيدة ، فكيف تكون النتيجة إذا وجهنا عناية مماثلة إلى الآلات الحية العاقلة (العمال) وهى أدق صنعاً !! أن تجاربى التى لا تخطئنى قد تجعلنى لا أتردد فى التأكيد لكم أن وقتكم ومالكم اللذين تصرفونهما فى خدمة العمال إذا دبر عن دراية صحيحة بالموضوع فأنهما سيعودان عليكم بربح وفير قد تصل نسبته فى أكثر الحالات إلى مائة فى المائة[1] .

صفات العامل المصرى :

ويتحلى العامل المصرى بصفات ومميزات خاصة ، سواء من يعمل فيهم فى التجارة ، أو من يعمل فى الصناعة أو فى الزراعة . ولقد أشرت لبعض هذه الصفات ، فيما سبق من أبحاث فى أكثر من مناسبة . غير أننى أرى من المستحسن سرد بعض هذه الصفات ولو بصورة سريعة :—

---

(١) وردت الترجمة المذكورة بمجلة علم النفس فبراير ١٩٤٨ للدكتور حسن الساعاتى .

(أ) المهارة الطبيعية . ورأى المستر فرانك دلاس F. Dallas خبير التدريب المهنى الدولى[1] ، لأكبر دليل على ذلك إذيقول حضرته فى هذا الصدد « أن العامل المصرى متمتع بمهارة طبيعية تلحظ لأول وهلة حتى من دون تدريب ، ولو أن هذه المهارة تعهدها المعنيون بالأمر بالتدريب والعناية لوصل إلى مستوى أى صانع آخر تدرب فى كثير من السنين واكتسب مرانا وخبرة . هذا فضلا عن الحماسة والرغبة على التدريب . ومن الميسور جداً تنشئة العامل المصرى بحيث يضارع زميله فى أعرق الدول الصناعية . هذا فضلا عن الحماسة والرغبة .

(ب) ذكاء العامل وفهمه : وتستمر الصحيفة فى حديث الخبير الفنى فتقول « واختتم المستر فرانك دلاس حديثه بأبداء رأيه فى مستوى ذكاء العامل المصرى وقابليته الإنتاجية فقال : « أن العامل المصرى على قدر كبير من الذكاء والفهم »

(حـ) الاستعداد الفطرى . ثم قال « ومن خبرتى المحدودة فى مصر ، ومن زياراتى لبعض المدارس الصناعية والمصانع أتيح لى ملاحظة هذا الاستعداد الفطرى العجيب بسهولة ، سواء كان ذلك بين العمال أو التلاميذ »

(د) الكفاءة الإنتاجية : وكل هذه الصفات تزيد من كفاءة العامل الإنتاجية ، ولقد أشرت سابقا على مقدار كفاءة العامل ببلادنا ، وأنه ثبت من الاحصائيات أن إنتاجه يزيد عن مثيله فى أوربا وغيرها من قارات العالم بنسبة تتراوح بين ٢٠٪ إلى ٣٠٪ ولقد دلت التجارب أيضاً على أنه لو أحيط بالرعاية الصحية الكاملة ، كنظيره فى البلدان الأوروبية لفاقت هذه النسبة عن ذلك .

(هـ) الصبر : وهى من أجمل صفاته ، وهذه الصفة شائعة بكثرة فى الشعب المصرى جميعه ، والدليل على وجودها فى عاملنا المصرى ، إقباله على الانتاج بالوسائل البدائية السقيمة دون تمرد أو اشمئزاز . ومن الممكن القول أن هذه الصفة الحميدة ، متأصلة فينا ، ومما زادها ونماها شهرة شعبنا المحبوب بالتعبد ووجود الروح الدينية القوية فى نفوسه . وهى صفة مفيدة ، تشجع المرء على

---

(١) قام الخبير المذكور بجولتين واسعتين فى ميادين الإنتاج الصناعى الفنى ، ثم أدلى برأيه عن العامل المصرى نشر بصحيفه الأهرام فى ١٩/٤/١٩٥٤ :

الاستمرار فى الإنتاج دون ملل ، وصفة يحث الدين عليها فيقول عز وجل « وبشر الصابرين » ويقول : « وسيجزى الله الصابرين أجرهم بغير حساب » .

(و) الحماس والغيرة والإقبال على العمل : وقد ذكر الخبير العالمى ، فى دراسته للنظام التدريبى المتبع فى السكك الحديدية فوصفه حضرته بأنه نظام عملى مثمر ثم قال « واذكر فى هذه المناسبة أنى أعجبت غاية الإعجاب بروح الحماس والغيرة والإقبال التى لمستها فى العمال والمستخدمين ، وعلى الرغم من صعوبات المكان وضيقه وزيادة عدد الفصول زيادة ملحوظة فى خلال شهرين ، فإن إقبال العمال على الدراسة لم يتأثر » .

(ز) الرغبة الملحة فى التقدم : ويستمر حضرة الخبير فى ذكر الصفات الحميدة للعامل المصرى فيقول : « وقد اتفق أن رأيت أحد عمال قسم الإشارات كان يبدى رغبة ملحة فى الانتظام فى الدراسة على الرغم من أنه لم تمد الفصول لعمال هذا القسم ، غير أنه أراد أن يسبق الزمن . وقد فطن القائمون بالأمر إلى هذه الروح العالية فعاونوه على إلحاقه بأحد الفصول » .

العمال والسلطات الحاكمة

بعد أن وقفنا على الصفات التى يتحلى بها عاملنا المصرى ـ تلك الصفات التى لو عملنا على الاستفادة منها لدرت على البلاد وعلى العمال والرأسماليين خيراً كثيراً ـ نرى أن الحكومات المتعاقبة فى ذلك العهد البائد ، كانت فى شغل شاغل عن الاستفادة بجميع الموارد الطبيعية للبلاد على النحو الذى وضحته . وهى لم تك فى شغل شاغل عن الاستفادة من العامل فحسب ، بل عملت على إبقائه فى حالة البؤس والفقر المعروفة ، والتى أشرت إليها سابقاً .

وذكرت فى صحيفة ٥٨ مدى إهمال الحكومات السابقة ، للعمال الزراعيين واستثنائهم من جميع التشريعات العمالية التى أصدرتها . وقلت أيضاً أن التشريعات العمالية التى صدرت بخصوص عمال الصناعة — دون الزراعة — كانت تشريعات مبتورة . وإليك بيان ذلك : —

نبذة تاريخية عن أنظمة العمال بمصر :

نظام الطوائف : يروى لنا التاريخ القديم وجود نظام الطوائف بمصر ، منذ أيام الفراعنة ، مما يثبت ، تأصل وجود الصناعة فى البلاد ، وانتباه الوعى العمالى بها إلى ما قبل الميلاد ، على النحو الذى أشرت إليه فى مواضيع سابقة . ويروى لنا التاريخ أيضاً ، وجود مجالس للزراع والصناع فى عهد الامبراطورية الوسطى (١) وهذه المجالس التى كانت تسمى Qenbet ، قامت للدفاع عن مصالح الطوائف التى تمثلها . وقد ظهرت قوانين أمازيس ، التى نظمت طوائف الأعمال المختلفة فى عهد الامبراطورية الحديثة .

وعرف نظام الطوائف فى مصر أيضاً فى العهد الإسلامى واستمر حتى أواخر القرن التاسع عشر . ولم يخل هذا النظام من محن انتابته خلال هذه المدة الطويلة كما لم ينج هذا النظام من يد الحكم العثمانى ، بسبب نقل السلطان سليم عدداً كبيراً من الصناع المصريين المهرة إلى الأستانة ، للاستفادة من خبرتهم . ويقول المؤرخون إن نظام الطوائف كاد يتلاشى فى القرن الثامن عشر خاصة فى مدة الاحتلال الفرنسى البغيض ، وكذلك فى القرن التاسع عشر لاحتكار محمد على الصناعات ، كما ذكر سابقاً .

وبلغ عدد الطوائف بمدينة القاهرة ١٦٤ طائفة سنة ١٨٤٠ وقد حرم سعيد (باشا) شيوخ الطوائف من حق توقيع الجزاءات ، كما ألغى اسماعيل (باشا) اتباع طريقة الانتخاب عند تعيين الشيخ ، وأصبح شيخ الطائفة يعين من قبل الخديوى ، الذى كلفهم بجباية « الباتنتا » (ضريبة المهن) فأصبحوا بذلك موظفين لجباية الضرائب المفروضة على الصناعات وكان لمشايخ الطوائف رئيس عام يسمى « الشابندر (٢) » الذى كان له الحق فى تعديل قرارات مشايخ الطوائف .

وفى سنة ١٨٨٣ أنشئت المحاكم الأهلية فحلت محل مشايخ الطائفة فى فض

---

(١) يبتدىء تاريخ الامبراطورية الوسطى من سنة ٢٠٠٠ — ١٦٦٠ قبل الميلاد (راجع تاريخ النظم ص ١٤٦ وما بعدها ، للدكتور زكى عبد المتعال) .

(٢) مازال هذا الاسم متداول حتى الآن ، للذكرى .

المنازعات . مما قلل كثيراً من اختصاصهم . وفى ٩ يناير سنة ١٨٩٠ صدر مرسوم الباتنتا ونصت المادة الأولى فيه على أن حرية العمل والاحتراف فى الصناعة والفنون والتجارة مكفولة لـكل سكان مصر مع استثناء الصناعات الخطرة أو التى يصح أن تـكون محل احتـكارات حكومية . ولم تـكن حرية العمل مطلقة فتوجد مهن لابد من توافر كفاءة علمية خاصة ، كالطب والمحاماة والمحاسبة . . . وبصدور هذا القانون ، انتهى نظام الطوائف بمصر الذى بدأ من أيام عهد الفراعنة .

وقد ترك العمال تحت رحمة صاحب العمل ، مدة ليست قصيرة من الزمن فلا قانون يحميهم من ظلمه . وساعات العمل طويلة والأجور منخفضة ، تـكاد لا تفى بالقوت الضرورى للعامل وأسرته ، وإذا مرض العامل ، ظل قوته هو وأسرته تحت رحمة القدر ، وأما إذا توفى ترك خلفه عائلته ، التى استدانت حتى تودع جثمان عاملها ، مأواه الأخير ، وبقوام بلا مأوى ولا مورد .

زيادة الوعى العمالى :

وكان لهذه الحالة التى تنطوى على أقسى معانى البؤس والظلم ، أثر كبير فى إيقاظ الوعى العمالى ، وساعد على ذلك تجمعهم فى بعض المصانع . فهب عمال السجاير سنة ١٨٩٩ ، يطالبون أصحاب الأعمال ، لأول مرة منذ أيام محمد على ، وبشـكل إجماعى ، تحسين أجورهم ، وتقليل ساعات العمل . وتمسكوا بالإضراب حتى تجاب هذه المطالب . فأجيبت ، ولـكن السلطات ، حالت بينهم وبين تشكيل نقابة تدافع عن مصالحهم ، وتمثلهم أمام أصحاب الأعمال وأمام المسئولين .

أول نقابة عمالية بمصر فى ٢ أغسطس ١٩٠٨ : ولما كانت السلطات ، مؤازرة لأصحاب رؤوس الأموال ، على النحو الذى لمسناه ، فى البحوث الماضية ، أدى كل ذلك إلى بقاء الغبن واستمراره على العامل ، فالمطالب التى أجيبت لعمال السجاير ، بعد قيامهم بالإضراب سنة ١٨٩٩ لم تـكن إجابتها عن رغبة أكيدة فى تحسين حالة العامل ، الأمر الذى أبقى استمرار الشكوى من جانب العمال . فأعادوا الـكرة مرة أخرى وأضربوا فى سنة ١٩٠٣ بشـكل إجماعى أكثر من سابقه ، فلم يوفقوا فى الحصول على أجور أحسن من السابقة ، غير أنهم وفقوا

فى إنشاء نقابة تدافع عن مصالحهم ، فأنشئت نقابه بين عمال ماتوسيان .

وفى ١٧ أكتوبر من السنة نفسها تأسست نقابة لجميع عمال سجاير القاهرة ثم استمرت النقابات فى الظهور بعد ذلك ، ترفع صوت العامل ، وتطالب بحقه وقد تعرضت بعض النقابات للفشل ، لظهور الحزبية بين أعضائها مثل نقابات عمال الترام .

السلطات ومحاربة اليقظة العمالية :

واستمر نمو الوعى العمالى ، وأخذ يزداد فى الظهور بزيادة تشكيل التنظيمات العمالية ، غير أن السلطات ، أوجست خيفة من هذه اليقظة العمالية ، ووقفت منها موقف الارتياب والحظر . فلاهى اعترفت بنقاباتهم ، صراحة ولا هى أوقفت تشكيلاتها . وأظنها لو حاولت ذلك لما فلحت ، فلا توجد قوة على البسيطة تمنع تشكيل هيئة تدافع عن نفسها ، وتدفع الغبن والظلم الذى يقع عليها . الأمر الذى يخالف نظام الكون ، ويعرضه للتهلكة والهلاك ، كما يقول تعالى « وتلك القرى أهلكناهم لما ظلموا » وتعددت النقابات وكثرت ، وتعدد بتعددها وكثر بكثرتها تشكك المسئولين .

أثر الحرب العالمية الأولى فى الحركة العمالية : علمنا كيف نشطت بعض الصناعات سنة ١٩١٤ ، وما تلتها من سنى الحرب العالمية الأولى ، بسبب تعذر الاستيراد من الخارج وشجع على ذلك زيادة أرباح أصحاب الأعمال ، الأمر الذى جعلهم يتوسعون فى أعمالهم ، وينشئون بعض الصناعات الأخرى . كل ذلك أدى إلى زيادة الأيدى العاملة [1] كما أدى إلى زيادة تكتلهم أيضاً .

فلما وضعت الحرب أوزارها ، تعرض الكثير منهم إلى البطالة لكساد كثير من الصناعات التى قامت فى ظروف استثنائية ، وزاد ضغط أصحاب الأعمال على العمال من ناحية تخفيض الأجور وزيادة ساعات العمل ، ليضغطوا بذلك على تكاليف الانتاج مما أدى إلى حدوث اضطرابات كثيرة فى مجال العمل بالبلاد .

(١) بمراجعة جدول القوة العاملة ص ٦٤ يتبين زيادة القوة العاملة الزراعية الصناعية والتجارية سنة ١٩١٧ عنها فى سنة ١٩٠٧ زيادة محسوسة حيث كان مجموعها ٦٤٥ر٤٥٨ر٣ سنة ١٩٠٧ فأصبح ٤٩٨ر٣٨٦ر٤ سنة ١٩١٧ .

غير أن حركة انشاء التنظيمات العمالية خمدت خلال الحرب ، بسبب تسلط سيف الأحكام العرفية على رقاب الشعب ، وقد انتهزت السلطات عهد الأحكام العرفية لتحارب وتخمد من اليقظة العمالية باتباع سبل مباشرة وغير مباشرة .

ثورة سنة ١٩١٩ : تلك الثورة القومية ، على المستعمر وأعوانه ، والتى اشترك فيها جميع طوائف الأمة ، دون استثناء ، وأبلى فيها العمال على اختلاف مهنهم الصناعية والزراعية والتجارية بلاء حسنا . وأصبحوا قوة يحسب حسابها لها هيبتها ولها آثارها فى الثورة ، وفى زيادة ارتباك السلطات الغاشمة الظالمة المستعمرة .

تحريم الاضراب بدون أخطار : وقد بيت المسئولون النية أزاء هذه القوة العمالية ، التى نمت بنمو الشعور الوطنى وتأثرت بروح الثورة الصادقة ، أقول بيتت السلطات النية الخبيثة للعمال ، وأرادت أن تفتت من قوتهم وتبعثر شملهم . فوقفت من نشاط العمال موقف العداء الصريح . وأصدرت التشريعات لا لتعالج مشاكلهم ، وإنما لتزيد من مشاكلهم وتضيف عليهم ظلماً جديداً . فحرمت عليهم حق الاضراب دون أخطار المديرية أو المحافظة التابعين إليها قبل الميعاد المحدد للاضراب بخمسة عشر يوماً مع ابداء الأسباب[1] . وتلى ذلك أصدار تقييدات أخرى لحركات العمال[2] وكانت تتذرع الحجج المختلفة ، منها تغلغل بعض ذوى الآراء الثورية فى صفوف العمال ومحاولة استغلالهم واستمالتهم .

أول اتحاد للنقابات : ولم تعمل السلطات الرشيدة ، بالحكمة التى صدرت عن تجارب عديدة والقائلة « إذا أردت أن تطاع فأمر بما يستطاع » فرغم محاولة الحكومات المتعاقبة ، شل التنظيمات العمالية ، بأصدار تشريعات مقيدة تارة ، وبما لها من سلطات إدارية تارة أخرى ، تأسس أول اتحاد للنقابات بالقاهرة فى نفس السنة التى أصدرت فيها هذه القوانين التى تعتبر معادية .

---

(١) المادة ٣٢٧ مكررة من قانون العقوبات . وقد اعتبرت أن الإضراب الذى لا يخطر عنه فى الميعاد المذكور جريمة عقابها الغرامة ، وذلك سنة ١٩٢٣ .

(٢) المادة ٣٢٨ التى تعاقب كل اعتداء على حرية العمل أو أجبار شخص على الانضمام إلى أحد الجمعيات .

وفى نفس السنة أيضاً تألف اتحاد آخر بالاسكندرية . هذا فضلا عن زيادة عدد النقابات وعدد الأعضاء المنتمية إليها .

زعيم عمالي ... من النبلاء :

سنة الله فى خلقه منذ خلق الله الأرض ومن عليهـا ، أن يكون المصلح الاجتماعى لأمة ما ، من نفس الأمة ، وأن يبعث الله تعالى فى كل أمة رسـولا منهم ولنا فى رسول الله صلى الله عليه وسلم · المصلح الاجتماعى الأول أكبر دليل على هذا المبدأ والنظام السليم .

« وهو الذى بعث فى الأميين رسولا منهم يتلو عليهم آياته ويزكيهم ويعلمهم الـكتاب والحـكمة وأن كانوا من قبل انى ضلال مبين »

ولـكن مصر التى كانت إلى وقت قريب تسمى « بلد العجائب » ، كان زعيم عمالها من النبلاء لا من العمال !! ولا أدرى ، كيف يمكن للعقل تبرير ذلك ، كما لا أدرى أيضاً ، أيمكن أن يشعر المرتوى بعطش الظمآن ، أو يحس الممتلىء بألم الجوع والحرمان !! وهل يمكن أيضاً أن يلمس ساكن القصور ، بقسوة سكنى القبور !! استحالات لا يمكن الجمع بينها ، ومن يحاول الجمع بينها ، كمن يحاول الجمع بين الثلج والنار فى وعاء واحد . ولـكن هذه المستحيلات وجدت فى الطبقة العاملة ؛ فأصبح زعيمهم من طبقة النبلاء ومن طبقة الاقطاعيين ، يدافع عن مبادىء لم يلمسها ، ويدافع عن جوع وحرمان لم يتحسسه ، وأنه ليحضر ذهنى قول الملـكة « انتوانيت » المشهور ، عندما أزعجها ضجيج طالبى الخبز ، أن تسأل عن سبب هذه الضجة فيقال لها الشعب يريد خبزاً ، فتقول « أعطوهم كيك » وحق لها أن تقول هذا فهى لم تتذوق فى حياتها معنى الحرمان والجوع والفاقة .

الحرب العالمية الثانية وحركتنا العمالية :

والثابت ، أن حركتنا العمالية كانت تنمو نموا ملحوظاً منذ ثورة سنة ١٩١٩ حتى ثورة سنة ١٩٥٢ ، (وهى مستمرة فى النمو بشكل ملحوظ بعد ثورة سنة ١٩٥٢ مما سيأتى بحثه فى الجزء الثانى) . وكان لنهضتنا الصناعية وازدهارها خاصة خلال الحرب العالمية الثانية كما يتبين من هذا البحث ، وزيادة رؤوس الأموال المستغلة

فى الصناعة والتجارة ، والميل إلى إنشاء كثير من المصانع التى يعمل فيها عدد كبير من العمال ، كان لكل ذلك أثر مباشر فى تركز العمال فى كثير من المناطق ، مما أوجد التجانس والتفاهم بينهم ، وأشعرهم بضرورة الاتحاد للدفاع عن مصالحهم . الأمر الذى نمّى الحركة العمالية ، فأخذ العمال بعض حقوقهم ، وجعل السلطات تنهى موقفها الغامض أزاء تنظيمات العمال ، وتعترف بها قانونا .

السماح رسمياً بتأليف النقابات : وأخيراً وبعد مضى ما ينيف على ثلث قرن من الزمان اعترفت السلطات رسمياً بتأليف النقابات وسمحت قانوناً بتكوينها ، بين العمال الذين يشتغلون بمهنة أو صناعة أو حرفة متماثلة أو مرتبطة بعضها ببعض أو تشترك فى إنتاج واحد .

وهكذا وبعد جهاد عنيف إستمر أربعاً وثلاثين سنة يتم الاعتراف رسمياً بالنقابات . علماً أنه اعترف بها فى انجلترا سنة ١٨٧١ وفى فرنسا سنة ١٨٨٤ وأخيراً فى مصر سنة ١٩٤٢ ، وكأننا نعيش متأخرين عن العالم بما يقرب من قرن من الزمان .

ومنذ ذلك الوقت ، وحركة تأليف النقابات تزداد يوماً بعد يوم ، وكذلك

عدد النقابات بالجمهورية المصرية من سنة ١٩٤٢ — ١٩٥١

السنة	عدد النقابات	عدد الأعضاء
١٩٤٣	١٨٢	٧٩٢٥٥
١٩٤٤	٢١٠	١٠٣٨٧٦
١٩٤٥	١٨٩	٥٨٩٥٦٠
١٩٤٦	٢٨٨	٥٩٥٥٣٨
١٩٤٧	٤٤١	٥٩١٦٠٤
١٩٤٨	٤٧٨	١٢٤٠٩٤
١٩٤٩	٤٦٥	١٢٣٠٠٥
١٩٥٠	٤٩١	١٤٩٤٢٤
١٩٥١	٤٨٨	١٤٥١٠٨

يزداد عدد المنتمين إليها . وبالصحيفة السابقة بيان أحصائى بحركة النقابات بالقطر المصرى منذ سنة ١٩٤٢ — سنة ١٩٥١ .

ومن هذا الجدول يتبين أن عـدد النقابات زاد فى الفترة المشار إليها زيادة سريعة وكذلك زاد عدد الأعضاء المنتمين إليها . وبديهى كانت القاهرة أولى مدن القطر فى النشاط العمالى ويليها الاسكندرية ، نظراً لزيادة المصانع وزيادة الثقافة فى كل من البلدين . كما يتبين من الجدول الآتى :

عدد النقابات بالجمهورية المصرية من سنة ١٩٤٨

	القاهرة	الاسكندرية	دمياط	القنال	السويس	الوجه البحرى	الوجه القبلى	لواء الحدود	المجموع
عدد النقابات	١٣٩	١٠٠	٨	٤٨	٨	١٢٥	٤٧	٣	٤٧٨
عدد الأعضاء	٢٨٠٣٦	٢٤٣٣٤	١٥١٧	٧٨٩٦	١٥٨٧	٤٧٠١٠	١١٨٢٢	١٨٤٢	١٢٤٠٩٤

العمال والحركات القومية :

أشرت باختصار إلى الدور الذى لعبه العمال فى ثورة ١٩١٩ وهى من الحركات القومية التى كان لها أثر عميق فى تطور تاريخ مصر الحديث . ولا عجب فى أن يقوم العمال بدور خطير فى جميع الحركات القومية بالبلاد . فهم من الطبقة المكافحة والكادحة من أبناء الوطن . ولقد قاموا فى سبيل هذا الوطن بتضحيات كبيرة فى الأرواح والأموال سواء فى ثورة ١٩١٩ أو بعد إعلان إلغـاء معاهدة ١٩٣٦ . فتركوا العمل فى المعسكرات البريطانية ، رغم ارتفاع الأجور بها ، دون أن يطمئنوا على مورد آخر لرزقهم . وليست الاضطرابات التى أحدثها الفدائيين الذين قاموا بحركات استفزازية للقوات البريطانية ، منا ببعيد . وكان جل هؤلاء الفدائيين من العمال .

كما كان لحركات العمال كثير من الآثار التى حالت دون أعادة الرجعيين لحكم البلاد ، بعد قرارات ٢٥ مارس ١٩٥٤ المشهورة ، مما سيأتى تفصيله فى الجزء الثانى .

التشريعات العمالية المبتورة

والآن ، وبعد أن سردنا ، نشأة الحركة العمالية ونموها وتطورها ، والعقبات التى مرت بها ، يحسن لنا أن نذكر التشريعات العمالية التى صدرت من حكومات ذلك العهد والتى وصفناها بأنها مبتورة .

أشرت فى صحيفة ١١٦ إلى المادة الأولى من مرسوم ٩ يناير سنة ١٨٩٠ والتى تكفل حرية العمل على النحو المذكور بالمادة . ورغم صدور هذا القانون الذى يكفل حرية العمل نلاحظ أن المشرع أغفل فى نفس الوقت أصدار قوانين تحدد علاقة العمال بأصحاب الأعمال ، وتنظيم معاملاتهم ، إذا استثنينا مواد القانون المدنى الأهلى من المادة ٤٠١—٤١٨ الخاصة بإيجار الأشخاص ، وكذلك المرسوم الصادر فى ٥و٦ نوفمبر سنة ١٩٠٠ بخصوص المحافظة على الجمهور والعمال من أخطار الآلات الصناعية عند التصريح بتركيبها فى المصانع . أما قانون ١٤ يولية سنة ١٩٠٩ فقد صدر بشأن تشغيل الأحداث فى محالج القطن ومصانع النسيج والدخان وغيرها .

وفى ٦ ديسمبر سنة ١٩٣٠ أنشىء مكتب العمل ، وكان ملحقاً بإدارة الأمن العام ، فلما أنشئت وزارة التجارة والصناعة سنه ١٩٣٥ ضم المكتب إليها .

وابتداء من سنه ١٩٣٣ توالى صدور القوانين المختلفة ، غير أن هذه التشريعات جميعها وحتى ثورة الشعب سنة ١٩٥٢ ، كانت مبتورة ، وقاصرة عن إعطاء العمال حقوقهم كاملة . فمن استثناء العمال الزراعيين كما ورد فى أكثر من مناسبة ، إلى عدم وجود نظام لبيان الحد الأدنى للأجور إلى عدم وجود نظام للتأمين الاجتماعى أيضاً . زد على ذلك زيادة ساعات العمل فى بعض الصناعات الخطرة ، وعدم تحديد نظام معقول للإيجار وضآلة فئات التعويض، كما غفلت القوانين إيجاد نظام تشغيل العمال العاطلين . أو العمل على تثبيت فئات العمال العرضيين Decasualisation، كعمال البناء وعمال الشحن والتفريغ ونحوهم .

من كل هذا يتضح قصور هذه التشريعات . أما لو حاولنا عمل مقارنة بين عمالنا

وعمال البلاد الأوروبية مثـلا ، لتبين بوضوح مدى القصور الذى انتهجته سياسة إصدار هذه التشريعات .

وماذا كنا نأمل من حكومات تأمر وتنهى ، بأمر مستعمر، نزحت فى حمايته الأموال الأجنبية ، لتحتكر ما يحلوا لها من أوجه الانتاج الصناعى والتجارى !!

وماذا كنا نتوقع من حكومات تأمر وتنهى بأمر ونهى أصحاب رؤوس الأموال الاحتكارية ، أجنبية كانت أم محلية ! ؟

أنأمل من مثل هذه الحكومات أن تصدر تشريعات عمالية ، تعتبر موازين عدل بين مصلحتين متناقضتين ، العمل ورأس المـال ، أو تصدر قوانين لائقة بعلاج مشكلة العمل الذى هو عنصر أساسى من عناصر الانتاج ، إن لم يكن أهم عناصره على النحو الذى ناقشناه سابقاً[1]. وهل يحتمل أن نتوقع خيراً من حكومات ، هذه هى صبغتها وتلك هى سياستها ، فتصدر قوانين ، تعالج هـذا العنصر الأساسى فى الإنتاج علاجاً حاسما يؤتى ثماراً اقتصادية حسنة ، دون التفريط فى حق كل من العامل وصاحب العمل .

أتظن خيراً بتشريع عمالى ، كان لا يصـدر إلا أثر ضغط وتهديد وإرهاب وأحيانا اضراب ، من العمال . وهل كان من الممكن أن يكون هذا التشريع أزيد من كونه تشريع مبتوراً ، لصدوره عن سياسة سقيمة أساسها حماية الرأسمالى ، وإغداق الأرباح عليه ، وغبن الأيدى العامـلة التى لها الفضل الـكبير ، فى هذه الأرباح .

أجور العمال :

قلت أن التشريعات العمالية ، لم تحدد حداً أدنى للأجور ، الأمر الذى جعل أجر العامل لا يتناسب وتـكاليف المعيشة . مما جعل العامل ، لا يتمتع بمستوى معيشة لائق. فإذا استعنا بالاحصائيات لإثبات صحة ذلك ، يتبين ، خلال المـدة من سنة ١٩٣٨ — ١٩٥٢ ، أنه رغم ارتفاع متوسط أجر العـامل النقدى — لظروف الحرب التى نتج عنها ارتفاع الأسعار — إلا أن معدل هـذا الارتفاع ظل

---

(١) راجع صحيفة ١١٤ وما بعدها .

أقل من معدل ارتفاع الأرقام القياسية لنفقات المعيشة وللأسعار .

ولم تلحق الأجور بالأرقام القياسية فى ارتفاعها إلا فى سنة ١٩٥٢ ، ولم يكن ذلك بفعل العوامل الاقتصادية وحدها وإنما بتدخل المشرع . والجدول الآتى يبين مقدار انخفاض هذه الأجور .

جدول بتوزيع العمال تبعاً لفئات الأجر الأسبوعي
(إحصاء الأجور ليولية سنة ١٩٥٢ — الجدول التاسع)

فئات الأجر الأسبوعى بالقرش	العمال البالغون		العمال دون ١٨ سنة		جملة العمال	
	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
أقل من ٦٠ قرشا	٣٣٧٧	٣٫٤	٦٣٦١	٤١٫١	٩٧٣٨	٨٫٤
٦٠ وأقل من ١٠٠ قرشاً	١٨٨٣٣	١٨٫٨	٦٨٨٧	٤٤٫٥	٢٥٧٢٠	٢٢٫٢
١٠٠ » » ١٥٠ »	٢٤٢٨٦	٢٤٫٢	١٧٤١	١١٫٢	٢٦٠٢٧	٢٢٫٥
١٥٠ » » ٢٥٠ »	٣٠٦٧٩	٣٠٫٧	٤٤٦	٢٫٩	٣١١٢٥	٢٦٫٩
٢٥٠ » » ٣٥٠ »	١١٧٦٧	١١٫٧	٤٠	٠٫٣	١١٨٠٧	١٠٫٢
٣٥٠ » » ٤٥٠ »	٥٠٤٨	٥	١١	—	٥٠٥٩	٤٫٤
٤٥٠ قرشاً فأكثر	٦٢٢٠	٦٫٢	٢	—	٦٢٢٢	٥٫٤
الجملة	١٠٠٢١٠	١٠٠٪	١٥٤٨٨	١٠٠٪	١١٥٦٩٨	١٠٠٪

ويشير الجدول إلى وجود عمال بالغين يتقاضون أقل من ستة قروش يومياً وعدد كبير منهم يبلغ ٤٦٫٤٪ يتقاضون أقل من ٢٥ قرشاً يومياً . فإذا فرضنا أن متوسط أسرة العامل تتكون من خمسة أشخاص ، فهل يكفى هذا الأجر لمجابهة نفقات المعيشة ؟

كل هذا يثبت ما قاساه عمالنا ، طوال مدة الحرب من شدة الغلاء . الأمر الذى جعلهم يكافحون للعمل على رفع أجورهم مما أدى إلى زيادة أجور العمل كما يتضح من الجدول الوارد بالصحيفة التالية :

واضح من هذا الجدول زيادة المنازعات العمالية زيادة سريعة خلال المدة المشار إليها حتى بلغت سنة ١٩٤٣ أكثر من ضعف عددها سنة ١٩٣٩ و سنة ١٩٤٦

منازعات العمل من ١٩٣٩ — ١٩٥٢ [١]

السنة	عدد المنازعات	السنة	عـــدد المنازعات	السنة	عـــدد المنازعات
١٩٣٩	٣٥١٨	١٩٤٤	١١٩٧٠	١٩٤٩	١٦١١٠
١٩٤٠	٣٩٤٠	١٩٤٥	١١٦٩٢	١٩٥٠	١٨٨٢٣
١٩٤١	٢٨٥٣	١٩٤٦	١٤٧٤٠	١٩٥١	١٣٦٥٨
١٩٤٢	٥١٩٧	١٩٤٧	١٦٠٧٨	١٩٥٢	٣٩٢٥٨
١٩٤٣	٩٥١٣	١٩٤٨	١٠٤٤٧		

بلغت خمسة أمثال أما سنة ١٩٥٢ فبلغت ثلاثة عشر مثلا . ولم يقل عدد المنازعات سنة ١٩٥١ إلا بسبب انصراف كثير من العمال لمركة التحرير القومى بعد ألغاء معاهدة ١٩٣٦ كما أشرت لذلك سابقاً .

ولو تعمقنا فى البحث عن أسباب هذه المنازعات العمالية لتبين لنا أن الأجور كانت من أهم أسباب هذا النزاع [١].

ويجب أن نثبت أن الفصل في معظم هــذه المنازعات كان بالحــكم بالطلبات مما يثبت أن العمال كانوا على حق كما يتبين من الجدول الآتى :

نتيجة الفصل فى المنازعات [١]

نتيجة الفصل فى المنازعات	١٩٥٠		١٩٥١		١٩٥٢	
	عددالقضايا	المئوية النسبة	عددالقضايا	النسبة المئوية	عددالقضايا	النسبة المئوية
الحــكم بالطلبات	١٢١٣٤	٦٥	٩٣٢٠	٦٨٫٣٠	٢١٥٩٢	٥٥
إحالة للتوفيق	١٧١	١	٤٥	٠٫٢٥	١٠٨	٠٫٢٧
غير معينة	٣٦٢٠	١٤	٨٦٥	٦٫٣٥	٦٦٩٠	١٧٫٠٤
إحالة إلى المحاكم	١٤٠٣	٧	٨٦٥	٦٫٣٥	١٥٨٥	٤٫٠٣
منازعات منظورة	١٦٨٣	٩	١٨٨٠	١٣٫٧٥	٩٢٨٣	٢٣٫٦٦
مجهـــولة	٨١٢	٤	٦٨٣	٥	—	—
الجمـــلة	٨٨٨٢٣	١٠٠٪	١٣٦٥٨	١٠٠٪	٣٥٢٥٨	١٠٠٪

(١) الــكتاب السنوى لاتحاد الصناعات.

ويشير هذا الجدول أنه حكم بالطلبات فى أغلب هذه المنازعات ، الأمر الذى يدل على عدم تجنى العمال على أصحاب الأعمال ، بل يبين العكس . وهل يتصور المرء أن يستطيع العامل خلق أسباب غير صحيحة لوجود نزاع بينه وبين صاحب العمل ! ؟

تبرير تدخل الدولة في تحديد الأجور :

ظلت أجور العمل خاضعة لقانون العرض والطلب فى الماضى ، مما أدى إلى تحكم أصحاب الأعمال فى الأيدى العاملة ، تحكما جعلهم محرومين من التمتع بمستوى معيشة مناسب ولقد نادى كثير من رجال الاقتصاد والاجتماع بتدخل الدولة ، وسموا أصحاب هذا الرأى بأنصار مذهب التدخل Interventionism وكان على رأسهم الاشتراكيون . ووجد فريق آخر لا يبرر مذهب التدخل ويمثل هذا الفريق أصحاب المذهب الفردى Individualism وأصحاب مذهب الأحرار Lineralism . وانتصر أصحاب مذهب التدخل وسنت معظم الدول تشريعات خاصة بالحد من الأجور ، على أساس تحديد حد أدنى يستطيع العامل به أن يجابه تكاليف المعيشة ، فيتمكن هو وأسرته أن يعيش معيشة مريحة وألفت لجان لغرض تحديد الحد الأدنى للأجور سميت « Wage Boards » . وحدد للعامل أجر أساسى Base-Wage وأصبح له الحق فى أن يتقاضى أجراً على العمل الأضافى حسب الزمن أو الانتاج . وبذلك ضمن العامل أجراً لائقاً ولم يخضع لتحكم صاحب العمل المطلق فى تحديد الأجر . ولقد نهج أصحاب الأعمال المتيقظين سياسات متنوعة فى تشجيع العامل وترغيبه على الانتاج منها اشتراكه فى نسبة معينة من الأرباح ، أو أشراكه فى رأس المال باعطائه أسهما بالمجان أو مخفضة أو تدفع على أقساط .

وظل التشريع المصرى حتى سنة ١٩٥٣ ، خالياً ، كما ذكرت من تحديد حد أدنى لأجور العمال [١] إلى أن تدارك المسئولون الشعبيون الحاليون الأمر ،

(١) إذا استثنينا الأوامر العسكرية الخاصة بإعانة الغلاء والتى فرضت حد أدنى للاجور ، بما لا يقل عن ١٢٫٥ قرشا فى اليوم للعمال البالغين ١٨ سنة فأكثر ، ويتراوح بين ١٢-١٠ قروش لمن يقل عن ١٨ سنة (من هذه الأوامر الأمر رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠) .

فوضعوا قانون عقــد العمل الفردى ١٩٥٣ الذى وضع بموجبه نظاما خاصاً لحماية أجر العامل وضمان حصوله عليه ونظام ساعات العمل والمكافآت والتعويضات الخ . . . وسنعود لبحثه فى الجزء الثانى إن شاء الله .

معارضة الرأسمالية الاحتكارية للتشريعات العمالية : وكما أشرت سابقاً لمعارضة أصحاب الأعمال فى أصدار تشريعات عمالية مناسبة . فما يثبت ذلك توقف أصدار مشروع قانون نظام للتــأمين الاجتماعى الذى تم دراسته سنة ١٩٥٠ . وكذلك توقف أصدار مشروع قانون أعدته وزارة الشئون الاجتماعية فى أبريل سنة ١٩٥١ بفرض حد أدنى للأجور ، وجعل الحد الأدنى لأجر العامل الصناعى والتجارى ٢٥٠ قرشاً ولأجر العــامل الزراعى ١٨ قرشاً . وذلك للمعارضة القوية من رجال الأعمال والاقطاعيين .

أما التشريعات التى صــدرت على أساس الضغط العمالى ، فكانت فى معظم أحوالها لا تعطى للعمال حقهم كاملا ، كما تبين لنا

محاباة الرأسمالية الاحتكارية للعمال والموظفين الأجانب :

وعلى النحو المبين فى مستهل هذا البحث وقفنا على مدى تدخل الرأسمال الأجنبى فى اقتصاديات البلاد بصفة عامة ، وفى النهضة الصناعيــة بصفة خاصة ، وكان من أثر ذلك أيضاً وجود تفرقة واسعة بين معاملة العمال والموظفين الأجانب عن زملائهم من المصريين أصحاب البلاد وأهل الديار . ولم تــكن هذه التفرقة لزيادة كفاية الأجنبى عن زميله المصرى ، فى الانتاج . وأنما كانت تفرقة ناتجــة من آثار تغلغل الرأسمــال الأجنبى فى الانتاج ، وناتجه أيضاً من الآثار السيئة للامتيازات الأجنبية التى ظلت من سمات العهد البائد ، حقبة طويلة من الزمن .

وبعمليات حسابية بسيطة « أنظر الجدول بالصحيفة التالية » ، يتضح لنا أن متوسط أجر العامل الأجنبى فى السنة ٨٣٣ م . و ٢٠٧ ج . أى أن متوسط أجره اليومى ٥٧ قرشا مصريا . بينما زميله المصرى فتوسط أجره السنوى ٢٦٣ م . و ٦٩ ج . واليومى ١٩ قرشاً أى أن العامل المصرى يتقاضى فى المتوسط أقل من ⅓ ما يتقاضاه زميله العامل الأجنبى .

عــدد العمال والموظفين فى المصانع ذات الإنتاج حسب جنسيتهم وأجورهم ومرتباتهم بالجنيهات فى العام ، فى المحافظات والمديريات فى سنة ١٩٥١[1] .

المحافظات والمديريات	عمال بالأجرة أو القطعة				موظفون بمرتبات شهرية			
	أجانب		مصريون		أجانب		مصريون	
	أجور	عدد	أجـور	عــدد	أجور	عــدد	أجور	عــدد
القاهرة	١٠٤١٩٦	٤٠٦	٥٠٣٦٠٢٩	٧١٤٧٥	٣٢٤٥٧٣	١٢٨٦	١٣١٣٨٠٦	٦٤٧٣
الاسكندرية	٢٥٠١٩٨	١٥٨٥	٥٠١٦٨٦٤	٥٩٨٤٢	٦٤٤٩٨٧	١٨٦٠	١٢٣٣٩٨٥	٦٤٩١
باقى المحافظات	٢٣٨٠	٢٠	٨٩٨٥٦٥	٩٤١١	٨٩٤٦١	١٢٣	٦٦٥٣٥	١٣٦١
جملة المحافظات	٣٥٦٧٧٤	٢٠١١	١٠٩٥١٤٥٨	١٤٠٧٢٨	١٠٥٩٠٢١	٣٢٦٩	٢٦١٤٣٢٦	١٤٣٢٥
مديريات الوجه البحرى	٥٢١٥٤	١٩٦	٤٥٢٧٠٥٥	٧٤٠٧٨	٢٦٣٦٧٨	٥٧٤	٩٢٣٩١٢	٤٨٢٤
مديريات الوجه القبلى	٧٤٦٩٨	١٢٠	٢٥١٦٣٩٧	٤٤٩٩٩	١٨٥٧٢٢	٣٦٩	٥٤٧٦٥٥	٣٦٤٧
جملة المديريات	١٢٦٨٥٢	٣١٦	٧٠٤٣٤٥٢	١١٩٠٧٧	٤٤٩٤٠٠	٩٤٣	١٤٧١٥٦٧	٨٤٧١
الجملة العمومية	٤٨٣٦٢٦	٢٣٢٧	١٧٩٩٤٩١٠	٢٥٩٨٠٥	١٥٠٨٤٢١	٤٢١٢	٤٠٨٥٨٩٣	٢٢٧٩٦

أما الموظف الأجنبي فمتوسط راتبه السنوى ٢١٢ م . و ٣٥٨ ج . بينما متوسط راتب زميله المصرى ١٨٧ م . ، ١٨١ ج . أى أن الموظف المصرى يتقاضى فى المتوسط نصف ما يتقاضاه زميله الأجنبي تقريبا .

وهو غبن نلقاه . فى ديارنا ، وتحت سمع وبصر حكوماتنا ، فما بالك لو كنا فى الخارج فإلى أى حد يكون مدى هذا الغبن ؟ .

هذا رغم التقارير من الخبراء والأجانب التى تثبت أن العامل المصرى يستطيع أن ينتج أكثر من زميله الأوروبى بنسبة تتراوح بين ٢٠ ـ ٣٠٪ إذا توافرت له نفس الظروف ، تلك التقارير التى أشرت إليها سابقاً .

الثقافة والتعليم المهنى : علمنا فى صحيفة ٢٨ « من جدول عدد السكان حسب الحالة التعليمية » مدى تفشى الأمية بين السكان . ولم يكن العمال أحسن

(١) الجــدول الثالث من إحصاء الإنتاج الصناعى بمصلحة الإحصاء والتعداد ١٩٥٣ (بعد اقتباس) .

حظا فى ثقافتهم ، إذا ماقورنت بالحالة الثقافية العامة لسكان القطر . ولقد اهتمت كثير من الشركات بمحاولة محو الأمية بين عمالها ، كما فرض قانون مكافحة الامية الصادر فى أغسطس ١٩٤٤ على أصحاب الاعمــال التجارية والصناعية الذين يستخدمون أكثر من ثلاثين عاملا ، أن يهيئوا على نفقتهم وحدات لمحو الامية بين عمالهم . ومع هذا فمازالت الأمية متفشية بين الطبقة العاملة .

ولقد أوصى المستر هارولد تيلر المدير العام السابق لهيئة العمل الدولية على الاعتناء برفع المستوى الثقافى للطبقة العاملة ولا يخفى على الجميع العلاقة الوثيقة بين المستوى الثقافى للعامل وكفايته الإنتاجية .

أما التعليم المهنى فى البلاد ، لإعداد الإخصائيين والفنيين والنصف فنيين فلم يحظ أيضاً بقسط وافر من اهتمام الدولة .

والآتى بيان احصائى عن عدد الطلبة فى التعليم الصناعى والتجارى والزراعى فى بعض فترات العشرين سنة الأخيرة .

عدد الطلبة المنتمين للتعليم المهنى (١)

نوع التعليم	١٩٣٣ / ٣٤	١٩٣٦ / ٣٧	١٩٣٩ / ٤٠	١٩٤٢ / ٤٣	١٩٤٥ / ٤٦	١٩٤٨ / ٤٩	١٩٥٢ / ٥٣
صناعى	١٣٥٦٦	١٧٥٥٨	١٥٧٠٠	١٣٢٤٥	١٤٨١٨	٢٣٦٩٤	١٤٣٧٤
تجارى	٤٥٤٢	٤٢٤٩	٦١٢٢	٥٥٤٤	٦٥٥٦	١٠٤٧٧	١٠٨٧٦
زراعى	١٢٩٨	١٦٤٣	١١٤٦	٥٩٠	١١٩٧	٣٣١٢	٤٩٣٠
المجموع	١٩٤٠٦	٢٣٤٥٠	٢٢٩٦٨	١٩٣٧٩	٢٢٥٧١	٣٧٤٨٣	٣٠١٨٠

(١) مقتبس من الــكتاب السنوى لاتحاد الصناعات المصرية ١٩٥٢ / ٥٣ ــ لم يدخل ضمن هذا الإحصاء الطلبة المنتمين للتعليم المهنى العالى .

مصر الأستاذ الأول للبشرية

وختام هذا البحث الصناعى ، أسجل حقيقة لا يختلف فيها اثنان من رجال التاريخ ، حقيقة دلت عليها جميع سجلات التاريخ ، المختلفة وأشرت إليها فى مستهل هذا الكتاب ألا وهى أن « مصر الأستاذ الأول للبشرية » فمصر علمت شعوب أهل الأرض قاطبة الزراعة ، كما علمتهم الصناعة . مصر علمت الناس ، الفن المعمارى ، والعلوم الكيمائية ، والصناعات الدقيقة ، التى عجزت القرون السابقة واللاحقة عن معرفة خباياها وأسرارها ، كما وعجزت عن الأتيان بمثلها . وتلك آثارها ما زالت قائمة تحارب الزمن ، وتتحدى العلماء والمخترعين .

فإذا انتقلت لعصور قريبة ، عهدالبطالسة مثلا، نجد أنها كانت أحسن البلدان فى الموازنة الاقتصادية والتكامل المنسجم فيها بين الصناعة والزراعة والتجارة . ويقر بذلك كثير من المؤرخين ومنهم Ferrero فيقول « كانت الصناعة المصرية أولى الصناعات فى حوض البحر الأبيض المتوسط ، بفضل مهارة المديدين من صناع الإسكندرية الذين كانوا يصنعون الأقمشة الدقيقة وأنواع الطيب والزجاج وأوراق البردى وأشياء أخرى كثيرة ، يصدرها الأثرياء من التجار إلى جميع البلدان ، وكانت مصر تتسلم معادن نفيسة فى مقابل ماتصدره من المصنوعات »[١] .

وقد مررنا بصورة سريعة ، فى هذا البحث ، فعلمنا الأسباب التى جعلتها ، تفقد هذه المكانة ، وتفقد هذا المركز العالمى الممتاز . طوال عهد ، زائف ، مضلل . وسنعلم فى الجزء الثانى ، كيف أنها الآن ؛ وفى عهدها الجديد المستنير ، تتأهب لاستعادة ذلك المركز . وأننا لبالغوه بإذن الله .

---

(١) Grandeur et décadence de Rome. — الترجمة الفرنسية — جزء ٨ صحيفة ٨٠ ومعلوم أن الصناعات المشار إليها ، كانت أهم وأدق الصناعات فى ذلك العهد .

البحث الخامس

التجـــارة[1]

تـكلمت عن مبدأ اشتباك الظواهر الاقتصادية ، فى مناسبة سابقة ، وأعود فأقول أن الظواهر الاقتصــادية ، تتمثل بسلسلة متشابكة الحلقات ، فإذا ظهر ضعف فى إحدى هذه الظواهر الاقتصادية ، أثر ذلك فى بقية الظواهر ، حتى شمل الضعف جميع أركان الحياة الاقتصادية ، للدولة . وما بالنا الآن وقد تبين لنا مقدار الضعف الذى ألم بإنتاجنا الزراعى ، وتبين كذلك مدى تأخر البلاد فى الإنتاج الصناعى . فماذا يـكون نشاطنا التجارى ؟؟

ومن البديهيات الاقتصادية أيضاً ، أن الدولة كلما فاض إنتاجها الزراعى أو الصناعى عن استهلاكها ، زاد نشاطها التجارى ، بتصدير هذا الفائض . ونظراً لضعف منتجاتنا كانت دائماً بصفة عامة تجارتنا الخارجية ليست فى صالحنا .

<u>أخطاء الاعتماد على محصول واحد</u> : ونظراً لأن مصر ، ظلت طوال ذلك العهد تمثـل بلد المحصول الواحد Monocuture حسب ما ذكرت فى الفصـل الأول (صحيفة ٥٣) ، كان ميزاننا التجارى يعتمد اعتماداً كلياً على هذا المحصول . واعتبر القطن أساس تجارة مصر الخارجية . فإذا كان المحصول وفيراً ، وثمنه طيباً نشطت تجارتنا الخارجية (والداخليـة أيضاً) وكان ميزاننا التجارى فى صالحنا ، أما « لو جاءت الرياح بما لو تشتهه السفن » . وصاب المحصول آفة فأتت على معظمه ، أو انخفضت أثمانه ، أو تحكم فينا المحتـكر للشراء « الانجليز » كما حدث مراراً ، كانت الطامة الـكبرى ، وانقلبت كفت الميزان لغير صالحنا ، تهـدد تجارتنا ، وعملتنا واقتصادياتنا ، فى الداخل والخارج .

---

(١) اكتفيت بالإشارة إلى بعض مواضيع التجارة الخارجية ، دون الداخلية ، فقط لضيق المقام.

أخطاء الاعتماد على سوق واحد : وانجلترا تعتبر خلال معظم فترات العهد الماضى — إن لم تكن خلال جميع المدة — العميل الأول للبلاد سواء من ناحية الصادرات أو الواردات(١).

مكتب للتسويق فى لندن : ومما يثبت مدى الاعتماد على السوق الانجليزى ، خاصة فى الاستيراد ، إن الحكومة أنشأت مكتباً للتسويق ، مركزه لندن . يسمى مكتب التفتيش الهندسى الذى كان يكلف الدولة سنوياً نحو مائة ألف جنيه . وقد ألغى العهد الحاضر ، هذا المكتب . وفعل خيراً بهذا الألغاء(٢) .

عجز الميزان التجارى المستمر :

ويظهر من هذا الميزان(٣) عجز ميزاننا التجارى الذى استمر اثنتى عشرة سنة :

(١) سأذكر فيما بعد بياناً احصائياً حول تجارتنا مع انجلترا .

(٢) وإليك تعليق نشر بصيفة الأخبار فى ٢٨/١٢/١٩٥٣ حول هذا الإلغاء :

ألغت الحكومة مكتب التفتيش الهندسى فى لندن ووفرت بذلك نحو ١٠٠ ألف جنيه . ولى أن أغتبط بهذا القرار أكثر من غيرى فمنذ شهرين أو ثلاثة كتبت أسائل الحكومة فيم بقاء هذا المكتب الذى أنشىء فى عهد الاحتلال لكى يكون وسيطا بين الحكومة وبين البيوت التجارية والصناعية التى تشترى منها حاجياتها ، وجعل مركزه لندن ، إذ كانت كل المشتريات تقريباً تتم من بيوت وشركات بريطانية .

ويوم كتبت هذا اتصل بى مدير مكتب الأستاذ رزق وقال إن عند مدير السكة الحديد تصحيحات كثيرة لما كتبت ، فقلت له إذا كان لدى المدير تصحيح فليبعث به إلى . قال إنه يرجو لو زرته لكى يزودك بالمعلومات الصحيحة عن هذا المكتب النافع فقلت له : إذا كان المدير يهمه أن يبقى المكتب أو يعتقد أن بقاءه ضرورى للمصلحة العامة ، فليزورنى ويقنعنى .

ولكن المدير الفاضل لم يرسل تصحيحاً لما كتبت ، كما أنه لم يتفضل بزيارتى . وهكذا بقيت المعلومات التى كتبتها صحيحة ، وبقى هذا المكتب أثراً باهتاً من آثار الاستعمار ، إلى أن قضت عليه الحكومة وألغته .

وهكذا تحررت الحكومة وتحررت مصلحة السكة الحديد بالذات من أسار مكتب فقد كل سبب لوجوده ، وأصبحت فى حل من شراء ما تشاء من أية شركات مهما تكن جنسيتها ، وطبقاً لما توحى به المصلحة العامة وحدها .

بقى أن مدير السكة الحديد لا ينبغى أن يكون له شأن مالى إطلاقا فى مشتريات المصلحة . وإذا كانت التقاليد أو السوابق قد جرت على ذلك ، فينبغى أن توقف وأن يعدل عنها . فإن هناك تقاليد وسوابق ثبتت لظروف معينة تتعلق بالاحتلال أو بنظام العمل أو بنوع الحكم . وقد انتفت اليوم حكمتها ، فيجب أن تنتفى هى ذاتها ، وتقوم بدلا منها تقاليد وسوابق تتفق والنظام الجديد ونوع الحكم الجديد . « محمد زكى عبد القادر » — « نحو النور »

(٣) ص ١٣٣ .

ملخص حركة تجارة مصر الخارجية من ١٩٣٨ — ١٩٥٢ « مقدرا بالجنيهات المصرية (١) »

السنة	الصادرات: المنتجات والمصنوعات المصرية	الصادرات: صادرات البضائع الواردة	الصادرات: جملة الصادرات	الواردات من بضائع وسبائك ذهبية ونقود	زيادة + الصادرات	زيادة الواردات — (العجز فى الميزان التجارى)
١٩٣٨	٢٨،٥٨٧،٣٦٢	٧٧٦،١٦٦	٣٠،١٢٥،٠١٤	٣٦،٩٥٤،٤٧٣	—	٦،٨٢٩،٣٥٩
١٩٣٩	٣٤،٠٨٩،٩٩١	٧٤١،٢٨٢	٣٤،٨٣١،٢٧٣	٣٤،٠٩٠،٩٢٣	٧٤٠،٣٥٠	—
١٩٤٠	٢٧،٨١٣،٢٤٩	٥٠٧،٩٧٤	٢٨،٣٢١،٢٢٣	٣١،٣٧٧،٨١٥	—	٣،٠٥٦،٦٩٢
١٩٤١	٢٢،١٢٣،٠٧٨	٤٨٨،٩١٩	٢٢،٦١١،٩٩٧	٣٣،١٢٧،٣٣٥	—	١٠،٥١٥،٣٣٨
١٩٤٢	١٨،٧٤٨،٠٩١	٥٣٦،٨٧٦	١٩،٢٨٤،٩٦٧	٥٥،٥١٢،٠٠٤	—	٣٦،٢٢٧،٠٣٧
١٩٤٣	٢٥،٠٣٠،٥٧٧	١،٥٤٩،٠٤٥	٢٦،٥٧٩،٦٢٢	٣٩،١٩٦،٤٢٦	—	١٢،٦١٦،٨٠٤
١٩٤٤	٢٦،٩٤٥،٠٥٩	٣،٠٥٦،٠٥١	٣٠،٠٠١،١١٠	٥١،٠٠٧،٣٩٨	—	٢١،٠٠٦،٢٨٨
١٩٤٥	٤١،٦٢٩،٩٩٨	٣،٥٢٩،٣٦٠	٤٥،١٥٩،٣٥٨	٦٠،٢٧٥،٧٦٩	—	١٥،٣١٦،٤١١
١٩٤٦	٦٣،٦٨٠،٥٣٤	٥،٣١٢،٣٢٤	٦٨،٩٩٢،٨٥٨	٨٣،٦٤٧،٨٣٢	—	١٤،٢٥٤،٩٧٤
١٩٤٧	٨٥،٩٧٨،٦٢٣	٣،٨٥٨،٠٨٠	٨٩،٨٣٦،٧٠٣	١٠٢،٤٦٣،٦١٥	—	١٢،٦٢٦،٩١٢
١٩٤٨	١٤٠،٧٤٠،٧٠٠	٢،٣٦١،٢٢٣	١٤٣،١٠١،٩٢٣	١٧٢،٨٧٥،٥١١	—	٢٩،٧٧٣،٥٨٨
١٩٤٩	١٣٥،٨٧٤،٨٤٩	٢،١٢٦،٩٩٣	١٣٨،٠٠١،٨٤٢	١٧٨،٢٢٩،٧٠٠	—	٤٠،٢٢٧،٨٥٨
١٩٥٠	١٧٢،٩٥٨،٦٩٠	٢،٤٦٨،٥٢٨	١٧٥،٤٢٧،٢١٨	٢١٢،٦٨٥،٣٠٧	—	٣٧،٢٥٨،٠٨٩
١٩٥١	٢٠٠،٦٣٩،٠٥١	٢،٤٣٨،٨٠٢	٢٠٣،٠٧٧،٨٥٣	٢٧٩،٥٩٥،٦٥٤	—	٧٦،٥١٧،٨٠١
١٩٥٢	١٤٢،٨٥١،٣٨٨	٢،٢٦٤،٦٧٥	١٤٥،١١٦،٠٦٣	٢١٨،٧٧٠،٩٧٩	—	٧٣،٦٥٤،٩١٦

(١) أخذ هذا البيان من النشرة السنوية عن التجارة الخارجية وذلك من ١٩٣٨ — ١٩٣٩ أما من سنة ١٩٥٠ — ١٩٥١ — ٢ فأخذ من إحصاءات الكتاب السنوى لاتحاد الصناعات ١٩٥٢ / ٥٣ صحيفة ٣٤٧ — ويلاحظ أن الصادرات من المنتجات والمصنوعات المصرية تمثل صادرات السبائك الذهبية والنقود بجانب المنتجات والمصنوعات الأخرى . وكذلك الواردات يدخل ضمنها واردات السبائك الذهبية والنقود .

متتالية بين سنة ١٩٤٠ — سنة ١٩٥٢ ، ولا أدرى ماذا يكون مسير تلك الدولة التي يظل ميزانها التجارى فى غير صالحها طوال هذه الفترة ، ولماذا أغفل المسئولين عن ذلك العهد ، مثل هذا الخطر الذى يهدد البلاد باستنزاف أموالها ومواردها وزيادة مديونياتها الخارجية ، ومسئولياتها الدولية ؟ أكانوا يجهلون هذا العجز ، المأخوذ من الاحصائيات الرسمية . أم يجهلون أخطاره ، التى لا تخفى فى القرن العشرين على الرجل المثقف ، وهل لم يلمسوا هذه الأخطار طوال هذه الفترة ؟ أم حسبوا أن مصر من الدول التى لها موارد غير منظورة لدرجة أنها تمحوا جميع آثار عدم توازن الميزان التجارى؟ وإذا كان هذا الادعاء صحيحاً فأين لنا هذه الموارد غير المنظورة ؟ أتوجد لنا أموال مستثمرة خارج البلاد ، تدر علينا مثل هذه الموارد ؟

الجواب ليس بالنفى فقط ، وإنما بالعكس ، فقد ورد فيما سبق كيف أن معظم رؤوس الأموال التى كانت مستخدمة فى الصناعة والتجارة كانت معظمها أجنبية وكذلك ما زال حتى الآن كثير من رؤوس الأموال أجنبية فى كل من الإنتاجين الصناعى والتجارى . أما فى الإنتاج الزراعى فإحصاء توزيع الزمام حسب نوع الملكية فى إحصاء سنة ١٩٥٠ يشير إلى أن أطيان المصريين ٥١٠٥٩٧٦٨ فدان بينما أطيان الأجانب ٢١٥٧٨٣ فدان فالأجانب يمتلكون من الأطيان المصرية عدداً ليس بالقليل من الأفدنة[1] . وعليه فهذه الأموال الأجنبية المستثمرة فى البلاد تعطى للميزان التجارى أهمية بالغة ، وتجعل له أثر كبير فى التأثير على ميزان المدفوعات كما سيتبين فيما بعد .

المسئولون المصريون فى ذلك العهد يرعون مصلحة الإنجليز أكثر من الإنجليز أنفسهم :

وكأنى فى عرض بيان الميزان التجارى خلال السبعين سنة الماضية منذ سنة ١٨٨٤ حتى سنة ١٩٥٢ ، أؤكد القول بأنه كان من بين المسئولين المصريين ، من يراعى مصالح الإنجليز أكثر من الإنجليز أنفسهم . إذ أن ميزاننا التجارى أيام الاحتلال (قبل سنة ١٩٢٢) كان فى معظم الأوقات لصالح مصر وإليك بيان ذلك :

(١) ورد فى ص ١٥ إحصاء آخر لسنة ١٩٤٩ .

ملخص حركة تجارة مصر الخارجية من ١٨٨٤ – ١٩٣٧ مقرباً بملايين الجنيهات[١]

السنة	الصادرات	الواردات	السنة	الصادرات	الواردات	السنة	الصادرات	الواردات
١٨٨٤	١٣ر١	١٠ر٤	١٩٠٠	٢٠ر٠	١٨ر٢	١٩٢٠	٨٨ر٠	١٠٢ر٣
٨٥	١٣ر٠	١٢ر٩	١	١٨ر٨	١٨ر٣	٢١	٤٢ر٥	٥٥ر٧
٨٦	١٣ر٥	٩ر٧	٢	٢٠ر١	١٩ر٦	٢٢	٥١ر٤	٤٣ر٤
٨٧	١٣ر٢	١١ر٢	٣	٢١ر٦	٢٣ر٢	٢٣	٦٠ر١	٤٧ر٥
٨٨	١٣ر١	٩ر٨	٤	٢٣ر٨	٢٨ر٥	٢٤	٦٧ر٤	٥٢ر٢
٨٩	١٤ر٢	٨ر٩	٥	٢٤ر٥	٢٦ر٣	٢٥	٦٠ر٦	٥٨ر٨
٩٠	١٤ر٣	١١ر١	٦	٢٧ر٤	٣٣ر١	٢٦	٤٣ر٣	٥٢ر٨
٩١	١٥ر٧	١٢ر٠	٧	٣٣ر٢	٣٣ر٩	٢٧	٤٩ر٧	٤٩ر٠
٩٢	١٥ر٧	١٢ر٩	٨	٢٦ر٤	٢٩ر٣	٢٨	٥٧ر٦	٥٢ر٥
٩٣	١٦ر٦	١١ر٧	٩	٣٣ر—	٢٩ر٣	٢٩	٥٣ر٨	٥٦ر٣
٩٤	١٤ر٠	١١ر٣	١٠	٣٦ر٤	٣٦ر٥	٣٠	٣٢ر٩	٤٧ر٥
٩٥	١٥ر٣	١٢ر٧	١١	٣٦ر١	٣٤ر٥	٣١	٢٨ر٨	٣١ر٥
٩٦	١٥ر٥	١٣ر٥	١٢	٤٢ر٥	٣٧ر٥	٣٢	٢٧ر٧	٢٧ر٤
٩٧	١٥ر١	١٣ر٥	١٣	٤٣ر٤	٣٧ر٧	٣٣	٢٩ر٥	٢٦ر٨
٩٨	١٤ر٢	١٣ر٨	١٤	٣٠ر٩	٢٣ر٦	٣٤	٣١ر٦	٢٩ر٣
٩٩	١٧ر٤	١٦ر٠	١٥	٢٧ر٧	٢٠ر١	٣٥	٣٦ر٧	٣٢ر٢
			١٦	٣٨ر٢	٣٢ر٥	٣٦	٣٣ر٩	٣١ر٥
			١٧	٤١ر٦	٣٤ر٤	٣٧	٤٠ر٦	٣٨ر٠
			١٨	٤٦ر٨	٥١ر٨			
			١٩	٨٠ر٢	٤٧ر٦			

ومن هذا البيان الإحصائى يتبين أن ميزاننا التجارى ظل فى صالحنا طوال الفترة التى سبقت سنة ١٩٢٢ باستثناء عجز فى السنوات من ١٩٠٣ — ١٩٠٨، وفى سنة ١٩١٠، ١٩١٨، ١٩٢٠، ١٩٢١ . أى أن الميزان ظل فى صالح مصر.

(١) النشرة السنوية للتجارة الخارجية سنة ١٩٤٨ — ١٩٤٩ صحيفة ١٩ (بعد التقريب لملايين الجنيهات .

٢٨ سنة خلال تلك الفترة التى كانت فيها البلاد خاضعة للاحتلال الانجليزى البغيض وكان الميزان فى غير صالح البلاد لمدة عشر سنوات .

أما في الفترة بين ١٩٢٢ —١٩٣٦ وهى فترة عهد الاستقلال المقيد بالتحفظات الأربعة فكان الميزان فى صالح مصر أغلب سنوات تلك الفترة كما هو واضح من البيان السابق . (ص ١٣٥)

حتى إذا أنتقلنا إلى عهد الاستقلال التام حسب معاهدة سنة ١٩٣٦ والتى سميت فى خلال ذلك العهد معاهدة الشرف والاستقلال والصداقة أيضاً فظاهر من البيان الاحصائى السابق والبيان الوارد بصحيفة (١٣٥) أن الميزان التجارى للبلاد كان فى عجز مستمر خلال الستة عشر سنة المحصورة بين سنة ١٩٣٦ و١٩٥٢ باستثناء ثلاث سنوات هى ١٩٣٦ و ١٩٣٧ و ١٩٣٩ .

فإذا اتضح لنا أن انجلترا كانت تلعب الدور الهام فى تجارتنا الخارجية وأن معظم معاملاتنا الخارجية كانت دائماً معها وكانت هى العميل الأول لنا كما سبق الاشارة إليه ، أقول إذا اتضح هذا لتبين على أساس هذه الإحصائيات الرسمية أن من بين المصريين الذين تحملوا مسئولية البلاد خلال ذلك العهد يوجد ــ للأسف الشديد ــ من كان يراعى مصلحة الانجليز أكثر من الانجليز أنفسهم . ولما لا ؟ ! والإنجليز هم أصحاب الفضل الأول على معظم هؤلاء المسئولين ، ولن يطمئن الرجل منهم على كرسى الحكم إلا إذا قدم فروض الطاعة لهؤلاء الإنجليز ، وكأن الرجل يعمل جاهدا ، ما فى مصلحة المستعمر ، حتى يظل محتفظا بهذا الكرسى المسحور .

زيادة العجز أضعافا مضاعفة : ورغم استمرار عجز ميزان البلاد التجارى اثنتى عشرة سنة كما يظهر من الاحصاءات الواردة وكما ذكرت ، يلاحظ أيضاً فى نفس الاحصاء أن العجز فى ١٩٤٠ بلغ ثلاثة ملايين من الجنيهات فإذا به يزيد إلى ثلاثة أمثال فى السنة التالية ثم إلى اثنى عشر مثلا فى السنة التى تليها . وتميل الأرقام للهبوط فى ١٩٤٣ لتبدأ مرة أخرى فى الارتفاع السريع حتى سنة ١٩٥٠ . أما فى ١٩٥٣ فقد بلغ مقدار العجز أربع وعشرين مثلا لما كان عليه فى سنة ١٩٤٠ . حيث بلغ مقداره ٧٤ مليونا من الجنيهات تقريباً . الأمر الذى هدد اقتصاديات

البلاد تهديداً خطير ، وظلت آثاره السيئة باقية حتى وقتنا الحالى .

أخطاء حكام مفسدين يقع عبء اصلاحها على الشعب ويعانى آثارها اثنان وعشرين مليون نسمة . وهكذا يتحمل الشعب أخطاء حكامه الغابرين ، ويعانى من آثارها كثيرا من الحرمان وكثيرا من الفاقة أيضاً فينتشر الفقر والجهل والمرض بين الشعب حقبة طويلة من الزمان وكان من أهم المشاكل التى واجهت قادة الشعب فى العهد الحالى إصلاح أخطاء حكام استمرت نيفاً وسبعين عاما متعاقبة ، بعد أن حكم الشعب على هؤلاء الحكام الفاسدين بالتنحى الأبدى عن أمور البلاد التى أفسدوها وأفقروها واستنزفوا مواردها فى الداخل والخارج .

الطرق الشيطانية فى تهريب الأموال للخارج :

وإذا تعمقنا فى فحص ميزاننا التجارى قبل سنة ١٩٢٢ وبعدها حتى سنة ١٩٤٠ نلاحظ أن العجز الذى طرأ على الميزان خلال تلك الفترة ، فى السنوات التى أشرنا إليها سابقاً ، عجز ضئيل نسبياً ، بلغ أقصاه فى سنة ١٩٢٠ وسنة ١٩٣٠ عند هبوط ثمن القطن . وكان السبب الأساسى فى ظهور هذا العجز انخفاض ثمن المحصول الرئيسى الذى يمثل بين ٧٠ ـ ٨٧ ٪ من صادراتنا كما ذكرنا سابقا .

غير أنه ابتداء من سنة ١٩٤١ ـ ١٩٥٢ والعجز يزداد ، ويتضاعف ، كما يتبين من البند السابق ، لدرجة أنه بلغ ٢٤ مثلا لما كان عليه سنة ١٩٤٠ ، رغم أن أسعار القطن خلال معظم سنى تلك الفترة ، كان متحسنا ، بل بلغ سعر القطن فى بعض تلك السنوات أرقاما خيالية .

فبعد أن كان سعر الأشمونى مثلا سنة ١٩٣٩، ١٨ ريال ، بلغ السعر سنة ١٩٤٧ ٥٨,٨٥ ريال وسنة ١٩٥٠ ارتفع إلى ١٢٩,٦٥ من الريالات .

أما الكرنك فكان سعر القنطار سنة ١٩٤٠ ، ١٨ ريالا ، ارتفع إلى ٩٢ ريالا سنة ١٩٤٨ ثم إلى ١٣٧,٩٠ ريالا سنة ١٩٥٠ .

وكانت كمية الواردات قليلة خلال مدة الحرب العالمية الثانية ، نظرا لصعوبة النقل ولانشغال العميل الأول لنا (انجلترا) بويلات الحرب القاسية ، وتعرضها

للغارات الجوية ، وغيرها ، مما أثر فى إنتاجه وأثر فى صادراته أيضاً .

وعلى هذا يستطيع الباحث أن يسأل بألحاح عن أسباب زيادة الواردات على النحو المذكور فى ميزاننا التجارى ، وخاصة فى الفترة التى انشغلت فيها البلاد بالحرب فى فلسطين ، والفترة التى أعقبت إلغاء معاهدة ١٩٣٦ ، وبدأ فيها كفاحنا الشعبى لجلاء المستعمر الأمر الذى أوجد قلقاً وأدخل الرعب فى نفوس المستغلين وأعوان المستعمر وأعوان فاروق وغيرهم ، فأوجسوا من الشعب ويقظته خيفة ، وأخذوا يطرقون أبواب التهريب بشتى الطرق ، منها تهريب جزء كبير من الأموال لإيطاليا بحجة شراء أسلحة ، ظهر للجميع منها أنها فاسدة ، ولقد ثبت أن أسهل وآمن باب التهريب « فى نظر هؤلاء طبعاً » هو الاتفاق مع المصدرين الأجانب فى الخارج لرفع قيم سلعهم التى يصدرونها لمصر بزيادة صورية يدفعونها لمن يريد تهريب أمواله إلى الخارج مقابل عمولة معينة .

ولزيادة إيضاح هذه الطرق الشيطانية ، نفرض أن مصدرا فى انجلترا صدر بضاعة لزيد من الناس بمصر قيمتها ١٠٠٠٠ باون استرلينى ، فالمهرب أو وكيله يتفق مع المصدر فى انجلترا على تقدير هذه البضاعة فى الفاتورة بمبلغ ١٥٠٠٠ باون استرلينى مثلا ، والمهرب أو وكيله ، بمصر يعطى علما لزيد المستورد بمصر ، بذلك ويفتح زيد المستورد المصرى لأمر مصدره بانجلترا اعتمادا بمبلغ ١٥٠٠٠ باون استرلينى منها ١٠٠٠٠ من ماله الخاص ثمن البضاعة الحقيق و ٥٠٠٠ من مال المهرب ويستلم المصدر فى الخارج قيمة الاعتماد — بعد تصدير البضاعة طبعا — وقدره ١٥٠٠٠ باون استرلينى يأخذ منها ١٠٠٠٠ ثمن بضاعته والـ ٥٠٠٠ الباقية ، يستلمها المهرب أو عميله ، وبديهى أن المصدر فى الخارج يتقاضى عمولة نظير إتمام مثل هذه الصفقة .

أما مراقبة النقد فى وزارة المالية ، وكذلك إدارة التصدير والاستيراد ، قد أغفلتا هذا الاجراء قصدا أو بدون قصد ، وان كان الاحتمال الثانى أقل بكثير من الاحتمال الأول ، لأن التهريب اتخذ أرقاما كبيرة ومرتفعة ، وكانت البضاعة المستوردة يأتى بيانها فى الفاتورة بما يساوى الضعف فى كثير من الأحيان . ولماذا

لا يكون مثل هذا الاجراء بناء عن خطة مدروسة ، وخاصة أن المهربين ، جلهم كانوا من أصحاب النفوذ والسلطان أو ممن ينتسبون إليهم بأى صلة ، ومن الممكن القول أن الرشوة — التى كانت شعار ذلك العهد البائد — لعبت دورا خطيرا فى اتمام مثل هذه الصفقات من التهريب .

وهكذا عمد وشجع المسئولون فى ذلك العهد على نزح أموال البلاد للخارج ليضمنوا حياة رغدة ، إذا طردهم الشعب ، نتيجة سياستهم الخاطئة ، ونتيجة استنزاف أموال الشعب واغتصابها . وقد كانت نتيجة ذلك بعد أن تنبه رجالنا الحاليون ، أن صادروا أموال أسرة محمد على ، تلك الأسرة التى كانت أسبق الناس فى استنزاح ثروة البلاد للخارج .

صفقات وهمية :

وقد تجاوزت طرق التهريب هذه الحيل الشيطانية إلى حيل أخرى مكشوفة ، عندما اطمأن المهربون إلى المسئولين عن ذلك العهد ، وتجاهلهم هذه العمليات ، وذلك باتباع نظام الصفقات الوهمية . وإليك بعض ما نشر فى الصحف حول هذا الموضوع ، عندما اكتشف أمر المهربين وحيلهم(١) :—

تقوم نيابة التطهير بالاشتراك مع قسم مكافحة التهريب ببحث موضوع تهريب أموال مصرية كبيرة للخارج ، عن طريق صفقات وهمية ، كانت تعقد فى العهود الماضية .

وقد أرسلت إلى جميع الوزارات والمصالح الحكومية خطابات لمعرفة جميع الصفقات والعمليات التجارية ، التى قام بها أفراد معينون .

هذا ويرجح أن هذه الصفقات اتخذت ستاراً لعمليات تهريب غير مشروعة للخارج .

وقد كشفت اللجان ، التى شكلت لبحث هذا الموضوع ، عن صفقات كثيرة وهمية كانت تتخذ ستاراً لتهريب الأموال للخارج ، وسيكشف عنها بعد أن يتم التحقيق .

---

(١) الأخبار فى ١٩٥٣/١٢/٢٨ (حذفت الأسماء ليستمر الكتاب محافظا على صبغته العلمية) .

عروض ضخمة :

«وعلم مندوب «الأخبار» أن اللجنة التي شكلت في وزارة التموين لهذا الغرض قد أعدت تقريراً ذكرت فيه أنها تلقت من بعض هؤلاء الأفراد عروضاً ضخمة تبين أنها تنطوي على عمليات تهريب كبيرة ، واستطاعت الوزارة أن توقف هذه العروض في حينها .

ومما يذكر أن السمسار . . . . كان قد جاء إلى مصر في خلال الأعوام الماضية منتحلا صفة كبار رجال الأعمال ، ثم اتضح أنه لم يحضر إلا للاشتراك في عمليات التهريب للخارج ، فأبعد من البلاد .

هذا وقد كانت الطريقة المتبعة للتهريب أن تعقد صفقات وهمية في الخارج ، وتدفع قيمة أثمانها لحساب صاحب الصفقة في البنوك الخارجية ، ولا تورد البضائع المتفق عليها إلى مصر » .

محاولة علاجية فاشلة لأصلاح في الميزان نتيجة التلاعب في سوق القطن والاستهتار بالمعنويات : ونعود لميزاننا التجاري مرة أخرى لنلمس عيوباً متنوعة ومختلفة فأقول أن بعض الحكومات حاولت استدراك هذا الخطر ، ففكرت ابتداء من ١٩٥٠ تفكيراً جدياً في إيجاد علاج لهـــذا العجز الذي كان يهدد أرصدتنا الخارجية بالنفاد ، بأن عملت على خلق أسواق جديدة للقطن ، وتشجيع تصديره ، غير أن ، سوق القطن الحر ، لم ينج من تلاعب كثير من المسئولين ، وذلك بدخول مضاربين للبورصة من المحترفين وغير المحترفين . المنتمين لرجال السلطة همهم جمع المال الكثير في أسرع وقت ، ولو أدى ذلك إلى الأساءة بسمعة البلاد الخارجية ، التجارية والاقتصادية . وما هي سمعة البلاد في نظر هؤلاء ، أليست هـذه البلاد طوع أمرهم ، وكل مافيها مسخر لهم ، كل مافيها من ماديات ، ومعنويات أيضاً ؟ وتاجروا في مادياتها ، ومعنوياتها فسلبوا الأولى ، وأضاعوا الثانيـــة . أضاعوا الكرامة والشرف التجاري الذي يتمتع به شعب هذا الوادي ، والذي اكتسبه من قديم الزمان ، فأضاعهم الله ورد لشعب الوادي مادياته ومعنوياته . « فلا تهنوا ولا تحزنوا وأنتم الأعلون » .

أعود فأقول ، كيف تستطيع الحكومة تشجيع الصادرات ، وسوق القطن الحر ؛ تتقلب أسعاره تقلباً شديداً ، لا نتيجة العرض والطلب الصحيح وإنما نتيجة عرض صورى وطلب صورى ، وأعمال المضاربين المديدة للتلاعب فى الأسعار .
وهل يأمن مستورد فى الخارج مثل هذا السوق ، ويرى فى مصلحته التعامل معه ! ؟

كل ذلك عمل على صرف نظر المستوردين عن شراء قطننا ، مما زاد الطين بلة ، وجعل العجز فى الميزان يبلغ أقصاه فى نهاية فترة ذلك العهد .

وأحيل القارىء لمحاضر محكمة الثورة عند محاكمة بعض رجال الوفد ليقف على تفصيلات أوسع .

المضاربة والأرباح غير المشروعة واضطراب الأسعار الناتج من تدخل بعض أعوان رجال ذلك العهد فى البورصة :

ولقد لعبت المضاربة دوراً خطيراً فى سوقنا القطنى خلال معظم فترات ذلك العهد ، وخاصة فى آخر سنتين من العهد الغابر ، مما أساء كثيراً لكل من المنتج الأصلى للقطن ، وهو المزارع الفقير ، والمستأجر البسيط ، الذى يعتمد اعتمادا كليا على هذا المحصول ، كما أساءت المضاربة إلى سمعة البلاد ، وإلى الثروة القومية أيضا .

ويحضر أمامى ، وأنا أقلب أسعار القطن من سنة ١٩٢٠ إلى سنة ١٩٥٢ ، ذلك السعر الذى بلغ ١٩٨ ريالا للقنطار الواحد سنة ١٩٢٠ ، وهبط إلى ١٣٫٥ ريالا للسكلاريدس فى فبراير سنة ١٩٣١ . وقد أرسل أحد المصدرين بمصر إلى عملية بليفربول — عندما ألح الأخير على الأول شراء السكلاريدس بهذا السعر المنخفض — « من ذا الذى بلغ به الجنون فيقبل بيع القطن السكلاريدس بسعر ١٣٫٥ ريالا ! ؟

أما فى نهاية سنى ذلك العهد البائد ، فقد بلغ سعر الأشمونى ١١٤ ريالا للقنطار الواحد فى حين أن سعر الكرنك كان ٧٦ ريالا . الأمر الذى يظهر بوضوح لا يقبل الشك مدى تأثير المضاربة والبيع على المكشوف ، على الأسعار فيبلغ سعر القطن الأقل جودة والأقصر تيلة سعراً أعلى من النوع الذى يفوقه فى جميع هذه الصفات .

ومن الأمور التى تزيد فى مآسى المضاربة ، أن الأشمونى لم يصل لهذا السعر

إلا بعد أن انتقل من يد الفلاح ، زارعه وحاصده ، إلى يد التاجر الذى اشتراه فى أول الموسم بسعر متوسط ٦٠ ريالا فقط . وأنها لظاهرة تدعو إلى الأسف الشديد ، أن تخضع أسعار القطن ـ عماد الثروة فى البلاد ـ إلى تيارات لا نعدوا الحقيقة إذا وصفناها أنها مقامرة ، تيارات لا تستند إلى أنظمة البورصة ولا إلى أى نوع من أنواع المعاملات الحرة الشريفة . وكان معظم هذا التقلب الجنونى فى الأسعار ناتجا من تدخـــل بعض أعوان رجال ذلك العهد فى عمليات المضاربة ، لانتهاز فرصة الكسب غير المشروع ، على حساب سمعة البلاد وعلى حساب محصولها الأساسى عماد ثروتها .

سوء القطن كان حلبة للمقامرة : ومما يثبت ذلك أقوال رجال القانون وشهادة بعض المسئولين ، أمام محكمة الثورة ، أثناء محاكمة أحد المسئولين السابقين ، فقد لمسنا كثيراً من الأعمال غير المشروعة التى قام بها المضاربون للحصول على الكسب السريع غير المشروع أيضاً . وأقتطف من محضر إحدى جلسات محكمة الثورة ما يأتى ، ليتبين لنا مقدار استهتار المسئولين السابقين أنفسهم بالقانون ، ومدى التلاعب الذى حدث فى مقدرات البلاد الاقتصادية والمالية [1] .

ابتدأ حضرة المدعى مرافعته حول مسألة القطن ، ومما جاء فى مرافعة حضرته « ويؤخذ من التحقيقات فى هذا الشأن أن مسألة القطن فى سنة ٤٩ سادتها حالة شاذة ، فانقلبت مسرحاً للمضاربة غير المشروعة وجنى الربح غير المشروع بأساليب منافية للقانون . وبسبب قصور تشريع لائحة البورصة بدأت المناورات غير المشروعة ولو أدت إلى عواقب غير حميدة !

تزعم هذه المنـاورات فريق من التجار أطلق على نفسه فريق الـكورنر ، واحتـكر صنفاً من القطن متوسط التيلة وعمل على رفع أسعاره رفعاً مصطنعاً ، كل ذلك على حساب الزراع الصغار من المواطنين . . . »

ويشير حضرة المدعى بعد ذلك إلى احتـكار المضاربين للأشمونى مما جعل سعر

---

(١) راجع جريدة الجمهورية الصادرة فى ١٩ يناير ١٩٥٤ حول محاكمة فؤاد سراج الدين أمام محكمة الثورة .

القنطار الواحد يرتفع حتى وصل ١٥٤ ريالا . ويبين لنا كيف لجأ المضاربون إلى الاستناد لذوى النفوذ لتحديد حد أدنى ، ولتعديل لائحة البورصة وقد تم لهم ما أرادوا ، بتدخل الملك السابق وآخرين من كبار المسئولين وغير المسئولين .

وإليك ما قاله حضرة المدعى حول الخسائر التى تحملتها الدولة فى هـذا الموضوع الشائن :

١٥ مليون جنيه خسائر تتحملها الخزانة فى سنة واحدة نتيجة هذه المضاربات غير الشرعية : يقول حضرة المدعى « هذه السياسة الفاسدة حملت الخزانة خسارة ١٥ مليون جنيه فى سنة ١٩٥١ وخسارة ٧ مليون و ١٠٠ ألف جنية فى سنة ٥٢ . وأيد هذه الأقوال مندوب الحكومة والمختصون . ولم يقف الحال عند هذا الحد فقامت السلطات العامة مثل البنك الأهلى والسويسرى والعملاء فى الخارج تندد بأن سوق القطن بالاسكندرية أصبحت حلبة للمقامرة . كما ورد فى تقرير لجنة الشئون المالية بأسلوب لطيف. أن اللجنة تترقب العوامل المصطنعة فى سوق القطن وتلحظ التقلبات فى سعر الأشمونى هذه العوامل التى لا تبررها الأسس الاقتصادية وهذه كانت كارثة تهدد الاقتصاد المصرى ... »

وهذه نشرة البنك الأهلى العدد الأول سنة ٥٢ تقول : « أن أزمة بورصة العقود هى أهم حدث فى مصر فقد أثرت فى الطلب على القطن المصرى من الخارج ، وكذلك سياسة وضع حد أدنى هدد البورصة بالانهيار ، وقالت أن الحكومة تداركت فألغت الحد الأدنى . . »

نقص رصيدنا من العملة الأجنبية ، ٣٥ مليوناً من الجنيهات فى ستة شهور : ويتمم حضرة المدعى ما جاء فى نشرة البنك الأهلى فيقول « ثم أشارت النشرة إلى النقد الأجنبى فذكرت أن رصيد مصر من العملة الأجنبية زاد ٨ مليون جنيه فى النصف الأول من سنة ٥١ ونقص ٣٥ مليون جنيه فى النصف الثانى من السنة وهذا ناتج من نقص الميزان التجارى بالنسبة لقلة الصادر من القطن . »

سلوك شائن : « وكذلك أثير الموضوع فى مجلس الشيوخ فى ١٧ يوليو ٥١ بصدد مناقشة الحالة المالية العامة وقال الشيخ المحترم قاسم المصرى أن البورصة

ظهر فيهـا بعض المضاربين الذين سلـكوا سلوكا شائناً وذكر أن قصة القطن الأشمونى هزت البورصة المصرية وهذا واضح من أن القطن الأشمونى وهو أقل جودة من الـكرنك أكثر ارتفاعاً فى السعر منه » .

وقد أدى ذلك إلى تشويه مركزنا المالى وسمعتنا فى الخارج ، ثم تناول الشيخ المحترم سياسة الحـكومة بشأن وضع سعر للحد الأدنى للقطن ونقد هذه السياسة نقداً مراً ، وقال أنه لولا الظروف الخارجية ودخول أمريكا مشترية لولا هذا لـكانت الـكارثة محققة ، وتناول الشيخ تدخل الحـكومة فقال أن تدخلها جاء بغير مبرر ولا مسوغ .

تدخل الحـكومة أدى إلى أسوأ النتائج على الاقتصاد القومى : وقد أشار حضرة المدعى إلى مناقشة موضوع القطن عند بحث مشروع ميزانية ٥٢ بقوله : « أثير الموضوع فى سنة ٥٢ فى مشروع الميزانية ، وتعرض هذا المشروع لمشكلة القطن ويظهر منـه نقص الصادرات بما يقدر بمبلغ ٢٨ مليون جنيه ، وورد فى المشروع أن هذه النتيجة محتومة لـكساد الأسواق الداخلية وعدم انتظام سوق القطن التى استبدت بهـا روح غريبة قلبت فيها الأوضاع . وضاع التوازن بين الأسعار بشـكل أخاف المتعاملين كما أن تدخل الحـكومة بوضع سعر أدنى وهمى أدى إلى أسوأ النتائج على الاقتصاد القومى . »

نقص صادراتنا من الأرز نتيجة عدم اتباع سياسة إروائية بعيدة المدى :

فإذا تركنا هذه المساوىء ، التى أتيت على بعضها ، حول القطن لننتقل لتحليل بعض صادراتنا الأخرى ، نلاحظ كثيراً من العيوب . فمثـلا بلغ قيمة الصادر من الأرز سنة ١٩٤٨ — ١٦,٠٩٨,٩٧٦ جنيها أى حوالى ١٢٪ من مجموع صادرات البلاد ، وكان تصديره فى تلك السنة فى المقام الثاني ، إذ أعقب تصدير القطن . وليت الحالة استمرت على ذلك ، وإنما منذ ذلك العام ضعف وتضاءل المحصول وذلك بسبب هبوط منسوب الفيضان . الأمر الذى أشرنا إليه فى ص ٤٦ والذى كان من الممكن تفاديه باتباع سياسة إروائية

سليمة [١] . وكان لنتيجة تضاؤل المحصول ، أثر مباشر فى تقليل صادراتنا منه تدريجيا حتى هبط قيمة ما صدر منه سنة ١٩٥١ إلى ١٤ مليونا من الجنيهات . ولم تكن سنة ١٩٥٢ بأحسن حظ من سابقتها فى محصول الأرز أو صادراته . فلقد هبط مقدار ما صدر منه خلال تلك السنة كمية وقيمة ، فقدرت صادراتنا بمقدار مليونا واحدا من الجنيهات فقط نتيجة للهبوط الشديد فى منسوب الفيضان ولو اتبعت سياسة أروائية سليمة بعيدة المدى ، ما تعرضت البلاد لهذه الخسائر الناتجة من نقص غلة الأرز ومن نقص صادراته . وكانت نتيجة أخطاء ذلك العهد الشكوى المستمرة من ضآلة محصول الأرز وعدم كفايته للاستهلاك المحلى ، بعد أن استلم رجال نهضتنا الحالية زمام الأمر . وقد انتهز الرجعيون ذلك لاثارة الإشاعات المغرضة حول عدم وجود أرز فى البلاد على يد رجال الثورة . وهكذا يواجه رجال عهدنا الحاليين مشاكل وأخطاء حكام سبقوا غير مخلصين ، ويواجهون مشاكل تموينية ، بجانب مشاكل عجز الميزان التجارى وبجانب هذا وذاك اخماد الفتنة التى أثارتها بعض هذه الاشاعات المفترية الكاذبة .

بعض عناصر الواردات :

فإذا انتقلنا من تحليل نقص الصادرات — من هبوط سعر القطن وعدم الاستقرار فى البورصة ، وانخفاض محصول الأرز وغير ذلك مما لم يتسع المجال لتفصيله — لفحص وارداتنا ، فقد يخيل للباحث أنه ربما تكون زيادة الواردات عن الصادرات ناتجة عن شعور المسؤلين حينذاك بحاجتنا الماسة للمكائن والآلات والمواد اللازمة لخلق صناعات جديدة أو انشاء صناعات انتاجية ! أقول ربما يتراءى لنا ذلك ، فنسلم جدلا أنه سبب يبرر زيادة الواردات عن الصادرات بصفة مؤقتة ، لأن مثل هذه السياسة ستعمل فى وقت قريب على زيادة الإنتاج الصناعى وجعله مساويا أو يفيض عن الاستهلاك المحلى ، مما يغنينا عن استيراد كثير من هذه المنتجات فى المستقبل ومما قد يؤدى إلى إصدار الفائض منها ، فتقل بذلك كفة الواردات وتزيد كفة الصادرات ، ويتعادل الميزان أو يصبح فى صالحنا . وبذلك نكون قد حققنا كثيرا من الأغراض واكتسبنا كثيرا من المنافع

(١) سيأتى تفصيل ذلك فى الجزء الثانى لهذا البحث إن شاء الله

وزادت ثروتنا القومية وزادت الموارد فى الداخل والخارج .

ولكن أنى لنا ذلك ـ والمسئولون خلال ذلك العهد ، بينهم وبين سبل تقدم هذا الشعب عداء مستفحل ، حسب المصالح المشتركة لمن يعاونونه . .

سياسة الاستيراد الإنشائية : والحكم السليم لسياسة الاستيراد أو عليها مرهون بالأصناف المستوردة ومقدار فائدتها للاقتصاد القومى فى الدولة التى تستوردها . فإذا كان الاستيراد لغرض تنمية الاقتصاد وتقوية الطاقة الإنتاجية كانت سياسة سليمة ومثمرة ، أما إذا كان الاستيراد للاستهلاك غير الضرورى أدى إلى نتائج سلبية .

رجال أقوال لا أفعال :

ومصر هى أحوج البلاد فى اتباع سياسة استيراد سليمة ومثمرة ، لشدة حاجتها إلى عدد كبير من سلع الإنتاج والآلات . وقد لمس المسئولون ذلك سنة ١٩٤٥ لأن الحرب كانت قد حالت دون تجديد المرافق العامة والآلات الصناعية فوضعوا المناهج ورسموا الخطط لاتباع سياسة الإستيراد الأنشائى . ولكن عند التنفيذ « وعندئذ تسكب العبرات » تناسوا هذه السياسة السليمة فى كثير من السلع المستوردة . وضاع الجانب الأكبر من أرصدتنا الإسترلينية فى شراء الكماليات والمواد غير الضرورية . وما كان أحوجنا لرسم خطط صحيحة والقيام بتنفيذها بأمانة واخلاص الأمر الذى جعل الباحثين والشعب أيضاً يلمس أن رجال ذلك العهد الزائل كانوا رجال أقوال لا أفعال .

القمح يأتي فى المقام الأول لواردات مصر الزراعية :

وعند التعمق فى بحث أصناف الواردات ، نجد أمورا أخري أغرب من الخيال ، نجد أن مصر التى موهوا عليها وادعوا أنها زراعية تستورد القمح بكميات كبيرة ، وكبيرة جداً فستورد منه فى سنة ١٩٥١ مليون طن تبلغ قيمته ٣٤ مليونا من الجنيهات .

وتستورد منه أيضا فى ١٩٥٢ ما قيمته ٣٢ مليون جنيه وهو مبلغ يمثل نصف مقدار العجز فى الميزان التجارى فى كل من السنتين ، تقريباً هذا عدا دقيق

القمح الذى نستورده بكثرة أيضاً ، فقد استوردنا منه عام ١٩٥٢ مثلا ما قيمته ٧١٥٠٦٧٥ جنيه .

الأمر الذى لو تدورك منذ البداية ، بعمل اللازم لاتساع الرقعة الزراعية ، وإدخال تحسينات زراعية ، لما حدث مثل هذا المحظور .

ولقـد حاول المسؤلون عن ذلك العهد تدارك الأمر منذ سنة ١٩٣٩ بطرق مؤقتة ، منها التدخل الشديد فى تجارة الصادرات ، وذلك بالحصول على ترخيص إذا ما أريد تصدير بعض الحاصلات . وقد روعى عدم اعطاء هذا الترخيص إلا إذا وجد فائض . « سيأتى فى (ص ١٤٨) الملاحات التى اتبعت »

الأسمدة تأتى فى المقام الأول لوارداتنا الصناعية سنة ١٩٥١

وأما الأسمدة فقد استوردنا منها ٦١٥٫٠٠٠ طنا فى سنة ١٩٥٠ بلغت قيمتها ١١٫٢ مليونا من الجنيهات . أما فى سنة ١٩٥١ فاستوردنا ٥٥٧٠٠٠ طنا وبلغت قيمتها ٢١٫٢ مليونا من الجنيهات (وذلك رغم أن الـكمية المستوردة أقل منها فى السنة الماضية ، ولـكن ارتفاع أسعار الأسمدة أدى إلى ارتفاع قيمة المستورد منها) .

وأذكر القارىء ، ما قلته فى بحث الأنتاج الصناعى ، من أمكان قيام كثير من الصناعات ومنها صناعة الأسمدة ، والتى لو نفذ مشروع توليد الـكهرباء من خزان أسوان ، لقامت صناعات عديدة وصناعة الأسمدة أيضا . الأمر الذى لو تم لـكان له أثر كبير فى تقليل استيراداتنا من هــــذه المواد ، وتقليل العجز فى الميزان أيضاً .

<u>مثالان ، اثنان :</u> أحدهما ناتج عن التقصير فى الأنتاج الزراعى ، والآخر ناتج عن التقصير فى الأنتاج الصناعى ، يثبتان الأضرار التى لحقت بالبـــلاد من هذا التقصير فى تجارتها الخارجية ، أضف إلى ذلك آثارا أخرى سيئة لحقت بالبلاد فى انتاجها القومى وثروتها القومية وثروة الأفراد .

<u>الـكماليات :</u> أما عن وارداتنا من الـكماليات فحدث ولا حرج ، ولو رغبت ذكر بيانات من الأحصائيات لاحتاج ذلك إلى عدد ليس بالقليل من صفحات هذا الـكتاب . وأكتفى بما ورد سابقا ، بعد أن أضيف إلى ذلك ما ورد أيضا بتقرير

مجلس أدارة بنك مصر عن سنة ١٩٥٠ بخصوص ذلك فى الصحيفة التاسعة :

« أن موازنة الميزان التجارى ضرورة لاغنى عنها . إلا أن الظروف الحاضرة قد تبرر التوسع فى الاستيراد بشرط أن يكون مقصوراً على الضرورى من المواد الانتاجية كالماكينات والخامات وبعض السلع اللازمة لزيادة الانتاج الزراعى والصناعى ، وألا يتناول الكثير من أدوات الزينة والترف التى نستوردها الآن . فنحن نتساءل : « هل من الضرورى أن نشجع استيراد تلك المقادير الكبيرة من أرق وأغلى أنواع السيارات ، حتى ازدحمت بها طرقات القاهرة والاسكندرية والمدن الأخرى بصورة جعلت تنظيم المرور فى هذا البلد صعبا عسيرا ؟ » .

« وهل من الضرورى أن نستورد تلك الكميات من الخضروات والأغذية المحفوظة مع أن فى استطاعتنا أن نزيد من إنتاج الخضروات فى بلادنا بل فى استطاعتنا أن نصدر منها غير قليل فى الأوقات الملائمة إذا نحن اهتممنا بزراعة الجيد منها ، ونظمنا تسويقها وأعددنا لها برنامجا محكما للتصدير ؟ » .

العلاجات المؤقتة الأخرى : ومنذ ذلك الوقت وتتوالى العلاجات المؤقتة غير الحاسمة العلاج أثر العلاج ، ولكنه ، يزيد من الحالة ارتباكا لأنه علاج لم يبن على أسس وقواعد مدروسة أو سليمة . وأسرد بعض هذه المحاولات بشكل سريع .

صدر القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٣٩ لتنظيم المعاملات النقدية الأجنبية . ثم تدخل الحكومة فى فرض الرقابة على تبادل النقد الأجنبى وتدخلت فى السوق مشترية للقطن . وتهبط الأسعار فتزيد الحالة سوءاً . فتعطل البورصة . وأخيراً تتفق مع بريطانيا أن تشترى ما يعرض عليها حتى آخر أبريل ١٩٤١ من محصول قطن موسم ١٩٤٠ — ١٩٤١ على أن تتحمل بريطانيا وحدها خسارة هذه العملية ، أن حدثت خسارة ، أما فى حالة الربح فتقاسمها الحكومة المصرية ، التى توزع هذا الربح على المزارعين الذين باعوا القطن للحكومة الانجليزية .

وفى سبتمبر سنة ١٩٤٢ يصدر الأمر العسكرى بتحديد مساحات القمح والشعير بألا يقل عن ٥٠٪ من المساحة المنزرعة فى شمال الدلتا وعن ٦٠٪ فى بقية البلاد .

ويعدل بعد ذلك ، وبحدد مساحة القطن بنسبة ٢٢٪ فى بعض الجهات و١٥٪ فى بقية الجهات .

كانت البلاد على شفى افلاس اقتصادى مخيف :

ولم ينج الاحتياطى العام من تدخل الدولة ، وذلك بالقانون رقم ٩٠ سنة ١٩٤٤ الذى يخول وزير المالية فى أن يأخذ ثمانية ملايين من الجنيهات ، حيث استقلت الدولة بشراء القطن الخاص بموسم ١٩٤٢/٤٣ ، والذى خصص لتمويلة عشرون مليوناً من الجنيهات ، بأخذ هذه الملايين الثمانية وأصدار قرض باثنى عشر مليونا الباقية . وتوالى تدخل الدولة ، حتى غدت اقتصاديات البلاد ابتداء من ١٩٣٩ تحت أمر تصرف الحكومة ، بجانب أوامر الحكومة صاحبة الجيش المحتل . مما أنهك موارد البلاد الداخلية وأصبحت على شفى أفلاس اقتصادى مخيف يقضى على الأخضر واليابس والصالح والطالح ، حتى امتدت يد العناية الإلهيـة وقضت على الطالح وأبقت وحافظت على الصالح بثورتنا الشعبية المباركة ، وصدق قول الله تعالى « فأما الزبد فيذهب جفاءا وأما ما ينفع الناس فيمكث فى الأرض » .

اختلال الميزان مع العميل الأول : فإذا ما انتقلنا من معالجة بعض الصادرات والواردات ، لمعالجة التغيرات الكبيرة التى حدثت بخصوص تجارتنا الخارجية مع بعض الدول ، وخاصة مع انجلترا ، العميل الأول لقطننا ومعظم صادراتنا ، والمورد الأول لنا أيضاً ، نرى أن الاختلال فى ميزاننا التجارى معها كان مستمراً وازداد العجز سنة بعد أخرى، وبالصحيفة التالية بيان تجارتنا الخارجية مع انجلترا من سنة ١٩٤٩ إلى ٥٢ .

ومن هذا البيان يظهر مقدار العجز فى الميزان التجارى مع بريطانيا ، الذى بلغ سنة ١٩٥٢ نحو ثمانية أضعاف ما كان عليه فى سنة ١٩٥٠ وسنة ١٩٥١ ، الأمر الذى يجب التيقظ إليه .

سياسة بريطانيا نحو القطن المصرى :

والحقيقة أن بريطانيا منذ وقت بعيد اتبعت سياسيتين ، نحو القطن المصرى الذى كان وما زال لوقت قريب أهم صادرات مصر إليها . السياسة الأول هى

الميزان التجارى مع انجلترا من سنة ١٩٤٩ — ١٩٥٢ بملايين الجنيهات والنسبة المئوية للصادرات والواردات معها

السنة	الصادرات	الواردات	تعداد العجز	نسبة الصادرات في المائة	نسبة الواردات في المائة
١٩٤٩	٢٣	٣٨	١٥	٪ ١٧	٪ ٢١
١٩٥٠	٣٨	٤١	٣	٪ ٢٢	٪ ٢٠
١٩٥١	٣٩	٤٢	٣	٪ ١٩	٪ ١٥
١٩٥٢	٧	٣٠	٢٣	٪ ٥	٪ ١٤

تقليل اهتمامها بالصناعة القطنية كما أشار عليها كثير من رجال الاقتصاد الانجليز الذين رأوا أن الصناعات القطنية نمت بشكل محسوس فى الأسواق التى كانت تعتمد عليها فى تصريف صناعاتها القطنية . أما السياسة الثانية ، فهو عدم الاعتماد كليا على القطن المصرى والتماس سوق آخر لهذه المادة الخام فاعتنت بزراعة القطن فى أرض الجزيرة بالسودان منذ سنة ١٩٢٤ كما اعتنت بنفس هذا المحصول فى مناطق أخرى ، لتكون فى غنىً عن القطن المصرى ، ولتستطيع التحكم فى اقتصاديات مصر . وذلك بتوقفها على شراء القطن إذا لزم الحال الأمر الذى وقع فعلا وظهر جلياً إبان الحركات الوطنية الأخيرة بمنطقة القناة وكما يثبت ذلك الجدول المذكور أعلاه ، الذى يشير إلى انخفاض الصادرات لبريطانيا من ٣٩ مليون جنيه سنة ١٩٥١ إلى ٧ مليون جنيه سنة ١٩٥٢ . ومما يثبت هذه السياسة أيضاً مراجعة مشتريات بريطانيا لقطننا قبل سنة ١٩٢٤ وبعدها ، فلقد بلغ ما اشترته بريطانيا من قطننا سنة ١٩١٢ حوالى نصف المحصول ٤٦ ٪ أما سنة ١٩٢٩ فبلغ ٣٤ ٪ فقط وأخذت مشتريات بريطانيا من القطن تقل تدريجياً لاتباعها السياستين المذكورتين حتى بلغت سنة ١٩٣٨ نحو ٣٠ ٪ من المحصول وسنة ١٩٥١ حوالى ٢٣ ٪ أما سنة ١٩٥٢ وهى السنة التى ظهرت فيها الحركات الوطنية بالقناة ، كما قلت فنقصت مشترياتها إلى ٣ ٪. الأمر الذى كان له كبير

الأثر فى تجارتنا الخارجية وفى الضيق الاقتصادى الذى حل البلاد .

موارد البلاد تحت أمر الدولة الصديقة وتأثير ذلك على زيادة عجز الميزان :

وفى خلال الحرب العالمية الثانية ، وبموجب معاهدة الصداقة كما سميت «معاهدة ١٩٣٦ المشئومة » ، وضعت تحت أمر انجلترا جميع موارد البلاد . وقدم لها ولحليفاتها ما لدينا من الأغذية والمحصولات بسخاء ، وبالجملة وضعت موارد البلاد تحت تصرف الإنجليز وحلفائهم ، فبادر أعوان المستعمر وأذنابه ، بمده بما يحتاج من الخدمات والمساعدات المادية والمعنوية ، وأصبحت جيوشه تقطن أفخم المبانى فى عواصم القطر ، بين السكان الآمنين ، مما عرض هؤلاء الآمنون لغارات رومل وقد زود المستعمر بقانون الأحكام العسكرية لتسهيل استيلائه على ما يرغب . وأصبحت مصر وثروتها وإنتاجها وجهود أبنائها وأقواتهم تحت إشارة الجيوش المحتلة ، التى لم تترك لنا سوى الفتات . الأمر الذى أدى إلى عدم كفاية الإنتاج المحلى لاستهلاك البلاد ، فرفع أسعار الضروريات ، وأنهك العامل والفلاح والموظف وذوى الدخل المحدود . مما أدى إلى استيراد القمح والمواد الغذائية من الخارج حتى لا تتعرض البلاد لمجاعة ، وكان القمح من أهم وارداتنا ــ على النحو الذى وضحناه ــ الأمر الذى زاد كفة الواردات ، فأدى لزيادة العجز فى الميزان ، ومما عمل على زيادة هذا العجز أيضاً ، استيلاء المحتل على معظم منتجات البلاد الأخرى ، فنقصت كفة الصادرات .

وعود بالوفاء إذا كسب الحليف الحرب (الأرصدة الاسترلينية) : والثمن الذى قبضته مصر نظير هذه التضحيات صكوكا على الخزانة البريطانية تستحق الدفع فى الوقت وبالوسيلة التى تراها الحكومة البريطانية ، وهكذا تحملنا وطأة الغلاء والتقشف من قلة المنتجات ، التى استولى المحتل على معظمها . حتى الواردات كانت تحت أمر المستعمر ، وبالإضافة إلى ذلك تعرض الآمنون لخطر الغارات الجوية كما ورد ، فما ثمن كل هذه التضحيات ؟ ! الثمن وعود بالوفاء ، وصكوك على مدين كان مصيره فى يد القدر .

ومرت السنون وإذا بالحليف ينتصر ، وإذا بالمدين المنتصر يتلمس الطرق

الملتوية التي اشتهر بهـا في الحيلولة دون سداد هذا الدين الذي وعد به ، وتلك الصكوك التي قدمها لنا في أيام محنته ، وإذا بادعاءات باطلة تظهر هنا وهناك وتجول وتصول في انجلترا وفي أقصى الغرب ، وفي مجلس العموم البريطاني تزعم أن بريطانيا قد حمت مصر من العدوان الإيطالي — الألماني . ونسوا أو تناسوا أن بريطانيا عرضت مصر الآمنة لهذا الغزو ، ونسوا أو تناسوا أن الآمنين في كل من الاسكندرية ولندن باتوا سهادى في المخابئ . ومنهم من هاجر مسكنه ، وخلف وراء ظهره أمواله ومتاعه ناجياً بنفسه . ونسوا أو تناسوا وطأة الغلاء التي اكتوينا بنارها سنين طوالا ، لنقدم قوتنا وإنتاجنا لهم ، ونسوا أو تناسوا أيضاً قلة صادراتنا الناتجة عن استهلاكهم لهذه المنتجات ، وعجز ميزاننا واستنزاف ثروة البلاد للخارج لسد هذا العجز !؟

وأخيراً وبعد أن خرجت مصر من منطقة الاسترليني في ١٤ يولية ١٩٤٧ بلغ مجموع مالها بذمة انجلترا ٣٥٦ مليوناً من الجنيهات الاسترلينية منها ٢٦ مليوناً من الجنيهات رقم ١ وهو الحساب الذي يشمل المبالغ المفرج عنها والتي تستعمل فقط في الدفع للبلاد التي تقبل التعامل بالجنيه الاسترليني ، والباقي وقدره ٣٣٠ مليوناً من الجنيهات في الحساب رقم ٢ وهو الحساب المجمد . وفي يونيه ١٩٤٨ بلغ ما تجمد لمصر على بريطانيا ٣٤٧ مليون جنيه على أن يسدد على أقساط . وقد بلغ ماسددته حتى ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٥٢ ما قيمته ١٧٧ مليون جنيه أي بمعدل ٣٣و٧ مليون جنيه سنوياً .

<u>ثمانين مليوناً من الجنيهات الاسترلينية معلقة</u> : وفي سنة ١٩٥١ وقعت الحكومة المصرية اتفاقاً نهائياً مع المدين « انجلترا » على أن يسدد هذا الدين على أقساط سنوية لمدة اثنتي عشرة سنة وقد تجاهلت الاتفاقية ٨٠ مليوناً من الجنيهات الانجليزية وتركتها معلقة يمكن الاتفاق عليها فيما بعد . والواقفون على بواطن الأمور يؤكدون أن هذا المبلغ تنازلت عنه الحكومة المسئولة في ذلك الوقت ، ولكنها كانت ضعيفة لدرجة أنها لم تتمكن من مواجهة الرأي العام بهذه الحقيقة . وأظن أن هذه الحكومة ادعت أنهـا حكومة الشعب ؟ ! فلماذا لا يواجه حكام

الشعب الرأى العام بالحقائق حلوها ومرها ليكونوا على بينة من أمرهم . ؟

ميزان المدفوعات :

وهو ما يسمى بالميزان الحسابى ، وهو يمثل الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة . وكما ورد سابقاً ، أن هذا الميزان يتأثر تأثراً كبيراً بالميزان التجارى خاصة بالنسبة للبلاد التى ليس لها أموال مستثمرة فى الخارج ومنها للأسف مصر. وعليه فلا يوجد غرابة فى الأمر لو علمنا أن ميزان مدفوعاتنا كان فى عجز مزمن مستمر مجارياً بذلك تأثير العجز فى ميزاننا التجارى ، وهذا العجز فى ميزاننا الحسابى الذى ابتليت به البلاد ، لم يكن مساوياً نفس العجز فى الميزان التجارى لوجود بعض الإيرادات التى نحصل عليها من التجارة العابرة « الترانسيت » والتأمين ، ورسوم المرور فى قناة السويس ، وغير ذلك من الإيرادات الأخرى .

ويشير إلى هذا العجز المزمن تقرير مجلس إدارة البنك الأهلى:(١) « ويستدل من متابعة تطور ميزان المدفوعات منذ سنة ١٩٤٦ على أن هناك عجزا مزمنا وذلك باستثناء سنة ١٩٤٩ التى أسفرت عن فائض قدره ٥ ملايين جنيه لاعادة تقويم ما بحوزتنا من بعض العملات الأجنبية على أثر تخفيض الجنيه المصرى . وفى السنوات الثلاث أو الأربع التى تلت انهاء الحرب العالمية الثانية كان أحداث عجز فى الميزان الحسابى خير وسيلة لتخفيض الأرصدة الاسترلينية الطائلة التى تراكمت خلالها لا سيما وان الحاجة كانت ماسة لإصلاح جهاز الإنتاج وتعويض النقص فى الآلات والمعدات . غير أن أرصدتنا الإسترلينية قد تناقصت منذ ١٤ يوليو ١٩٤٧ بما يناهز ١٣٠ مليون جنيه . أى بمعدل سنوى قدره ٢٩ مليون جنيه تقريبا . ولا شك فى أن توالى العجز فى الميزان الحسابى من عام لآخر أمر يدعوا إلى التفكير ويجدر بنا أن نعمل على إعادة التوازن فى معاملاتنا الخارجية بقدر المستطاع . لاسيما وأن الاتفاقات المالية المعقودة مع المملكة المتحدة قصرت مقدار ما يفرج عنه من الأرصدة المجمدة فى الحساب رقم (٢) على مبلغ ١٥ مليون جنيه سنويا حتى سنة ١٩٦٠ ...

---

(١) كلمة رئيس مجلس إدارة البنك فى ٢٦ مارس ١٩٥٢ .

«ومن هنا وجب العمل المتصل على زيادة الصادرات وتنمية الدخل من الخدمات وغيرها من عناصر الإيرادات غير المنظورة . إلا أن تحقيق التوازن الاقتصادى والمالى يستلزم حتما المبادرة إلى اتباع سياسة جديدة بشأن الاستيراد يراعى فيها التفرقة بين الضرورى والكمالى بقدر الإمكان » .

هذا واكتفى بذكر احصاء مبسط يشير لمقدار عجز ميزان مدفوعاتنا خلال السنوات الثلاث التى تنتهى بسنة ١٩٥٢ مع ذكر العجز فى الميزان التجارى أيضاً لأمكان عمل مقارنة .

تطور عجز ميزان المدفوعات والميزان التجارى بملايين الجنيهات (+ زيادة — عجز)

السنة	ميزان المدفوعات			عجز الميزان التجارى
	النصف الأول	النصف الثانى	مجموع العجز	
١٩٥٠	— ٤٥ر٤	+ ١١ر٤	— ١٤	— ٣٦ر٣
١٩٥١	+ ١٢ر٢	— ٣٢	— ١٩ر٨	— ٧٦ر٥
١٩٥٢	— ٣٠ر٥	— ٢٤ر٥	— ٥٥	— ٧٣ر٧

اختلال مدفوعاتنا الخارجية : ويتبين من هذا الاحصاء وجود العجز المستمر فى ميزان المدفوعات بشكل ينذر بكثير من الأخطار التى أشرنا لبعضها سابقا ، ومن هذه الأخطار إنقاص أرصدتنا من العملات الأجنبية الهامة كالاسترلينى والدولار . وهذا ما حدث بالفعل ، إذ أن العجز فى ميزان المدفوعات الذى بلغ فى سنة ١٩٥٢ نحو ثلاثة أمثال ما كان عليه فى سنة ١٩٥١ ونحو أربعة أمثال ما كان عليه فى سنة ١٩٥٠ يظهر لنا مدى اختلال مدفوعاتنا الخارجية فى تلك السنة (١٩٥٢) مما أدى إلى تناقص أرصدتنا بمقدار ٤٣ مليون جنيه استرلينى و ٤٥ مليونا من الدولارات .

وقد اضطر البنك المركزى إلى بيع ما قيمته ٤ مليون جنيه تقريباً من أرصدتنا من الدولارات وذلك لتغذية أرصدتنا الإسترلينية التى كانت قد أوشكت على النفاد[1] .

(١) تقرير البنك الأهلى المصرى المقدم للجمعية العمومية العادية الثالثة والخمسين المنعقدة فى ٢٥ مارس ١٩٥٣ .

كما أن تزايد العجز مع منطقة الدولار كان بسبب فتح اعتمادات حكومية كبيرة لاستيراد القمح [1] (وقد أشرنا لذلك سابقا) .

تبذير السياح المصريين فى الخارج وأثره على ميزان المدفوعات : وأنه لمن الغرابة حقا أن تكون السياحة ، بالنسبة لنا خسائر وديون تزيد عبء ميزان المدفوعات بدلا من أن تكون أرباحا فى صالح الميزان . فبلادنا التى يؤمها السائحون من جميع أقطار العالم دون استثناء ليتمتعون برؤية مهد الحضارة وآثار القرون الأولى ، وليأنسوا مدة اقامتهم بشعب كريم الأخلاق ، حسن السيرة ، طيب السريرة يسيء لهذه البلاد التى هذه بعض صفاتها وصفات قاطنيها شرذمة من الناس على رأسهم فاروق ، الفاسد الفاجر . الأمر الذى جعل السائحين يغيرون وجهتهم بدلا من المغامرة بشرف عائلاتهم فى بلاد اشتهر فيها ملكها بخطف النساء . الأمر الذى يقلل مورد البلاد من هذا العنصر الفعال فى ميزان مدفوعاتنا ، فقد ثبت أن ما أنفقه السياح الأجانب فى مصر من سنة ١٩٤٩ حتى منتصف ١٩٥٢ لا يتجاوز نصف مليون جنيه فقط .

ومما زاد الطين بلة وجعل وجه الغرابة واضحاً إسراف السياح المصريين فى الخارج أسرافا بلغ حد الجنون . وجعل قول الله الكريم ، ينطبق عليهم « إن المبذرين كانوا إخوان الشياطين » أسرافا وجه إليهم انتقاد الناس فى الخارج وفى الداخل أيضا ، فقد ثبت من الإحصائيات أن ما أنفقه السياح المصريون فى الخارج فى بريطانيا والبلاد الأوروبية وغيرها خلال نفس الفترة المشار إليها ، (من سنة ١٩٤٩ إلى منتصف سنة ١٩٥٢) ٤٢ مليونا من الجنيهات .

---

(١) وقد أشار المرجع السابق لتأثير استيراد القمح . ويرجع تزايد العجز مع منطقة الدولار إلى فتح اعتمادات حكومية كبيرة لاستيراد القمح فما زلنا نعتمد على العالم الخارجى وبخاصة منطقة الدولار فى الحصول على شطر كبير من استهلاكنا من القمح . الأمر الذى تنبهت له الحكومة أخيراً (يعنى حكومة العهد الحاضر) إلا أنه لا ينتظر أن تحقق مصر اكتفاء ذاتياً فى القمح قبل انقضاء فترة طويلة . ومن ثم يتعين علينا الاحتفاظ برصيد من العملات الحرة حتى نستطيع مواجهة أى عجز محلى كبير فى الحبوب أو عند حدوث تقلبات واسعة المدى فى الأسعار » .

وما يغنمهم من هذا الانفاق . . ؟ انهم ينفقون أموالا لم يكدوا ولم يكدحوا في تحصيلها أموالا استنزفت من عرق الشعب . . . !!

ومن ذلك يتبين أن مورد السياحة ، والذى يعتبر فى عهدنا الجديد الآن من الموارد الهامة لتساوى ميزان المدفوعات ، أسيء استعماله وكان نتيجة ذلك خسائر فى المدة المشار إليها قدرها ٤١٫٥ مليونا من الجنيهات .

وهكذا كانت البلاد طوال ذلك العهد الفاسد ، تحت رحمة شرذمة من الناس تجرد كثير منهم عن جميع صفات الرحمة والإنسانية . الأمر الذى وجب محاسبتهم حسابا قاسياً .

نقص أرصدة مصر الخارجية : وكان من نتيجة العجز فى ميزان مدفوعاتنا هو نقص أرصدتنا الخارجية . وقد نوهت عن ذلك سابقاً . غير أنى أرى وجوب تسجيل الجدول الآتى الذى يشير إلى التغير فى أرصدتنا الخارجية من سنة ١٩٥٠ — ١٩٥٢(١) .

	آخر سنة ١٩٥٠	آخر سنة ١٩٥١	آخر سنة ١٩٥٢
الاسترليني	٢٧٦٫٧	٢٢٠٫١	١٨٠(٢)
ذهب	٣٤٫٦	٦٠٫—	٦٠
عملات أخرى	٤٧٫١	٤٩٫٧	٣١٫٧
المجـــوع	٣٥٨٫٤	٣٢٩٫٨	٢٧١٫٧

الجنيه المصرى : وبحث أنظمة إصدار الجنيـه المصرى يتطلب عدداً ليس بالقليل من الأوراق ، ولذا فا كتفى بذكر نبذة عنه . ولا يخف علينا أن مصر خلال معظم سنوات العهد الماضى كانت تتبع سياسة نظام الصرف بالجنيه الأسترليني . الأمر الذى جعل كمية النقود المتداولة خاضعة لحد كبير لإرادة دولة أجنبية . وقد

(١) الـكتاب السنوى لاتحاد الصناعات المصرية ١٩٥٢ /٥٣ صحيفة ٢٤٠ .

(٢) منها ٦ مليون جنيه فى الحساب الحر .

استفادت انجلترا من ذلك فوائد عديدة وتمكنت من الحصول على أية كمية من النقود المصرية بإعطاء سندات الخزانة البريطانية للبنك الأهلى . وكان ذلك من الأمور التى عملت على زيادة الأوراق النقدية دون مبرر ، مما أدى إلى وجود تضخم نقدى ، وارتفاع الأسعار بصفة مستمرة . وقد حاولت الحكومات المتعاقبة الحد من آثار هذا التضخم وارتفاع الأسعار بطرق كثيرة مما كلف خزانة الدولة أموالا كانت فى غنى عنها لو لم يتخذ البنك الأهلى سندات الخزانة البريطانية غطاء لعملتنا ، تلك السندات التى كان يتسلمها من الحكومة الانجليزية ليعطيها جنيهات مصرية تصرفها على جيشها المحتل الرابض دون مبرر بالقناة (وقد أشرت لذلك فى السابق) .

انخفاض سعر جنيه التصدير : وبعد أن تحرر النقد المصرى فى الآونة الأخيرة ، لم يراع إيجاد التوازن فى ميزان مدفوعاتنا الأمر الذى عمل على خفض قيمة الجنيه المصرى فى الخارج ، ويقول تقرير البنك الأهلى(1) بهذا الخصوص : « مالت قيمة الجنيه المصرى إلى الهبوط سنة ١٩٥١ فانخفض سعر « جنيه التصدير » بمقدار ١٢٪ تقريباً . وهبطت قيمة الجنيه الذى تم على أساسه معظم معاملاتنا الجارية مع سويسرا (الحساب ب) بنسبة ٢٠ ٪ على أنه كانت هناك فترات تداول فيها الجنيه الخاص بالحسابات السويسرية بسعر التعادل أو يزيد . وكانت قيمة « جنيه التصدير » فى الأسواق الحرة فى ميلان وطنجة ، فوق قيمة الجنيه الأسترلينى القابل للتحويل » .

هذا ولا يفوتنا أن أذكر كما ورد سابقاً ، الآلاف المؤلفة من العملة المصرية التى كان يصرفها المصيفون المصريون سنويا فى سويسرا وإيطاليا وفرنسا وغيرها وكأن مصر لم تكن بها مصايف ، ومن الأمور العجيبة أن جل هؤلاء المصيفين كانوا من الحكام المسئولين ، ومنهم من صرف الآلاف المؤلفة لينقص وزنه كيلو أو نصف كيلو . وكل ذلك من عرق الشعب . الشعب الذى يتكلف الكثير لزيادة شحم هذا الجسم ويتكلف الكثير أيضاً لإزالة جزء من هذا الشحم .

---

(١) التقرير المقدم إلى الجمعية العمومية العادية الثالية والخمسين .

البحث السادس

ماليـــة الدولة

وسياسة الإنفـــاق الحكومى

ولا أحسبنى فى هذا البحث ، انى أستطيع كتابة تفصيلات وافية عن مالية الدولة منذ سـنة ١٩٢٢ — ١٩٥٢ ، تلك الفترة التى كان يحـكم البلاد فيها ملك وحكومة برلمانية ، إذ أن تفصيلات مثل هـذا البحث تتطلب مجلداً خاصاً ، ولذا رأيت أن أسرد بعض الانتقادات البارزة ، فى ماليـة الدولة وسياسة الإنفاق الحـكومى خلال ذلك العهد الماضى ، ليتبين لنا أوجه الإسراف الشديد الذى بلغ فى بعض السنوات درجة التبـذير فى أوجه كان يجب فيها الاعتدال فى الانفاق ، وليتبين كذلك مقدار الشح الذى بلغ درجة التقطير فى أوجه كان يجب فيها توفير الاعتمادات الوافرة . خاصة أوجه زيادة الثروة الوطنية والإنتاج الوطنى ، التى أشرت إليها فى توضيح سياسة الانفاق الحـكومى حول الانتاج الزراعى ، وحول الانتاج الصناعى والتجارى أيضاً[1] .

الإسراف فى الإنفاق

الإسراف فى الإنفاق الحـكومى ، تمثل خلال معظم هـذه الفترة ، فى أوجه كثيرة ، ومتنوعة ولـكنها للأسف الشديد لم تتمثل فى سـنة من سنوات ذلك العهد ، ولو مرة واحدة فى وجه من أوجه أنماء الثروة القومية . وأنى كما قلت فى مقدمة هذا البحث لا أتمـكن فى مثل هذه العاجلة من سرد تفصيلات واسعة عن ذلك ، غير أنى سأكتفى بذكر ما يأتى لا على سبيل الحصر وإنما على سبيل المثال .

---

(١) ص ٥٣ و ٩٧

أولا — مخصصات ومرتبات وديوان الحضرة العلية الملكية [١] :

وهو أول بند فى بنود الميزانية . وأول ما يلفت النظر فى هذا الباب هو الإسراف الذى بلغ درجة الجنون والسفة فى مثل هذا الباب من أبواب الميزانية ، لدرجة أن ماتخصص له فى معظم سنوات ذلك العهد كان مساويا لأكثر مما كان يخصص لأهم أبواب أنماء الثروة القومية على النحو الذى ذكرته سابقاً ومما ذكرت أنه خصص لهذا الباب فى بعض السنوات ما يقرب من ضعف ما خصص لوزارة الزراعة وللتعدين والصناعة والتجارة مجتمعة . وهذا هو أكبر دليل على مقدار هذا الإسراف الذى لم يك له مثيل فى أية دولة من دول العالم ، مهما بلغت من الثراء الفاحش .

وقد كان مرتب الملك السنوى فى خلال ذلك العهد ١٥٠,٠٠٠ جنيها واستمر كذلك حتى ميزانية ١٩٣٦/٣٧ حيث اقتنع البعض فاروق بـ ١٠٠,٠٠٠ جنيه فقط . أما مرتبات أعضاء البيت المالك فكانت ١١١٥١٢ جنيها ونقصت بعض المخصصات فى ميزانية ١٩٣٦/٣٧ إلى ٩٠,٠٠٠ وميزانية ١٩٣٧/١٩٣٨ لكى تزيد مرة ثانية إلى ١٠٠٠٠٠ جنيه أو تقل مرة أخرى لتزيد مرة ثانية ... وإلى جانب ذلك مخصصات الديوان الملكى وديوان الملكة نازلى والسلطانة ملك ، وتلك المخصصات الباهظة التى تشير إليها أرقام الميزانيات طوال تلك الفترة .

ويلوح لى عند سرد أبواب ميزانيات الدولة ، مقدار المغالاة فى هذا الباب مما يثبت مدى تسابق الحكومات المختلفة المتعاقبة خلال ذلك العهد لإرضاء صاحب العرش السابق . ولا عجب فى ذلك فرضاؤه عنهم أمر ضرورى لاستمرار محافظتهم على كرسى الحكم .

أضف إلى ذلك ، أن صاحب العرش ، كان يملك من الأموال المنقولة وغير المنقولة ما يمكنه من أن يعيش عيشة طرف وبذخ — كما يريد — دون أن يأخذ

---

(١) يحسن الإشارة إلى تاريخ المخصصات فكانت كالآتى :

(١) فى عهد الخديوى اسماعيل ٣٦٠ ألف جنيه منها ١٠٠ ألف جنيه للعرش و٢٦٠ ألف جنيه للأسرة .

(ب) فى عهد الخديوى توفيق ٣١٥ ألف جنيه منها ١٠٠ ألف جنيه للعرش ٢١٥ ألف جنيه للأسرة .

من ميزانية الدولة المنهكة شيئاً ولكن ماذا تقول فى أمر هذا الرجل الذى إذا قيل له هل امتلأت فيقول هل من مزيد .

وحتى أترك هذه الأرقام تتكلم ، أورد هذا البيان التفصيلى عن هذا الباب من المصروفات .

مخصصات ومرتبات وديوان الحضرة الملكية من سنة ١٩٢٢ — سنة ١٩٥٠

السنة	جنيه مصرى	السنة	جنيه مصرى	السنة	جنيه مصرى	السنة	جنيه مصرى
٢٣/٢٢	٦٣٢,٥٩٢	٣١/٣٠	٧٣٢,٤٥٩	٣٩/٣٨	٤٦٣,٨٧٧	٤٧/٤٦	٧٧١,٧٣١
٢٤/٢٣	٧٣٦,٩١١	٣٢/٣١	٦٧٨,٥٢٧	٤٠/٣٩	٤٧٩,٣٨٠	٤٨/٤٧	٨٠٧,٩٨١
٢٥/٢٤	٧٣٩,٤٠٢	٣٣/٣٢	٦٤٠,٠٢٤	٤١/٤٠	٤٩٨,٩٤٠	٤٩/٤٨	١,٠٣٨,٢٥١
٢٦/٢٥	٧١٠,٠٦٢	٣٤/٣٣	٦٢٨,٤٢٩	٤٢/٤١	٤٨٤,٨٨٠	٥٠/٤٩	١,٠٥٤,٢١٠
٢٧/٢٦	٨٩٢,٩٧٩	٣٥/٣٤	٦١٨,٢٥٠	٤٣/٤٢	٥٠٧,٤٨٠	٥١/٥٠	١,٣٦٢,٥٤٨
٢٨/٢٧	٧٦٣,٤٧٨	٣٦/٣٥	٦١٥,٢٦٢	٤٤/٤٣	٥٤١,٤٤٠		
٢٩/٢٨	٧٢٩,٧٣٤	٣٧/٣٦	٤٢٥,٧٣٣	٤٥/٤٤	٥٩٢,٩٩٠		
٣٠/٢٩	٧٦٥,٤٢١	٣٨/٣٧	٤٢٥,٣٩٩	٤٦/٤٥	٧١٤,٠٧٠		

تنطق الأرقام بما خصص للملك وديوانه فى ميزانيات الدولة طوال تلك المدة وقد بلغت هذه المخصصات فى أول فترات عهد الاستقلال (٢٣/١٩٢٢) أكثر من ١/٥ من ميزانية الدولة[١] وهى نسبة كبيرة جداً إذا ما قورنت بما خصص المرافق الأخرى . ولقد خصص للملك وديوانه حسب البيان فى تلك السنة ٦٣٢,٥٩٢ جنيه . وهو مساوياً لما خصص لمجلس الوزراء ٤٢ مثلا فقد خصص له ١٤,٥٤٢ جنيه . ومساويا أكثر من ٣٣ مرة لما خصص لوزارة الخارجية التى خصص لها ١٨,٦١٧ جنيه ويساوى كذلك ضعف ما خصص لوزارة الزراعة التى اعتمد لها ٣١٥,٤٩٩ جنيه عن نفس السنة .

ولم يكن هذا فقط ، بل إذا استمر الباحث فى المقارنة ، يلاحظ أن المبالغ المشار إليه مساويا على وجه التقريب ½ ماخصص لوزارة المالية (٣,٣٦٤,٥٠٣ جنيه

(١) راجع صحيفة ٥٢ حيث ورد مجموع ميزانيات الدولة من سنة ١٩٢٢ الى ١٩٥١ .

لوزارة المالية) ومساويا كذلك أكثر من نصف ماخصص لوزارة الداخلية التى اعتمد لها ١,١٦٩,٠٤٠ جنيه ، وأقل بقليل من نصف ما خصص لوزارة الداخلية التى اعتمد لهـا ١,٩٢٢,٤٤٠ ونصف ما خصص لوزارة الحقانية التى اعتمد لهـا ١,٢٨٠,٤٢٠ جنيه .

كل ذلك يبين لنـا مدى الاعتمادات التى خصصت على هذا الوجه من أوجه الأنفاق الذى لا يتطلب المال بألحاح ، بل هو فى غنى عن كل هذه المخصصات لو حسنت النيات .

وإذا جمعنا مخصصات ومرتبات ديوان الملك ، خلال تلك الفترة الشاذة ، لوجدنا أن مجموع هذه المخصصات بلغ ٢٠ر١٧٢ر٤٤٠ جنيها [١] وهو مبلغ ضخم خاصة لو لاحظنا الضائقة المالية التى مرت بالبلاد خلال معظم سنوات هذه الفترة .

ويندهش المرء لهذا التبذير ، والأنفاق بسخاء إذا علم أنه فى ميزانية سنة ١٩٣٦/٣٧ كان المبلغ المعتمد لتنفيذ كهربة خزان أسوان ثلاثة ملايين من الجنيهات فقط [٢] وكم من مشروعات أخرى تعطلت بحجة عدم وجود مخصصات ! وكأن الأنفاق المجدى المثمر فى مثل هذه المشروعات أمر يعتبر كمالى فى نظر القائمين بشئون الدولة فى ذلك العهد البغيض . وقد رأينا فى بحث الانتاج الزراعى والصناعى والتجارى مدى سياسة الشح فى الانفاق على هـذه الأبواب الذى تعمل على زيادة الثروة القومية فى البلاد .

<u>الوظائف العالية بالديوان الملـكى</u> : وإذا رغبنا فى تفصيل أبواب المخصصات ، لمسنا فى كل ناحية منها مدى تطبيق قاعدة التبذير التى أشرتُ إليها ، ومما يثبت ذلك مفردات ميزانية الدولة سنة ١٩٥٠/٥١ ، إذ أن الوظائف العالية بالديوان كانت أكثر من الوظائف العالية بمجلس الوزراء وذلك حسب البيان الوارد فى الصحيفة التالية هذا مع العلم أن مرتب الملك غير محسوب ، بينما مرتب رئيس الوزراء محسوب .

وأما لو حللنا عدد الدرجات الخاصة بالوظائف الفنية العالية والأدارية فى ميزانية

---

(١) مجموع مخصصات المصروفات للدولة خلال هذه الفترة بلغ نحو ٢١١٧ مليون جنيه .
(٢) راجع صحيفه ١٠٣ وما بعدها .

الديـــوان الملـكى الوظائف العالية(١)		
جنيه		عـدد
٢٥٠٠	رئيس الديوان	١
٢٥٠٠	كبير الأمناء	١
٢٠٠٠	وكيل الديوان	١
١٥٠٠	الطبيب الخاص	١
١٥٠٠	السكرتير الخاص	١
١٥٠٠	الأمين الأول	١
١٥٠٠	كبيرمهندسى القصور الملكية	١

مجلس الـــــوزراء الوظائف العالية(٢)		
جنيه		عـدد
٢٥٠٠	رئيس مجلس الوزراء	١
٢٥٠٠	وزير دولة	١
٢٠٠٠	منـدوب مصر فى المجلس الاستشارى لإدارة ليبيا .	١
١٥٠٠	وكيل وزارة السودان	١
١٥٠٠	سكرتير عام	١
١٥٠٠	مراقب الشئون الدينية	١

نفس السنة لفاق مايخص الديوان الملـكى فى ذلك عن مايخص ديوان مجلس الوزراء أيضاً . حسب البيان الآتى (١) و (٢) .

	مدير عام (ا)	مدير عام (ب)	أولى	ثانية	ثالثة	رابعة	خامسة	سادسة
الـديوان الملـكى ــ عدد الدرجات	٢	—	٢	٨	١١	٩	١	١
ديوان مجلس الوزراء ــ عدد «	١	٢	١	١	٥	٣	٢	٢

وهكذا ، يعتمد للديوان الملـكى من الوظائف العالية والدرجات الفنية العالية والأدارية أكثر من ديوان مجلس الوزراء ، علما أن الديوان الأول يخص فرد واحد ، بينما الديوان الثانى عمله يخص ٢٢ مليون نسمة .

ولا يفوتنى أن أذكر أن ماخصص لمجلس الوزراء فى ميزانية تلك السنة كان ٥٤٢,٤٤٥ جنيها ، وهو ½ المخصصات الملـكية والديوان .

مخصصات الجالس على عرش مصر «سابقاً» أكثر من مخصصات الجالس على عرش انجلترا : وأنه لما يبعث على الغرابة حقا أن تـكون مخصصات الجالس على عرش مصر أكثر من مخصصات الجالس على عرش انجلترا . فبينما بلغت المخصصات الملـكية بمصر سنة ١٩٢٧ / ٢٨ مبلغ ٧٦٣,٤٧٨ ج . م (٣) بلغت المخصصات(3)

(١و٢) ص ١٧ و ٤٤ ميزانية الدولة ١٩٥٠ /٥١ .

(3) P. 217 an Almanack for The Year of our Lord 1947. (٣) راجع ص ١٦٠

فى انجلترا Civil List فى نفس السنة ٤٧٠,٠٠٠ جنيها استرلينيا. مع أن ميزانية مصروفات الحكومة المصرية كانت فى نفس السنة ٣٨,٩١٩,٠٠٠ [1] بينما ميزانية مصروفات الحكومة الانجليزية بلغت فى نفس الوقت ٨٣٤,٨٣٠,٠٠٠ جنيها استرلينيا[1] . أى نحو واحد وعشرين مثلا للميزانية المصرية .

وبعمليات حسابية يتضح أن مخصصات الجالس على عرش مصر بلغت ما يقرب من ٢٪ من ميزانية الدولة فى تلك السنة ، بينما زميله الجالس على عرش انجلترا بلغت مخصصاته فى نفس السنة ٠٥٦و٠٪ من مجموع ميزانية دولته . وأترك التعليق على هذه الفروق العجيبة للقارىء الفاضل ...

كما أسجل هنا أيضاً أن مخصصات فؤاد أو فاروق كانت أكثر بكثير من مخصصات أى ملك آخر فى العالم إذا ما قورنت بميزانية الدولة .

هذا بحث سريع حول مخصصات صاحب عرش البلاد ، المطرود ومن سبقوه ، « بعد مقارنة مع زملائه غير المطرودين » يتبين لنا منه مقدار ما تحملته خزانة البلاد بمخصصات بلغت من سنة ١٨٨٣ — ١٩٥٢ مقدار ٣٢٫٥٥٨٫٥٢١ من الجنيهات[٢] ، كل هذه الملايين استنزفت من أموال الشعب بطريق دفع الضرائب المباشرة وغير المباشرة ، ليزيد الشعب من فاقتـه ، ويزيد صاحب العرش من ثرائه وتخمته .

أنها لا تعمى الأبصار ولكن تعمى القلوب التى فى الصدور :

ولو حسنت النيات واكتفى صاحب العرش بأيراداته من أملاكه الكثيرة والمتنوعة من أراضى زراعية شاسعة ، وغيرها من عقارات ورؤوس أموال أخرى على شكل أوراق مالية أو مودعات فى البنوك الداخلية والخارجية ، تدر عليه يوميا آلاف الدنانير ، أقول لو أحسنت النيات لتغير نظر الشعب نحو هـذا الرجل . ولكن «أنها لا تعمى الأبصار ولكن تعمى القلوب التى فى الصدور» . ولم تقتصر

(1) Enc. Brit Art. Civil List. راجع ص ٥٢

(٢) بلغ مجموع مخصصات الجالس على العرش من سنة ١٨٨٣ — ١٩٢١ ، ما مقداره ١٢٫٣٨٦٫٠٨١ جنيها . أى بمتوسط ٣٫٠٢٪ من مجموع ميزانية الدولة ، إذ أن مخصصات =

عيوب أصحاب العروش في البلاد على أرهاق ميزانية الدولة بمخصصاتهم ومخصصات من حولهم ، ولكن تعددت مساوئهم وتعددت عيوبهم حتى أصبح لهم في كل ناحية من نواحي الدولة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والخلقية عيوب ومساوىء جمة. مما جعل الكيل يطفح . وجعل الشعب يقضي على الفساد الذى انتشر فى البلاد فى عهد هذه الأسرة ، التى جلبت الخزى والعار باحتلال بغيض وبأنهاك ثروات البلاد واستنزافها لهم ولمن حولهم .

نمو بذور الكراهية فى نفوس الشعب من الجالس على العرش .

كل هذا وغيره عمل على نمو الكراهية والبغض فى نفوس الشعب من الجالس على عرشه طوال تلك الفترة . وبين يدى قصيدة شعر تشير إلى كره الشعب لصاحب العرش ، نشرت بصحيفة « الصاعقة » موجهة إلى أحد الذين جلسوا على هذا العرش[1] ، بعنوان « قدوم غير سعيد » وذلك عندما رجع الخديوى السابق من مصيفه بالاسكندرية ، أذكر منها : —

قدوم ولكن لا أقول سعيد — وملك وإن طال المدى سيبيد
غربت ووجه الناس بالبشر باسم — وغدت وحزن فى الفؤاد شديد
علام التأنى هل هناك مآثر — فنفرح ، أو سعى لديك حميد
تمر بنا لا طرف نحوك ناظر — ولا قلب من تلك القلوب ودود
تذكرنا رؤياك أيام أزلت — علينا خطوب من جدودك سود

= مصروفات الدولة خلال تلك الفترة بلغ حوالى ٥٤٤ مليوناً من الجنيهات .

ولكى أوضح أن مخصصات الجالس على العرش كانت أشبه شيء بالسفه والتبذير أذكر على سبيل المثال أن المبلغ الذى خصص كمرتبات وكابينة الحضرة الخديوية فى ميزانية سنة ١٨٨٣ بلغ ٣٧٧و٨٣٩ جنيها وهذا المبلغ كان يقرب من أربعين مثلا لما خصص لمجلس النظار ، الذى خصص له فى ميزانية تلك السنة ٩٧٠٩و٩ من الجنيهات . وكان أكثر من ٣٢ مثلا لما خصص لنظارة الخارجية (خصص لها ١١٩٩٩ ج . م .) وكان حوالى ضعف ما خصص لنظارة الداخلية وأقل بقليل من ضعف ما خصص لنظارة الحربية والبحرية . وبالجملة بلغ مقدار هذه المخصصات نحو ٤ر٤ ٪ من ميزانية الدولة فى تلك السنة . « كانت الميزانية ٩١٨و١٥٨١و٨ ج . م . » . وهو مبلغ يدل دلالة أكيدة على سوء سياسة الأنفاق الحكومى .

(١) الخديوى عباس حلمى .

رمتنا بـكم مقدونيا فأصابنا مصوب سهم بالبلاء سديد
فلمـا توليتم ظفيتم وهـكذا إذا أصبح الترکی وهو عميد
فـکم سفکت منا دماء بريئة وكم ضمنت تلك الدماء لحود
وكم ضم بطن البحر أشلاء جمة تمزق أحشاء لهـا وكبود
وكم صار شمل للبلاد مشتتاً وحزب وقصر في البلاد مشيد
وسيق عظيم القوم مـنا مكبلا له تحت أثقال القيود وئيد
فـما قام منـكم بالعدالة طارف ولا سار منـكم بالسداد تليد
كأنی بقصر الملك أصبح بائداً من الظلم ، والظلم المبين يبيد
وينعب فى أطلاله البوم ناعيـا له عند ترديد الرثاء نشيد
أعبـاس ترجو أن تـكون خليفة كما ود آباء ورام جـدود
فياليت دنيانا تزول وليتنا نـكون ببطن الأرض حين تسود

ثانيا — مخصصات لمصلحة المستعمر :

جيش الإحتلال « الجيش البريطانى » ومما يحز فى نفس كل مواطن ، أن يصدر الخديوى السابق أمراً عالياً مـكونا من مادة واحدة يكون له أثر بليغ على سياسية مصر فيحل جيشها الباسل الأمين وإليك نص هذا الأمر المشئوم : —

«L'Armée Egyptienne est dissoute.»

19 Sept. 1882 Meh. Tewfik.

وبموجب النص المقتضب ، الذى لاتتجاوز حروف كلماته الأربعين حرفا ، تظل البلاد تحت سيطرة الاحتلال البريطانى أربعين سنة (١٨٨٢ — ١٩٢٢) .

زد على ذلك تحمل ميزانية الدولة المرهقة بمخصصات لجيش الاحتلال حتى سنة ١٩٢٣ / ٢٤ .

ولو حاول الباحث الـكشف عن مقدار هذه المخصصات من أول يوم من أيام الاحتلال البغيض نلاحظ المبالغ الجسيمة التى أرهقت ميزانية الدولة من يوم أن استعان صاحب العرش ، الخديوى توفيق ، بجيش المستعمر . وقد بدأ ظهور هذه المخصصات بميزانية الدولة سنة ١٨٨٦ بعنوان جيش الاحتلال الذى دخل بباب مصروفات حفظ النظام العمومى وفى سنة ١٩٠٥ دخل بند مخصصات جيش

الاحتلال فى باب المصروفات العسكرية وفى سنة ١٩١٦ تغير اسم جيش الاحتلال باسم الجيش البريطانى بمصر وإليك بيان هذه المخصصات ابتداء من ظهورها بميزانية الدولة .

بيان مخصصات جيش الاحتلال سنة ١٨٨٦ — ١٩٢٣ بالجنيه المصرى

السنة	المخصصات	السنة	المخصصات	السنة	المخصصات	السنة	المخصصات
١٨٨٦	١٩٥,٠٠٠	١٨٨٨	٩٧,٥٠٠	١٨٩٩	٩٠,٠٠٠	١٩٠٦	٧,٥٠٠
٨٧	١٩٥,٠٠٠	١٨٨٩	١٠٧,٢٥٠	١٩٠٥	٩٧,٥٠٠	١٩٠٧	١٤١,٣٧٥

ومن سنة ١٩٩١ حتى سنة ١٩٠٤ خصص سنوياً ٨٤,٨٥٢ جنيها
ومن سنة ١٩٠٨ « « ١٩٢١ « « ١٤٦,٢٥٠ «
ومن سنة ١٩٢٢ « « ١٩٢٣ « « ١٤٦,٢٥٠ «

فتكون مجموع هذه المخصصات خلال هذه المدة ٤,٥٤٨,٦٧٥ جنيها مصريا . الأمر الذى زاد من أعباء الدولة ، ولم يتحمله سوى دافعى الضرائب. وكأن الجيش البريطانى لم يكتف بأهدار كرامة واستقلال البلاد ، وإنما أبى إلا أن يكون عبئا يرهق ميزانية الدولة أيضاً زد على ذلك الأعباء الثقيلة التى تحملها الشعب فى مشاركة هذا الجيش البغيض لأقواته وأرزاقه ومسكنه ، وما إلى ذلك من أعمال العسف والتخريب والتدمير التى قام بها هذا الجيش منذ أن وطئت أقدامه الدنسة أرض البلاد المقدسه .

٢ — مصاريف تنفيذ المعاهدة : ويظهر أن المسئولين فى العهد الماضى ، عز عليهم اختفاء مخصصات الجيش البريطانى التى أثقلت كاهل ميزانية الدولة — منذ سنة ١٨٨٢ حتى سنة ١٩٢٤ — من ميزانية الدولة . أو أن موارد الدولة ، فاض منها الكثير ، فأبوا الآن يظهر بند جديد من بنود المصروفات . يسمى مصاريف تنفيذ المعاهدة المصرية البريطانية ، وذلك فى ميزانية سنة ١٩٣٧/٣٨ حيث خصص لهذا البند مبلغ ضئيل فى نظر هؤلاء المسئولين ، مقداره ١,٣٢٨,٥٠٠ جنيه فقط . وهو مبلغ أقل من نصف ما خصص لوزارة الحربية والبحرية فى نفس السنة إذ اعتمد لهذه الوزارة ٣,٠٧٤,٦٢٠ جنيها وهو فى نفس الوقت أكثر من مجموع ما خصص لوزارة الزراعة ووزارة التجارة والصناعة حيث خصص للأولى

٧٤٣و٩٤٦ جنيها والثانية ٢٧٦٣٦٨ جنيها .

الأمر الذى يشير إلى أهمية هذه المعاهدة فى نظر من تولوا مقاليد الحكم خلال ذلك العهد ، وظل هـذا البند من المصروفات يحتل مكاناً فى ميزانية الدولة حتى اختفى منها سنة ١٩٤٦/٤٥ .

ثالثاً — الإسراف في الوظائف وعدد الموظفين :

وهو من أبرز أبواب التبذير فى ميزانية الدولة طوال الثلاثين سنة التى سبقت سنة ١٩٥٢ . واعتماد الماهيات والرواتب أول باب من أبواب الميزانية لأهميته . وقد فاز فى ميزانيات تلك السنوات بنصيب الأسـد . والأسراف يتمثل فى جميع عناصر هذا الباب ، من وجود ذلك العدد الضخم من الموظفين الأمر الذى أدى إلى زيادة أجورهم ، وزيادة ملحقات الوظيفة . ولقـد أخذت البيان الإحصائى الآتى عن سنة ١٩١٤ وسنة ١٩٢٣ وسنة ١٩٥١ ، وذلك لأن السنة الأولى تمثل سنة عادية من فترة الاحتلال والسنة الثانية تمثل أوائل سنى الاستقلال أما الثالثة فتمثل أواخر سنى ذلك العهد الغابر .

الباب الأول فى ميزانية الدولة (ماهيات وأجر ومرتبات)

السنة	١٩١٤ (١)	١٩٢٣ (١)	١٩٥١ (٢)
ماهيات وأجور ومرتبات	٣و٩١٣و٩١٠	١١و٢١٢و٤٣٤	٣٧و١٩٧و٨٨٥

وقد أخذت مخصصات هذا الباب تتضخم تدريجياً حسب البيان السابق حتى أصبحت حملا ثقيلا يرهق بصفة مستمرة ميزانية الدولة وقد نقل هذا الحمل الثقيل ، ما نقل ، إلى عهدنا الجديد الحاضر .

والبيان الآتى يبين ضخامة أرقام هذا الباب بالنسبة لأبواب الميزانية الأخرى وقد اخترت ميزانيات السنوات الثلاثة النهائية لتلك الفترة :—

(١) بيان وزير المالية فى مجلس النواب لجلسة ١١/٦/١٩٢٤ .
(٢) ميزانية الدولة ١٩٥٠ /٥١ (صحيفة ك) .

بيان بمخصصات مصروفات أبواب الميزانية المختلفة للسنوات ١٩٤٨ — ١٩٤٩ بالجنيهات المصرية ونسبة كل باب لمجموع الميزانية (١) .

	أبواب المصروفات	١٩٤٨/٤٩		١٩٤٩/٥٠		١٩٥٠/٥١	
		المبلغ	النسبة المئوية	المبلغ	النسبة المئوية	المبلغ	النسبة المئوية
إجمالى المصروفات	باب أول ماهيات وأجور ويوميات	٣٠٫٩٠١٫٢١٧	١٦٫٦	٣٤٫٥٤٣٫٥٦٠	١٨٫٤	٣٧٫١٩٧٫٨٨٥	١٨٫١
	باب ثان مصروفات عامة	٤٣٫٩٣٨٫٤٠٠	٢٤٫٣	٥١٫٧٧٨٫٣٠٧	٢٧٫٧	٥٩٫٠٨٧٫٢٠٧	٢٨٫٦
	باب ثالث أعمال جديدة	٣٦٫٨٠٩٫١١٦	٢٠٫–	٥٤٫٦١٤٫٦٤١	٢٩٫١	٥٥٫٨٣٧٫٧١٥	٢٧٫١
	أبواب أخرى	٧١٫٧٨٥٫٦٦٧	٣٩٫١	٤٦٫٥٣٨٫٧٧٢	٢٤٫٨	٥٣٫٨٦٦٫٠٩٣	٢٦٫١
	الجملة	١٨٣٫٤٣٥٫١٠٠	١٠٠	١٨٧٫٤٧٥٫٢٨٠	١٠٠	٢٠٥٫٩٨٨٫٩٠٠	١٠٠

ومن البيان الأحصائى المذكور يظهر مقدار النسبة المئوية العالية التى خصصت للماهيات والأجور والمرتبات خلال هذه السنوات الثلاث . وكانت هذه الصفة بارزة طوال سنى ذلك العهد ، علما أن كلا من البابين الثانى والثالث يدخل فيهما أيضاً مخصصات كثيرة ما هى فى الحقيقة إلا ماهيات وأجور ومرتبات . لذلك قدر البعض أن مخصصات الرواتب والأجور على هذا النحو بلغت نحو ٤٥٪ من ميزانية الدولة فى السنة الأخيرة من سنى تلك الفترة .

زيادة المخصصات بسبعة ملايين فى سنتين : وعند التدقيق فى المقارنة ، نلاحظ أن باب الماهيات والأجور والمرتبات ارتفع فى ميزانية سنة ١٩٥٠/٥١ إلى أكثر من ٣٧ مليوناً من الجنيهات بعد أن كان فى ميزانية ١٩٤٨/٤٩ أقل من ٣١ مليون جنيه (وبعد أن كان ١٤ مليوناً فى سنة ١٩٣٩/١٩٤٠) الأمر الذى يوجب التساؤل ، عن سبب وجود هذه الزيادة الكبيرة فى مدى سنتين اثنتين . زيادة تقرب من سبعة ملايين من الجنيهات . فهل كان عدد الموظفين قليل وكانت مختلف المصالح والهيئات فى مثل هذه الحاجة الملحة لرفع مخصصات هذا الباب ، خلال سنتين اثنتين إلى هذه الملايين السبع تقريباً !؟ .

(١) الميزانيات الثلاثة للدولة للسنوات المذكورة جدول (١) « المصروفات » بعد استنتاج النسب المئوية .

تسعة وثمانين مليونا من الجنيهات المرتبات وعلاوة غلاء المعيشة فى ميزانية ١٩٥٢/٥٣ : وهى آخر تقديرات لآخرميزانيات العهد الغابر. وأستشهد فى إثبات مدى التبذير فى باب المرتبات وغلاء المعيشة والمعاشات بالتقرير السنوى للبنك الأهلى المصرى [١] الذى ورد فيه : —

« .. ومع ذلك فإن بعض أبواب المصروفات لا تزال مرتفعة إذا ما نظرنا إليها فى ضوء التناقص الذى أصاب الإيرادات العامة فى الأشهر الأخيرة ، ونخص بالذكر المرتبات وعلاوة غلاء المعيشة والمعاشات . إذ تبلغ الاعتمادات المخصصة لها ٨٩ مليون جنيه فى الميزانية الحالية «يعنى تقديرات اعتمادات ميزانية ١٩٥٢/٥٣» (أى ما يعادل ٤٣٪ من مجموع النفقات) بينما لم تزد فى السنتين الماليتين السابقتين لسنة ١٩٥٠ وسنة ١٩٥١ عن ٤٩ مليون جنيه (أى ٣٠٪ من المجموع) . وما من شك فى أن ارتفاع الأسعار فى سنتى ١٩٤٩ و ١٩٥٠ كان يبرر رفع المرتبات وعلاوة الغلاء . كما أدى التوسع فى الخدمات الحكومية ومقتضيات الدفاع والأمن إلى زيادة النفقات العامة . إلا أن زيادة الاعتمادات المخصصة للمرتبات والعلاوات والمعاشات بنسبة ٨٠٪ خلال ثلاث سنوات تعد عالية جداً . ويبدو أن الميزانية فى وضعها الراهن لا تستطيع الاستمرار فى تحمل هذا العبء ولذا ينبغى العمل فى حد على ضغط المصروفات المختلفة » .

الإسراف فى التوظيف أمر ظاهره الرحمة وباطنه العذاب : ويلوح للمرء أن التوظيف ، يساعد على منع أو التقليل من البطالة بين المثقفين ويعمل أيضاً على إيجاد مورد للرزق لمن يتم توظيفه . بينما الواقع يثبت أن الإسراف فى التوظيف لم تكن مساوؤه قاصرة على ارهاق ميزانية الدولة فحسب ، بل تعددت هذه المساوىء فألحقت الأضرار بكثير من الموظفين أنفسهم . وأسىء إلى النظام الإدارى والإنتاج القومى أيضا كما يتبين من الوصف الموجز الآتى : —

١ — أضرار لحقت ببعض الموظفين . فالعمل الذى يقوم به الموظف يوميا ، دون تغير ، أوجد عنده كثيراً من الملل والجمود ، وجعله يحيا حياة « روتينية »

(١) التقرير المقدم للجمعية العمومية العادية الثالثة والخمسين « سنة ١٩٥٢ .

جافة ، لا تغيير فيها ولا تنويع . كما أن راتبه الذى لا يشبع حاجياته هو وأسرته من الأمور التى تستوجب النظر ، وتسترعى الانتباه(١) .

وتخرج معظم شبابنا ولم يكن أمامه سوى العمل بالحكومة ، كما أن المثقفين تثقيفاً فنياً صناعياً أو زراعياً أو تجاريا وغيرهم لم يجدوا أمامهم التشجيع الكافى . لخوض ميدان العمل الحر ، خلال معظم فترات ذلك العهد ، لضيق مجال العمل الحر بسبب سوء أنظمة التعليم واحتكار رؤوس الأموال الأجنبية لأهم المرافق على النحو الذى بحثته .

٢ — تعقد النظام الإدارى وخلق الروتين الحكومى البطىء : كما أوجد هذا العدد الضخم من الموظفين ، ضرورة تقسيم العمل إلى عمليات متعددة لايجاد عمل للوافدين بين الجدد مما جعل الفساد يتسرب تدريجيا فى النظام الإدارى ، وأوجد الروتين البطىء الذى ما زلنا نئن منه ونشكو من شدة بطئه ـ الأمر الذى جعل رجال العهد الحاضر ، يحاولون جاهدين فى التخلص من هذا النظام والقضاء على هذا الروتين ، وفقهم الله .

٣ — حرمان البلاد من مجهود عدد كبير من شبابها المثقف : وهكذا يجنى الاسراف فى التوظيف جناية أخرى أعمق أثرا مما سبق . فالعمل الذى كان من الممكن أن يقوم به شخص واحد وكل لعشرة أشخاص أو أكثر ، الأمر الذى حرم البلاد من مجهود عدد كبير من زهرة شبابها المثقف ، وجنينا بذلك على الثروة القومية والدخل القومى .

أضف إلى ذلك تحمل الأجيال المقبلة لماشات عدد كبير من الموظفين والكادر الجامد السقيم الخ ... وكل ذلك جعلنا نقول بحق أن الإسراف فى التوظيف أمر ظاهره الرحمة وباطنه العذاب » :

---

(١) أذكر على سبيل المثال أن مرتب خريجى الجامعات النظرية « كلية الحقوق والتجارة ودار المعلمين العالية ونحوها » بالعراق يبدأ بـ ١٨ ديناراً . وخريج الكليات العليا العملية « كلية الهندسة والطب ونحوها » يبدأ بـ ٢١ ديناراً . علماً أن ميزانية الحكومة العراقية فى حدود ٤٠ مليون دينار . بينما خريج معظم الجامعات بمصر يبدأ بـ ١٢ جنيها ترتفع إلى ١٥ جنيها بعد ذلك . لذا نأمل من المسئولين ، رفع مثل هذا الغبن عن الموظف . ليحيى حياة لائقة ، جديرة بمركزه ومسئوليته . « الدينار العراقى = ٩٧٫٥ قرش »

أما الحديث عن الاسراف فى ملحقات الوظيفة فشيء واضح . فذلك العدد الضخم من السيارات الحكومية وإنشاء المبانى وزيادة عدد الحجرات التى تتسع للوافدين المتزايدين من الموظفين ، وما يلزم ذلك من أثاث ومكاتب ومحتويات أخرى ، كل ذلك كان عبئاً مرهقا لميزانية البلاد .

وكل ذلك أدى إلى تضخم عدد الموظفين بمصر . وتعقدت مشاكلهم مما دعى المسئولين حالياً إلى الاستنارة بآراء كثير من الخبراء والأجانب لتغيير ذلك الكادر الجامد الجاف ، الذى وضع فى عهد قوم ختم الله على قلوبهم وأبصارهم ، ومما جعل الموظف أو المستخدم الحكومى أيضاً يئن من ارتفاع غلاء المعيشة ويمضى حياته فى روتين متماثل يتكرر يومياً دون تغير وتجديد فى نظام عمله أو نظام معيشته . حياة آلية لا تبعث على النشاط ولا تشجع على الابتكار أو الانتاج .

كادر كالثوب المرقع : ولقد حاول المسئولون السابقون ، إصلاح هذا الكادر الجامد واستعانوا بكثير من الخبراء الأجانب أيضاً ، وأدخلوا عليه تعديلات بلغت نحو أربعين تعديلا[1] . ولكن كان ينقص هؤلاء المسئولين الأخلاص فى العمل والنهوض بهذه الفئة المظلومة ، التى تعتمد اعتماداً كلياً ــ هم وأسرهم ــ على هذا المورد من الرزق الذى لا يتغير ، مع زيادة المسئولية التى تقع على أفراد هذه الفئة . فإذا انتهى أجل أحد هؤلاء الأفراد ترك خلفه ذرية ضعافا لا مورد لهم سوى مكافأة ضئيلة لا تكفى فى كثير من الأحيان لتوديع فقيدهم لثواه الأخير ، فضلا عن أنهم لا يستلمونها إلا بعد اقتراض مصاريف هذا التوديع ...

اعتماد الشعب اعتماداً كلياً على الحكومة : وأرى فى ختام بحث مشكلة الموظفين أن أسجل الآثار غير المباشرة لهذه المشكلة التى امتازت بها مصر عن غيرها من كثير من الدول الأخرى ، وذلك أن الشعب ــ للأسف الشديد وجد نفسه ، يعتمد اعتماداً كلياً فى كثير من مرافقه العامة — أن لم يكن فيها جميعاً — على الحكومة . فالحكومة هى التى تقوم بإنشاء معاهد التعليم على اختلاف درجاتها من الإلزامية إلى جامعية . وهى التى تؤسس المستشفيات على اختلاف أنواعها ، وهى التى ترعى

(١) راجع كلمة للاستاذ احمد الصاوى نشرت فى « ماقل ودل » بأهرام ٢٥/٥/٥٤ .

مصالح العمال والموظفين مهما تنوعت مهنهم إلى غير ذلك من المرافق العامة الأخرى وذلك على خلاف النظم المتبعة فى سائر أنحاء الدول الأوروبية والأمريكية . فالجامعات فى تلك الدول مؤسسات أهليـة ، وتنفق عليها دون تدخل من ناحية الحـكومة وكذلك المستشفيات وغيرها من مرافق الحياة .

الإستثناءات والإستثناءات المجمدة وأرهاق ميزانية الدولة وأثرها على الموظفين :

إن المبالغ الـكبيرة ، التى أرهقت ميزانية الدولة ، من هـذا النوع من الـكافأة الحزبية على حساب الشعب ، جعلنى أنطرق لهـذا الموضوع عند بحث ميزانية الدولة هـذا ولم تقتصر مساوىء الاستثناءات على ارهاق ميزانية الدولة فحسب بل تعدتها إلى نواح كثيرة . فـكان من ضمن مساوىء الاستثناءات تفشى روح التذمر بين الموظفين لعلمهم أنها لم تمنح عن كفاءة ومقدرة وإنما منحت على أساس المحسوبيات والمصالح الشخصية للحاكمين . وهذا التذمر أوجد روح الضجر والملل وعدم تقدير المسئولية بين كثير من موظفى الدولة ، وربما لا أكون مبالغاً لو قلت أنه عمل على تفشى الرشوة ومحاولة الـكسب غير المشروع .

وخير استشهاد على هذه الاستثناءات ما أدلى به أحد الرجال المسئولين خلال ذلك العهد أمام محـكمة الثورة ، حين استدعى كشاهد فى أحدى قضايا محـكمة الثورة أو أن قلت محكمة التاريخ فقد ورد ما يأتى عند أدلاء الشاهد بشهادته[1] .

الشاهد : الاستثناءات دى لها قصة ... الاستثناء فى حد ذاته معقول ومقبول لـكفاءة نادرة أو تشجيع للمجتهدين . . . ومقرر فى كل الدول ، لـكن اللى حصل فى مصرفيا يتعلق بالاستثناءات أنها فى معظم الحالات أصبحت مكافأة حزبية ... أيا كان هذا الحزب . الوفد .. السعديين .. الدستوريين مايهمش .

الرئيس : يعنى عنصر الـكفاءة ما كانش له اعتبار ؟

الشاهـد : فى معظمها لأ ... والاستثناءات زمن الوفد كثرت ...

---

(١) بعض ما ورد فى شهادة الأستاذ زكى عبد المتعال عند محاكمة أحد المسئولين السابقين من رجال الوفد حسب محاضر محكمة الثورة .

استثناءات الوفد : إلى أن جاءت حكومات الوفد سنة ١٩٥٠ فكان أنصارها لم يأخذوا حقهم فى الدرجات وبعضهم مفصول فى الخارج ... ورئيس الوزراء قال: لازم ننظر فى الاستثناءات بالنسبة لمن وقع عليهم ضرر ونعمل لهم حاجة . والمرسوم الذى صدر كان قبل انعقاد البرلمان . والدستور ينص على نظر هذه المراسيم فور انعقاده ، فإذا لم يوافق عليها ، تسقط دون أثر رجعى . وفى مصر ... اتفقوا على أن معنى تنظر أنها تودع فى مكتب البرلمان . واعتبروه للعرض وظلت بهذه الطريقة قوانين كثيرة لم تعرض . ومن بينها مرسوم سنة ٤٤ . فمجلس الوزراء الوفدى تناقش : هل يعتبر هذا المرسوم باطلا ؟ وقال : لأ . يعتبر نافذ طبعاً للنظرية اللى احنا ماشيين عليها . فالحل إيه بالنسبة للوفد بين الذين فصلوا والذين لم يرقوا ؟

يعطى من يشاء :

الرئيس : فيه جزء منهم رقوا وأخذوا مبالغ متجمدة ؟

الشاهد : سأقول .. فمجلس الوزراء كان بين رأيين : إلغاء مرسوم سنة ٤٤ . فإذا ألغى يبقى بصفة استثنائية الاستثناءات ترجع . والثانى ، ألا تتقدم للبرلمان ومجلس الوزراء له أن يعطى الاستثناءات لمن يشاء ... فتغلب الرأى بألغاء مرسوم سنة ٤٤ وعدم تقديم مشروع ، ووافق مجلس النواب عليه ، ثم نقل إلى الشيوخ ودافع عنه حامد زكى ، وفؤاد سراج الدين (مش متذكر) بالتناوب ... وكانت غالبية المجلس غير وفدية قبل مراسيم تعيين الشيوخ فى يونيو سنة ١٩٥٠ . وتبين أن رأى اللجنة فى تشريع يونيو ، أنهم يرفضوه . والحكومة وجدت نفسها فى حرج ، والنحاس قال : هو الناس اللى باعوا عفشهم .. مش أحسن من بتوع الأحزاب الثانية ؟ فاحنا نرجع إلى النظرية القديمة بقيام مجلس الوزراء بمنح الاستثناءات .

لجنة الاستثناءات : ووافق المجلس على هذا الرأى .. وقال أنه على وزير المالية أن يقدم لنا تسويات لحالات هؤلاء الأشخاص فقلت : أنا ماعرفهمش . فقالوا : أيوه .. دى مسألة سياسية . وعلى هذا قرر مجلس الوزراء تشكيل لجنة من سكرتير

الوفد وسكرتير الوفد المساعد الأستاذين فؤاد سراج الدين وسليمان غنام ووزير المالية ... لأن فؤاد وغنام يعرفوا الأشخاص دول .

سكلانس ! . . وكانت الطلبات تقدم من الأشخاص دول ، وأنا ما كنتش أعرفهم وبقت زيطة فى اللجنة . اللى اسمه حصان .. واللى اسمه عربية وحنطور .. أسماء غريبة .

الرئيس : سكلانس يعنى

الشاهد : وتنتهى اللجنة منه ، يذهب إلى المالية . والمالية تقدر هذه الحالات وتفوض الرأى لمجلس الوزراء ، حتى غنام قال لى : مش انت اللى مقدمها ؟ فقلت له : مش علشان كده . وكان مجلس الوزراء يقول : دى استثناءات مع رد الفرق ودى اللى نشأ عنها أنهم أخذوا مبالغ متجمدة وتبلغ ١٢٠ ألف جنيه .

رابعا — المصروفات العامة وما تستنزفه من ميزانية الدولة :

وهو ما درج أسفل الباب الثانى من أبواب الميزانية ، ويدخل تحت هذا العنوان مصروفات الانتقال وبدل السفر ومرتبات النقل والتوريدات العمومية والأثاث والأدوات الكتابية والأعانات والكساوى والوفود والصيانة الخ . غير أن هذا الباب من أبواب الميزانية يمثل نسبة كبيرة من ميزانية الدولة . الأمر الذى يحمل بين طياته أخطاراً بالغة تشير أيضاً إلى التبذير والإسراف ، كما تشير إلى عدم وجود منهاج مدروس ومحدود . وبمقارنة بيان المخصصات فى الميزانية الوارد بصحيفة (١٦٨) يظهر أن هذا البند قد فاز بنسبة تتراوح بين ٢٥ ٪ و ٢٩ ٪ من ميزانية الدولة [١] خلال السنوات الثلاث المذكورة فى البيان .

ولكى أترك الأرقام تتكلم وتشير إلى مقدار التبذير فى هذا الباب من المصروفات أرى ذكر بعض بنوده ، وذلك بتحليل مخصصات ديوان الملك السابق فى ميزانية الدولة سنة ١٩٥٠ / ٥١ .

(١) جدول حرف (١) من ميزانيات السنوات المشار إليها .

فقد خصص لديوان الملك مبلغ ١٫١٦١ر٠٢٨ [١] من الجنيهات وزعت هذه المخصصات بالشكل الآتى :

جنيه	
٢٤٩ر٧٣٨	(باب — ١) ماهيات وأجر ومرتبات .
٧٠٣ر٩٩٠	(باب — ٢) مصروفات عامة .
٢٠٧ر٣٠٠	(باب — ٣) أعمال جديدة .
١ر١٦١ر٠٢٨	الجملة .

وعليه فباب المصروفات العامة الذى نحن بصدد بحثه « بميزانية ديوان الملك السابق » كان بنسبة ٦١ ./. تقريباً من مجموع المخصصات . وهى نسبة كبيرة بلا جدال إذ زادت على النصف . أما لو حاولنا الوقوف على تفصيلات هذا الباب يبرز أمامنا مظهر التبذير فى الأنفاق بشكل واضح . وإليك تفصيلات هذا البند كما وردت (بصحيفة ١٦) من ميزانية الدولة لسنة ١٩٥٠ / ٥١ :

جنيه		جنيه	
٧٧٢٥٠	مصروفات انتقال وبدل سفر ونقل .	١٠٧٨٠	التليفون والتلغراف
١٢٢٢٠٠	كساء وملابس وتجهيزات	٢٥٥٠	نمر واشتراك بالجرائد ومشترى كتب .
٥٣٤٥٠	أغذية وتعيينات	٤٠٠٠	مشترى أوسمة ولوازمها
٨٣١٥٠	توريدات عمومية وأدوية وآلات طبية .	٢٧٢٨٠	مشترى ركايب وعليق
٤٣٨٢٠	أثاث وترميمات جزئية	١٧٥٠٠	مصروفات الياوران
٤٤٩٦٠	وقود	٩٣١٠٠	مصروفات متنوعة وأدوات نظافة .
٦٢٣٥٠	صيانه وترميم	٩٢٠٠٠	أجور .
٣٦٠٠	مياه وأنارة وكسح	٧٠٣ر٩٩٠	الجملة .

(١) صحيفة ١٦ من كتاب ميزانية الدولة ١٩٥٠/٥١ .

وهكذا لو أتينا على تفصيلات هذا الباب من أبواب الميزانية فى جميع الوزارات والمصالح وأوجه الانفاق الأخرى لمسنا مقدار الانفاق بسخاء وبذخ على بنود كان من الممكن ضغط معظمها أو حذفها ، وانفاق غير رشيد ، أقل ما يقال عنه إسراف فى الكماليات وتقطير بلغ درجة الشح على الضروريات .

وقد كان التبذير والأنفاق غير المجدى هو الظاهرة البارزة خلال جميع سنوات ذلك العهد الغابر ، وأرى من الأوفق ذكر بعض أقوال أحد النواب(١) فى هذا الموضوع على سبيل المثال :

« تعالوا معى نلق نظرة سطحية على المصروفات العامة . . التى تقدر بنحو ٦٣ ./ من إيراد الدولة تصرف فى مرتبات ومصاريف كهرباء ومياه وأجر بيوت، وبدل سفر وكساوى . أى فى عمل غير مجد ولا منتج فى حد ذاته ...

« إننا نجد التبذير بالغاً أقصى حد إذا قارنا حالتنا بحالة البلاد الأخرى .

المباهاة والتفاخر والتظاهر بالأعمال على حساب ميزانية الدولة :

ثم يأتى حضرة النائب المحترم على نقطة ضعف فى نفوس المسئولين عن ذلك العهد وهى حب المباهاة والتفاخر والتظاهر ، على حساب ميزانية الدولة ودافعى الضرائب كما يتبين من الفقرة الآتية فى أقواله : « تطلب وزارة الأشغال فوق ذلك مبلغ ١٥٠ ألف جنيه لتوسيع شارع الأهرام . ولا أدرى هل ضاق ذلك الشارع بحالته الحالية على السياح ؟ إنه لم يضق ، ولكن حب الظهور والمظهر هو الذى يدعو إلى توسيع بعض الشوارع وإنشاء البعض الآخر ليقال أن الشارع الفلانى أنشىء فى عهد فلان أو فلان » .

عدم النضوج السياسى والإسراف فى الإنفاق :

ويستمر حضرة النائب المحترم ، فى سرد بيانه ، ليثبت ظاهرة خطيرة أخرى

---

(١) بعض أقوال النائب المحترم السيد حسين يوسف عامر صحيفة ٨٩٧ من مجموعة مضابط الانعقاد العادى الثانى للهيئة النيابية جلسة ٥ مايو سنه ١٩٢٧ — وذكرتها لاحسب تسلسل ورودها وإنما سردتها حسب العناوين والحقائق التى أردت إثباتها والاستشهاد بكلمة النائب بخصوصها .

وهى ظاهرة عدم النضوج السياسى التى اتصف بها كثير من المسئولين من ساسة ذلك العهد بقوله : « كنا نود أن يكون للحكومة سياسة إصلاح عامة مشربة بروح وطنية أهلية ، فتسعى إلى ما يفيد حقيقة فى حدود مقدرتنا المالية بدون تبذير ولا إسراف .

« ماذا يكون جوابنا لو سألنا أحد دافعى الضرائب : لماذا تدفع الحكومة المصرية ٢٧٠٠ جنيه لمعتمدها فى أمريكا أجرة مسكن ، مع أن أسبانيا وهى أرقى وأغنى منا ولسنا مثلها أحراراً لا تدفع إلا ١٢٠٠ جنيه ، كما أن دولة الفرس لا تدفع إلا ٦٠٠ جنيه . بل ماذا يكون جوابنا إذا سئلنا لماذا ندفع مرتبات لممثلينا السياسيين كما تدفع أغنى الدول فى العالم كانجلترا .

« غريب أن ننافس تلك الدول الغنية فى مصاريفها وبدل سفرها .

« لقد أعجبنى ماذكرته لجنة الخارجية فى تقريرها من أن هذا الإسراف بدلا من أن يفيد سيؤخذ دليلا على عدم نضوجنا السياسى » .

انعدام العدالة الاجتماعية : وأخيرا ، يأتى النائب الغيور على نوع من المساوىء البغيضة والخطيرة أيضاً — والتى ذكرتها فى أكثر من مناسبة — وهى عدم وجود سياسة إنفاق تحقق ولو درجة واحدة من درجات العدالة الاجتماعية ، التى تعتبر ضرورية للصالح العام ، ولصالح الوطن فيقول : —

« لقد نالت القاهرة والمدن الكبيرة حقها من العناية فيجب أن نوجه اهتمامنا إلى الفلاحين فنعنى بتعليمهم ونحسن صحتهم ونعمل على اصلاح الطرق الزراعية وإنشائها » .

« كنا نود أن يكون للحكومة سياسة إصلاح عامة مشربة بروح وطنية ... والذى أرجوه أن يتغير هذا الحال فى المستقبل وأظن أن ذلك من صالح النظام الدستورى نفسه لأن الفلاحين — وهم الأغلبية الكبرى — حينما يرون أنهم لا يزالون على حالتهم الأولى ويرون أن الأمور لا تزال تسير فى مجراها القديم لا يجدون أى مبرر للاهتمام أو الفرح بهذا الدستور الذى لا يعود عليهم منه إلا ببعض المظالم والتعسفات فى الانتخابات وغيرها .

« إن المسألة ليست مسألة شفقة أو عدالة فحسب بل هى فوق ذلك مسألة نظام البلاد وصالحها فى المستقبل ... »

هذا مثل من آلاف الأمثلة التى تدل على انعدام العدالة الإجتماعية فى جميع سياسة حكومات ذلك العهد . ولقـد أتيت على ذلك فى بحث الانتاج الزراعى والصناعى والتجارى ولا يفوتنى بهذه المناسبة أن أستشهد بكلمة أخرى لأحد الرجال المسئولين عن سياسة ذلك العهد الغابر ، والتى وصف فيها حالة سكان الصحراء ، وصفا يجعل المرء يحكم بعدم وجود أى نوع من العاطفة الإنسانية لدى بعض من كان بيده مقاليد الأمور فى تلك الأيام فيقول حضرته (١) : —

« ... ولقد أتى على الصحراء حين من الدهر لم تمسسها يد الاصلاح فأصبحت خرابا يبابا ، قفراء جرداء ، بعد أن كانت فى عهد الرومان يانعة زهراء ، زاهية خضراء . وبات أهلها وقد كتبت عليهم المسبغة والمتربة وضربت عليهم الذلة والمسكنة ، وأصبحوا فى حاجة إلى عون المعينين .

ووقفنا على حالة سكانها ، فأرتنا هذه الزيارة ماحاق بالقوم من فقر وعوز وفاقة ، وبؤس وجوع وخصاصة ، وما حل بأرضهم ومحصولهم من بور لقلة الأمطار ... »

ولا أدرى بعد ما أوردت من استشهاد ، ورد على لسـان بعض المسئولين ، يصفون بأنفسهم حالة كثير من سكان مصر ، أيُجادِلنا أحد بعد ذلك ، ويدعى أن العدالة الاجتماعية كان لها وجود فى تلك الأيام المظلمة ... ؟!

خامسـاً — الأعمال الجديدة :

ومخصصات الأعمـال الجديدة تأتى فى الميزانية تحت عنوان البـاب الثالث ، وبمراجعة بيـان مصروفات أبواب الميزانية المختلفة الوارد بصحيفة ١٦٨ نرى أن الملايين العديدة خصصت فى ميزانية كل سنة لهذا الباب ، فخصص بميزانية ١٩٤٨/ ٤٩ للأعمال الجـــديدة ١١٦ر٨٠٩ر٣٦ جنيها وفى سنة ١٩٤٩/ ٥٠ خصص ٦١٤ر٦١٤ر٥٤ جنيها أما فى ميزانية ١٩٥٠/ ٥١ فاعتمد للباب نفسه ٧١٥ر٨٣٧ر٥٥ جنيها وإذا راجعنا مخصصات هذا الباب فى الميزانيات السابقة من سنة ١٩٢٢ حتى

(١) كلمة للسيد المحترم وزير الحربية والبحرية سابقاً منشورة بصحيفة ٢٢٨ فى المجلد الأول من مجموعة محاضر الانعقاد العادى الثانى لمجلس النواب فى جلسة ٢٩ فبراير ١٩٣٢ .

سنة ١٩٥٢ لوجدنا أن المبالغ التى اعتمدت له كانت دائما تتراوح حول معدل سنوى ٢٥٪ تقريباً من مجموع الميزانية . وإذا علمنا أن مجموع مخصصات المصروفات لميزانيات الدولة من سنة ١٩٢٢ حتى سنة ١٩٥١ بلغ ١٨٨٦ مليونا من الجنيهات تقريباً ، وأن ٢٥٪ من هذا المجموع مقداره نحو ٤٧٢ مليونا من الجنيهات لظهر مجموع ما خصص للأعمال الجديدة خلال تلك المدة . وهو مبلغ لو حسن استغلاله وأنفاقه لحول كثير من الأراضى الصحراوية بمصر إلى جنات خضراء ، ولجعل البلاد تجمع بين الصناعة والزراعة على أحدث نظام ، والعمل على قيام انتعاش اقتصادى وتجارى كبير ، مما يزيد الثروات القومية ويعمل على رفع مستوى معيشة المواطنين ومما يجعل البلاد ذات مكانة مرموقة بين دول العالم ، وذلك لما بها من إمكانيات وموارد طبيعة معظمها لم يمسها يد مصلح مخلص ولا يد بنّاء بصير .

ولو رغبت فى الإتيان بالأمثلة المتنوعة عن تفصيل هذا النوع من المصروفات لوقفنا على أمور كثيرة ، تثبت المساوئ الكثيرة التى اتسمت بها سياسة الإنفاق الحكومى خلال ذلك العهد الغابر وأكتفى بذكر الأمثلة الآتية : ـ

مخصصات الأعمال الجديدة بديوان الملك السابق : وبالرجوع لميزانيات السنوات الثلاث التى استشهدت بأرقامها نلاحظ تفصيلات بند الأعمال الجديدة « أنظر صحيفة ١٨٠ » [١] .

هذا هو تفصيل الأعمال الجديدة فى ديوان الملك السابق وهو يشير إلى المزيد سنويا من شراء السيارات ولوازم اليخوت ونحو ذلك من الكماليات . وهذا يدل على أن مخصصات الأعمال الجديدة ، هى مخصصات لشراء كماليات جديدة ، ولم تصرف فى عمل إنتاجى يزيد من إنتاج هذا الديوان ، أو من إنتاج البلاد التى تصرف على هذا الديوان . ولا أدرى لماذا سميت هذه المخصصات بالأعمال الجديدة ، وهل إذا قام الفرد منا بشراء بدلة أو سيارة (إذا كانت حالته تسمح بذلك) هل يعتبر هذا أعمال جديدة قام بها المرء ؟ !

مخصصات الأعمال الجديدة بوزارة الخارجية : وإذا انتقلنا لبحث هذه المخصصات

(١) ميزانية الدولة صحيفة ٣٧ لسنة ١٩٤٨/٤٩ ولسنة ١٩٤٩/٥١ صحيفة ٣٦ ولسنة ١٩٥٠/٥١ صحيفة ٣٦ أيضاً .

مخصصات الأعمال الجديدة بديوان الملك السابق بالجنيهات المصرية

التفاصيل	١٩٥٠ ٥١	١٩٤٩ ٥٠	١٩٤٨ ٤٩
(الحرس) لشراء سيارات وموتسيكلات وجهازات طبية	٩٥٠٠	٩٥٠٠	١٤٥٠٠
(البوليس) « « « وأدوات	٤١٠٠	—	٣٥٠٠
(اليخوت) لشراء لوازم لليخوت وآلات أجهزة طبية (كانت تسمى البحرية فى بعض السنوات)	٢٥٤٥٠	٦٢٠٠	١٠٠٠٠
(السيارات) لشراء واستبدال بعض السيارات والأدوات	٣٠٠٠٠	٢٣٥٠٠	٢٠٠٠٠
(السيارات)لإنشاء محطة تشحيم للسيارات بجراج قصر رأس التين	—	—	٢٠٠٠
(الركايب) لإنشاء سيارات وخيام للاسطبلات والمعسكرات وعربة آلات وأطقم للمركبات	٨٢٥٠	١٢٠٠٠	٨٠٠٠
(القصور) لإنشاء لوازم ضرورية للقصور الملكية	١٣٠٠٠٠	٤٨٦٠٠	٧٠٠٠٠
مجموع مخصصات الأعمال الجديدة	٢٠٧٣٠٠	٩٩٨٠٠	١٢٨٠٠٠

فى وزارة الخارجية لوقفنا على مدى إنتاجية هذا الأنفاق .

مخصصات الأعمال الجديدة بوزارة الخارجية بالجنيهات المصرية (١)

التفاصيل	١٩٥٠ ٥١	١٩٤٩ ٥٠	١٩٤٨ ٤٩
إعانة على ذمة إنشاء مسجد ومعهد فى واشنجتون .	٥١٥١٣	١٠٢٠٠	—
لشراء آلات الرموز السويدية	٤٩٨٧	١٢٠٠٠	٦٠٠٠
« السيارات اللازمة لبعض الهيئات التمثيلية .	٣٠٠٠	٣٠٠٠	٦٦٠٠
للدعاية فى الخارج (ولإنشاء مكاتب صحافية بالهيئات التمثيلية ١٩٥٠/٥١)	١٧٥٠٠٠	٣٠٠٠٠	٣٠٠٠٠
لإصلاح سراى بيك باستامبول	—	—	١٥٠٠٠
لبناء طابق ثالث للسفارة المصرية بواشنجتن	١٧٥٠٠	—	—
لاستبدال أجهزة جديدة بالأجهزة الحالية فى سفارة باريس	١٦٠٠	—	—
المستحق للشركة العقارية العربية عن المدة من ١٥/٨/١٩٤٧-٣١/١٢/١٩٤٨	—	٢١٠٠٠	—
المجموع	٢٥٣٦٠٠	٧٦٢٠٠	٥٧٦٠٠

(١) ميزانية ١٩٤٨/٤٩ صحيفة ٥٩ وميزانية ١٩٤٩/٥٠ صحيفة ٥٥ وميزانية ١٩٥٠ و٥١ صحيفة ٥٥ .

من هذا البيان لم أستطع العثور على مبلغ خصص لعمل جديد مثمر . وإنما كلها مبالغ خصصت بسخاء على أبواب المظاهر الكاذبة ، التي أساءت لسمعة البلاد أكثر مما أفادت . وهل كان يجهل العالم الخارجي حالة الفلاح والعامل وكثير من أفراد الطبقة المتوسطة أيضاً ، من فقر ومرض وجهل وبؤس ، حتى إذا رأى هذا التبذير على الكماليات والمظاهر ، لاستنتج لأول مرة سوء توجيه الإنفاق الحكومي ، والتبذير الشديد على الكماليات .

أما لو طلبنا من أخصائيين تقدير هذه النفقات على أساس فني ، لتبين مقدار الإنفاق غير الرشيد . فمثلا خصص لإصلاح سراى بيك باستامبول ١٥٠٠٠ جنيه في ميزانية ١٩٤٨/٤٩ وهو مبلغ يكفي لبناء «سراى» . كما تكلف بناء طابق ثالث للسفارة المصرية بواشنجتن ١٧٥٠٠ جنيه وهو مبلغ يكفي لبناء مساكن شعبية لحوالى أكثر من مائة أسرة ببلادنا ، بدلا من أن نترك العمال والفلاحين وغيرهم معرضين للعراء ويسكنون الأكواخ ، مما ورد تفصيله سابقاً . ولكن في نظر المسئولين أن مثل هذا الطابق الثالث أمر ضروري جداً ، وإن لم يتم فهذا له أخطاره الجسيمة ؟ ! ومبلغ آخر يلفت النظر وان كانت جميع المبالغ تلفت النظر وهو تخصيص ٣٠٠٠٠ من الجنيهات للدعاية في الخارج فلا أدري أي نوع من أنواع الدعاية قامت به هذه الوزارة خلال تلك الفترة ؟ أولم تك أحسن دعاية هو إصلاح حالتنا الداخلية ؟ والقيام بالإصلاح الاجتماعي والاقتصادي الشامل ومحاربة الفساد الحكومي وغير الحكومي ... ؟

اليخت الملكي المحروسة :

ذلك اليخت الذي كان له قصة في محكمة الثورة[1] . وأن قصته لتذكر المرء بقصص اليخوت المسحورة التي نسمع عنها في بعض الأقاصيص الخيالية .

فلقد بلغ الاعتماد المفتوح في ميزانية سنة ١٩٤٩ لأصلاح هـــذا اليخت ٣٥٠,٠٠٠[2] جنيه — على ألا يصرف منه شيء إلا بموافقة مجلس الوزراء وبعد

---

(١) يمكن مراجعة محاضر محكمة الثورة للوقوف على قصة هذا اليخت العجيب .

(٢) ميزانية ١٩٤٩/٥٠ صحيفة ٧٩٧ .

تقديم تقرير للمجلس من خبراء عالميين جدد للنظر فى صلاحية شراء يخت جديد. أو أصلاح اليخت القديم ـ ويقدر المبلغ اللازم لتتميم هـذا الأصلاح فيصل إلى. ٨٣٠ر٠٠٠ [١] . جنيه ويفتح اعتماد فى ميزانية سنة ١٩٥٠ لهذا الغرض قدره. ٤٩٠ر٠٠٠ جنيه . وهكذا تقدر المبالغ الباهظة وتفتح الاعتمادات السخية لأعمال زخرفية كمالية لهذا اليخت بينما الأعمال الإنتاجية والتى يعم خيرها على ٢٢ مليون نسمة أمر ثانوى بالنسبة لميزانية الدولة وفى نظر حضرات المسئولين السابقين .

خفض مصروفات الاستثمار المنتج لموازنة الميزانية : وهى ظاهرة من أخطر الظواهر أيضاً . وهى اتباع سياسة ضغط مصروفات الاستثمار المنتج لموازنة الميزانية . والأمثلة على ذلك كثيرة ، فالمصروفات الفعلية خلال السنة المالية ١٩٥٠/٥١ تقل بمقدار ٣٠ مليون جنيه تقريباً عن التقديرات الواردة بالميزانية ، وذلك يرجع إلى التراخى فى مشروعات الرى والتسلح والسكك الحديدية وتوليد الكهرباء وغيرها من المشروعات الإنشائية التى تدخل فى الباب الثالث بالميزانية . وبمراجعة بيان مخصصات أبواب الميزانية المختلفة الوارد بصحيفة ١٦٨ نجد أن ماخصص للأعمال الجديدة (الباب الثالث) بلغ أكثر من ٥٩ مليون جنيه ، غير أنه لم يصرف من هذا المبلغ سوى ٣٩ مليوناً من الجنيهات تقريباً أى بنقص قدره ٢٠ مليون جنيه ، ولكن لم تضغط المصروفات العامة إلا بحوالى ١٠ مليونا من الجنيهات . وهذا يثبت عدم الاهتمام بالأنفاق المثمر المنتج ، حتى ولو خصص له فى الميزانية اعتمادات .

مشروع السنوات الخمس : وتبرز هذه الظاهرة ، فى سياسة الإنفاق الحكومى. طوال تلك الفترة من فترات ذلك العهد ، وأمثلة ذلك كثيرة ومتعددة ، أذكر منها ما يخص مشروع السنوات الخمس .

فلقد صدر فى عام ١٩٤٦ قانونان باعتماد مبلغ ٣٦ر٢ مليون جنيه لمشروع. السنوات الخمس الذى تقرر فى تلك السنة ثم وصل رقم الاعتماد إلى ٣٥ر٦ مليون جنيه . والآتى بيان بتكاليف مختلف المشروعات حول هذا المنهاج :

---

(١) ميزانية ١٩٥٠/٥١ صحيفه ٨٤٤ .

تـكاليف مشروعات السنوات الخمس بآلاف الجنيهات[١]

المشروع	التكاليف	المشروع	التكاليف
مياه الشرب	٢٥٠و٣	ردم البرك	٠٠٠و٢
تجديدات السكك الحديديه	٧٠٨و٤	مشرعات وزارة الزراعة	٧٥٦و١
الطرق	٦٥٠و٤	تـكملة تقوية قناطر اسنا	٧٥٠و١
قناطر أدفينا	٥٠٠و٣	اشتراك الحكومة فى رأس مال البنك الصناعى .	٧٦٥
مبانى مدينة العمال	٤٥٠و٣	مشرعات أخرى	٧٧٥و٧
المجارى	٠٤٠و٣	المجموع	٦٤٤و٣٥

وقـد رصد لتنفيذ هذا المشروع المفيد ، حلال السنوات الأربع التى تبدأ من سنة ١٩٤٦/٤٧ وتنتهى فى ١٩٤٩/٥٠ مبلغ ٣٧ مليونا من الجنيهات . ولـكن ما أنفق بالفعل لم يزد على ١٨ مليوناً من الجنيهات . أما فى تقديرات ميزانية الدولة عن السنة الماليـــة ١٩٥١/٥٢ فكان يتضمن مشروع تلك الميزانية ، مبلغ ٠٠٠ر٩١٥ر٤ جنيه لتكملة الأعمال الخاصة ببرنامج السنوات الخمس ، ولـكن حذف هذا الاعتماد فى قانون ربط الميزانية وذلك بقصد ضغط المصروفات وتخفيض العجز المنتظر .

والآتى بيان آخر[٢] لأحد رجال المال على وجود هذه الظاهرة الخطيرة :

«... وكانت المصروفات الفعلية خلال السنة المالية ١٩٥٠/٥١ تقل بمقدار ٣٠ مليون جنيه تقريباً عن التقديرات الواردة بالميزانية . ولا يرجع ذلك إلى ضغط المصروفات العامة بقدر ما يرجع إلى التراخى فى تنفيذ مشروعات الرى والتسلح والسكك الحديدية وتوليد الـكهرباء وغيرها من الأعمال الأنشائية التى تدخل فى الباب الثالث من الميزانية ، ولطالما أشرنا إلى تلك الظاهرة فى السنوات السابقة . وقد بلغت اعتمادات هـذا الباب فى ميزانية ١٩٥٠/٥١ قرابة ٥٩ مليون جنيه لم

(١) النشرة الاقتصادية للبنك الأهلى المجلد الثانى — العدد الثانى صحيفة ٩٦ .

(٢) تقرير مجلس إدارة البنك الأهلى المقدم للجمعية العمومية العادية للمساهمين فى جلسة ٢٦ مارس ١٩٥٢ .

يصرف منها سوى ٣٩ مليون جنيه أى بنقص قدره ٢٠ مليون جنيه . ومن ذلك يتضح أن موازنة الميزانية إنما تتم عن طريق خفض مصروفات الاستثمار المنتج » .

الاعتمادات الأضافية : ظاهرة أخرى غريبة انفردت بها — للأسف الشديد ، الميزانية المصرية ، وهى ظاهرة الاعتمادات الإضافية . فلا يكاد البرلمان ينتهى من إقرار الميزانية ، حتى تنهال عليه الاعتمادات الإضافية ، التى تبلغ فى بعض السنوات نسبة كبيرة من المصروفات . وهى ظاهرة تنبىء عن مدى الخطأ فى التقدير ، أو عدم اتباع الدقة فى تقدير ميزانية البلاد ، التى تظل جميع الوزارات والمصالح تعالج تقديرها ، ما يقرب من ثلث سنة تقريباً .

خطوات هزيلة حول تنمية الإنتاج القومى : وهكذا كانت تخطو البلاد خطوات هزيلة وضعيفة ومترددة ، نحو تنمية الانتاج القومى ، وذلك بتخصيص مبالغ ضئيلة لمصروفات الاستثمار المنتج . وحتى هذه المبالغ التى تعتمد لهذا الوجه المثمر من أوجه الانفاق ، لا يتم صرفها جميعاً ، ولا مانع من حذفها نهائياً ، إذا دعت الحاجة لذلك[1] . أما ما يعتمد للمصروفات الكمالية فهذا بند من المصروفات لا يمكن ضغطه أو حذفه ولو أدى ذلك إلى عجز الأيرادات عن المصروفات فهذا العجز يمكن تسويته من الاحتياطى العام « الذى سيأتى ذكره حالا » .

الضمان الاجتماعى :

ولقد بدأت مصر بدراسة هذا المشروع الإنسانى النبيل سنة ١٩٥٠ وتمت دراسته على يد أخصائيين وخبراء مصريين وغير مصريين . ثم أخذت مصر بهذا النظام ، الذى امتدحته الصحف الأجنبية على أنه أول مشروع من نوعه فى الشرق . أما الحكومة التى قامت بتنفيذه فقد باهت به الحكومات التى سبقتها ، واتخذت منه مفخرة ودعاية تحت قبة البرلمان وخارجها . والحق يقال إنه مشروع اجتماعى له آثاره الحسنة . وهو ينص على « حق كل فرد فى المجتمع ، فى الضمان الاجتماعى فى حالات التعطل والمرض والعجز والترمل والشيخوخة ، ليعيش فى مستوى معقول

(١) كما حذف مبلغ ٤٫٩١٥٫٠٠٠ لتكملة الأعمال الخاصة ببرنامج السنوات الخمس الذى ذكر سابقاً .

من المعيشة الأدبية ويتحرر من العوز والفاقة » .

ولقد استبشرنا جميعاً خيراً بهذا الخطوة المباركة . وبهذا المبدأ الذى أقره المشرع ، مبدأ مسئولية الدولة عن ضمان حد أدنى من الحياة للمواطنين وإعالتهم عند ما لا يجدون لهم عائلا ، ووقفنا — خلال شرحنا الأوضاع الاجتماعية السابقة ووصف حالة كل من المزارعين والعمال ، والطبقة الكادحة من أبناء هــذا الشعب — على مدى مستوى المعيشة المنخفض الذى يحيا فيه هؤلاء جميعاً ، فما بالك بمستوى معيشة العجزة والأرامل والشيوخ والعاطلين ومن إليهم .

مشروع اجتماعى أبتر :

غير أننى أرانى أسجل هنا — والأسف يملأ جوانحى — أن هذا المشروع كان مشروعاً أبتر أيضاً — كعادة المشروعات التى قامت بها حكومات ذلك العهد الماضى — ولم يتحقق منه الآمال المريضة التى تغنى بها من احتضنوه ، ولم تك نتيجته إلا إرهاق ميزانية الدولة ببضعة ملايين من الجنيهات ذهب معظمها كرتبات للموظفين القائمين على تنفيذ المشروع ، وظل كثير من مستحقى الضمان الاجتماعى على حالتهم من العوز والفاقة والضنك .

العجز فى الميزانية وتسويته من الاحتياطى العام : ومع وجود هــذا الاحتياطى[1] ، الذى يبعث على الطمأنينة ويوجد الثقة فى ميزانية الدولة ، هذا من

(١) بيان تطور الاحتياطى العام من سنة ١٩٣٩/٤٠ إلى سنة ١٩٥٠/٥١ .

السنة	مقدار الاحتياطى العام	الزيادة + أو النقص	السنة	مقدار الاحتياطى العام	الزيادة + أو النقص
١٩٣٩/٤٠	٢٤٬٩٥٤٬١٥٩	— ١٬٧٦٥٬٨٢٦	١٩٤٥/٤٦	٦٧٬٨٠٤٬٤٨٧	+ ٨٬١٩٤٬٨٨٧
١٩٤٠/٤١	٢٨٬٩٦٠٬٣٦٣	+ ١٬١١٨٬٦٠٥	١٩٤٦/٤٧	٧٢٬٥٢٠٬١٧٤	+ ١٠٬٣٠١٬١٥٥
١٩٤١/٤٢	٣٣٬٠٨٥٬٢٢١	+ ٦٬٣٢٣٬٢٥٩	١٩٤٧/٤٨	٧٦٬٤٢٣٬٧٦٤	+ ٣٬٩٠٣٬٥٩٠
١٩٤٢/٤٣	٤٢٬٢٦١٬١٣١	+ ٩٬١١٢٬٣١٤	١٩٤٨/٤٩	٨٢٬٥١٨٬٦٩٧	+ ٦٬٠٩٤٬٩٣٣
١٩٤٣/٤٤	٤٨٬٤١٦٬٧٠٠	+ ٥٬٨٣٥٬٥٦٦	١٩٤٩/٥٠	٨٠٬١٦١٬٥٢٥	— ٢٬٣٥٧٬١٧٢
١٩٤٤/٤٥	٥٧٬٠٧٣٬٧٣٦	+ ٥٬٦٣٣٬٥٢٣	١٩٥٠/٥١	٧٥٬٣٧٢٬٠٢١	— ٤٬٧٨٩٬٥٠٤

جهة ، ومن جهة أخرى ، يعتبر لحد ما ، مال جامد غير مستثمر ، يجب أن يستغل في زيادة الانتاج القومي وتنمية الثروة القومية ، الأمر الذي يزيد في إيرادات الدولة وينعش الحالة الاقتصادية ويرفع مستوى معيشة الشعب . ومع هذا كله نجد أن هذا الاحتياطي لم ينج من عبث العابثين ، وتمتد إليه أيادي بعض رجال الحكم في ذلك العهد لا لاستثماره في زيادة الثروة القومية كما قيل ، وكما كان يجب أن يتبع وإنما لإنفاقه في أوجه الإنفاق غير المثمر ، وعلى النحو الذي ذكر سابقاً . وإليك بيان ذلك بالأرقام .

ورد في كتاب ميزانية الدولة المصرية لسنة ١٩٥٠/٥١ بخصوص الاحتياطي العام بصحيفة (م) ما يأتي :

المأخوذ من الاحتياطي :	ميزانية سنة ١٩٤٩	ميزانية سنة ١٩٥٠
	جنيه	جنيه
لتنفيذ الجزء الخاص سنة ١٩٥٠ — ١٩٥١ من برنامج السنوات الخمس .	١٢٬٣٩٧٬٧٨٠	١٠٬٣٣٩٬٣٠٠
لسداد العجز في الميزانية	١٣٬٧٥٠٬٠٠٠	١٤٬٧٠٠٬٠٠٠
المأخوذ من حصلية القرض للمصروفات الإضافية لقوات الدفاع المصرية .	٣٬٥٠٠٬٠٠٠	—
	٢٩٬٦٤٧٬٧٨٠	٢٥٬٠٣٩٬٣٠٠

أما عن تنفيذ برنامج السنوات الخمس ، فقد وقفنا على الخطوات البطيئة التي تمت في تنفيذ هذا المهاج . وأما غرض سد العجز في الميزانية ، فلم يكن هناك ما يبرر لزيادة المصروفات وتضخمها على هذا النحو ، سوى إذا كنا نسلم أن الإنفاق في الكماليات والإسراف في عدد الموظفين وفي الإنفاق على ملحقات الوظيفة ، وعلى صاحب العرش ونحوه حسب ما ورد بعضه سابقاً ، نسلم بأن الانفاق في هذا كله من مبررات زيادة المصروفات .

ولو التمسنا مرجعاً آخر ، للوقوف على مدى العبث في هذا المال الاحتياطي وإنفاقه في غير مشروعات الإصلاح والتعمير والإنتاج ، لرأينا جميع المراجع

والاحصائيات تثبت ذلك وإليك ما ورد فى أحد هذه المراجع (١) :

« أسفرت نتائج حساب السنة المالية قبل الماضية (١٩٥١ / ٥٢) عن عجز فعلى يبلغ حوالى ثمانية وثلاثين مليوناً من الجنيهات ، إذ بلغت الإيرادات قرابة ١٩٣ مليون جنيه بينما بلغت المصروفات نحو ٢٣١ مليوناً » .

الضرائب

عدم العدالة فى أنظمة الضرائب : ولمواجهة التبذير والإسراف فى سياسة الإنفاق الحكومى ، فرضت على البلاد تشريعات ضرائبية مختلفة ومتنوعة مباشرة وغير مباشرة . جميعها ترمى إلى زيادة العبء على الفقراء أو صغار الملاك الزراعيين والمقاربين وصغار التجار وأصحاب الدخول المحدودة ونحوهم . وأذكر القراء بعهد جباية ضريبة الأراضى الزراعية « بالكرباج » وهو نظام تعسفى غير عادل . وعند ما تقرر فى عهدنا الحاضر ، بموجب قانون الإصلاح الزراعى ، أن تحدد إيجار الأرض الزراعية وقيمتها على أساس نسبة تستند إلى الضرائب المقررة ، ندم أصحاب الاقطاعيات الزراعية حيث لا ينفع الندم ، على ما بذلوه من توسط لدى حكام ذلك العهد الغابر لتخفيض ضريبة أقطاعياتهم وجعلها ضريبة إسمية - الأمر الذى جعلهم يفقدون بعض ما اكتسبوه دون وجه مشروع ، فأجرت أطيانهم بثمن قليل وبيعت أراضيهم بأثمان قليلة أيضاً « وتلك كانت عاقبة الظالمين » .

ضرائب غير مباشرة يقع عبئها على كل من الفقير والغنى :

هذا من ناحية ضرائب الأطيان الزراعية ، التى قدرت بنسبة مرتفعة على أراضى صغار ومتوسطى الملكية ، وقدرت بنسبة زهيدة «اسمية فى أغلب الأحيان» على أراضى المحظوظين من رجال الإقطاع . أما بقية الضرائب ، فمعظمها كانت ضرائب غير مباشرة ، يتساوى فى تحملها كل من الغنى والفقير ، الأمر الذى ينافى أقل قواعد العدالة . بل كثير من الضرائب الجمركية ، التى كان الغرض منها حماية صناعة أصحاب المصانع ، كان يتحملها الفقير ، ويستفيد رجال الأعمال

---

(١) صحيفة ٢٥١ — الكتاب السنوى لاتحاد الصناعات المصرية ١٩٥٢/٥٣ .

والصناعات منها بطريق غير مباشر بواسطة هذه الحماية . « وإنها لقسمة ضيزى » نفر فقير يمثل الغالبية العظمى من الشعب يدفع الضرائب . ونفر متيسر يمثل القلة القليلة من أصحاب المصانع ورؤوس الأموال ، يزداد ربحهم ، ودخلهم بفضل ارتفاع الأسعار الناتج من هذه الحماية الجمركية . وإليك بياناً إحصائياً يوضح إيرادنا من الضرائب المباشرة وغير المباشرة لبعض السنوات خلال ذلك العهد التى تلت ما سموه إصلاح نظام الضرائب سنة ١٩٣٨ .

بيان بإيرادات الدولة من الضرائب المباشرة وغير المباشرة بملايين الجنيهات

السنة	الضرائب المباشرة	الضرائب غير المباشرة	السنة	الضرائب المباشرة	الضرائب غير المباشرة
١٩٤٠/ ٤١	٩	١٦	١٩٤٥/ ٤٦	٢٠	٣٦
١٩٤١/ ٤٢	١٠	٢١	١٩٤٦/ ٤٧	١٩	٤٩
١٩٤٢/ ٤٣	١٨	٢٢	١٩٤٧/ ٤٨	١٦	٤٨
١٩٤٣/ ٤٤	٣٠	٢٤	١٩٤٨/ ٤٩	٢٢	٦٠
١٩٤٤/ ٤٥	١٩	٣٧	١٩٤٩/ ٥٠	٤٧	٧١

وهكذا نلاحظ أن الضرائب غير المباشرة كانت دائماً أكثر من الضرائب المباشرة وقد بلغت الأولى التى يقع معظم عبئها على الفقراء سنة ١٩٤٨ ما يقرب من ثلاثة أمثال الضرائب المباشرة .

التعسف الشديد فى نظام جمع الضرائب :

وربما يظن القارىء أن التعسف فى جمع الضريبة وعهد استخدام الجلد (والكرباج) قد انتهى . والحقيقة أن نظام التعسف ظل قائماً فى كثير من الحالات حتى نهاية فترة ذلك العهد . رغم عدم استخدام طرق التعذيب الجسمى التى كانت معروفة ، وإنما استخدموا طرقاً أخرى للتعذيب ، وهى الاستيلاء على ما يتمكنوا من أموال الناس حتى ولو كان قوتهم الضرورى ، وذلك لجمع أموال الدولة التى تنفق فى سفه وإسراف وتبذير ، على ملك طائش أو على الحكام وحاسيبهم وأعوانهم وأصهارهم . فأى نظام جائر أشد من هذا النظام ، وإنى لأمسك عن ذكر كثير عن الحوادث

لضيق المقام ، ولكنها الحقيقة المؤلمة لا تخف على الجميع . فالكل قد أصابه مسة ، من ظلم رجال ذلك العهد .

إيجاد موجات من السخط والاضطرابات في معظم طبقات المجتمع ، مما جعل المفكرون والعالمون ببواطن الأمور يتنبئون بقرب وقوع عاصفة قاسية تعمل على أعادة نوع من العدالة الاجتماعية ، كما ذكرت سابقاً وأذكر لاحقاً .

التحايل والتهرب من دفع الضرائب : ومن آثار التبذير فى الإنفاق — كما ورد — ومن آثار تفشي الظلم الاجتماعي أيضاً ، نرى أن دافعي الضرائب كانوا يتحايلون على جباة الضريبة بالطرق المتنوعة ، لكي يعفوا من دفعها أو يدفعون أقل ما يمكن منها . وذلك لأنهم يعلمون علم اليقين أن هذه الأموال التى تؤخذ منهم باسم الدولة ، إنما تؤخذ لتنفق بسخاء لأرضاء شهوات ملك فاجر ، أو لتبعثر ذات اليمين وذات الشمال ، على المحسوبين والأنصار من أهل السوء وأهل التملق وغيرهم . . . الأمر الذى ولد فى نفوس المولين جميعاً دون استثناء ، بغض وكراهية متأصلة نحو دفع أى مبلغ لخزانة الدولة . ومما جعل مشكلة الجباة وموظفى الضرائب شاقة ، ومما عرضهم لكثير من تعنت المولين ، ولكثير من الأهانات أيضا ، وأصبحوا فئة منبوذة من جميع الأشخاص الذين يدفعون الضرائب . . .

الذاتية وتفشي الظواهر السيئة فى المجتمع : أما فى بلادنا ، فأخذت الظواهر السيئة تتفشى فى المجتمع نتيجة الظلم الاجتماعى ، ومن أخطر الظواهر الاجتماعية التى لها كثير من المضار ظاهرة « الذاتية » التى لا يهتم فيها المرء إلا بمصالحه الخاصة فقط ، ويضحى بسببها على المصالح المشتركة بأى قسط من ماله أو جهوده ووقته . وأن هذه الظاهرة لتعتبر من أخطر الأمراض الاجتماعية ، إذا تمكنت من شعب حالت دون كل تقدم وسدت الباب فى وجه كل خير عام .

ولقد ظهرت هذه الظاهرة السيئة بوضوح فى مجتمعنا ، خلال ذلك العهد البائد ، وكان من ضمن أعراضها ، اتباع الطرق الاحتيالية للتهرب من دفع الضريبة لأن الممول يرفض أن يساهم ولو بالقليل من أرباحه فى المرافق العامة . لشعوره بوجود هذا الظلم .

البحث السابع

الأمم كالأفراد تحصد ما زرعت وتجنى ما غرست

ولقد حاولت وأنا أجول بين المراجع والإحصائيات ، التى أمامى ، العثور على نواة واحدة صالحة ، يكون قد قام أحد حكام ذلك العهد ، بإيداعها أرض مصر الطيبة ، التى تحافظ عليها وترعاها . ولكنى لم أوفق كثيراً أو قليلا فى ذلك. ولا أحسبنى مغالياً إذا قلت أنهم لم يغرسوا أى نواة لبناء مستقبل مشرق لهذه البلاد .

وهالنى خلال بحث الفصول السابقة ، كثير من المظالم والتصرفات التى أضاعت على الشعب ثروة كبيرة ، وجملته فى حالة يرثى لها .

وحاولت تحليل نفسية من استغلوا الشعب خلال تلك العهود المظلمة ، فإذا بهم مستعمرون جائرون وملوك مستبدون وحكام منافقون . جعلت الملك السابق المطرود يقول : « مصر ليس بها رجال ولكن بها طلاب حكم » .

وخلف هؤلاء وهؤلاء اقطاعيون يمتصون دماء الشعب ، ورجال أعمال ، جلهم من الأجانب ، يعتصرون أكبر قدر ممكن من الأرباح .

شبح الماضى البغيض : قلت فى مقدمة هذا البحث ، أنه مرت على ليال كثيرة انتابنى فيها أرق وانزعاج شديدين ، وذلك من شبح ماضٍ فسد فيه الحكام وأفسدوا ، وهم يدعون الإصلاح ، ويموهون على الشعب بكل سبيل « وإذا قيل لهم لا تفسدوا فى الأرض ، قالوا إنما نحن مصلحون ، ألا أنهم هم المفسدون ولكن لا يشعرون » .

ما غرسه لنا هذا الماضى :

قضت البلاد بعد أن نالت استقلالها ثلاثين سنة كاملة « من ١٩٢٢ـ١٩٥٢ » يحكمها ملك دستورى « اسما » وحكومة « برلمانية » . ولقد رأينا بالتفصيل

ما غرسه هؤلاء الحكام المتعاقبين لنا . فالإنتاج الزراعي كان نظامه شائناً عجيباً ، أملاك شاسعة فى أيدى حفنة من المحظوظين من رجال الإقطاع . والأغلبية العظمى من الريف تعيش عيشة لا تليق ببشر موفور الكرامة .

فإذا انتقلنا للانتاج الصناعى رأينا كيف عمدت الحكومات المتعاقبة إلى تعويق المشروعات الإنتاجية وعدم تثمير موارد البلاد المتنوعة . لتبقى تحت رحمة الاستعمار وأعوانه . ثم ذكرنا حالة العمال الزراعيين والصناعيين وحرمانهم حقوقهم المادية والمعنوية وهم يمثلون الغالبية العاملة فى الشعب .

وإذا تجولنا فى ميداننا التجارى رأينا أثر تأخر وسائلنا الإنتاجية على نشاطنا التجارى ، رغم موقع مصر الممتاز الذى لا تجاريها فيه أية دولة من دول العالم . ثم وقفنا على مدى الاستهتار بسمعة البلاد فى الداخل والخارج ، مما أثر على شرفنا التجارى .

أما ميزانية الدولة فقد علمنا سياسة الإنفاق غير الرشيد التى انتهجها هؤلاء الحكام ، وأن هذه السياسة كانت منبت الداء والعلة الكبرى فى ضعف الإنتاج وكانت سياسة خاطئة همها إرضاء الأنصار والأعوان والخضوع لرغبات صاحب العرش ، والعمل بنصائح المستعمر .

هذا ما غرسه لنا حكامٌ ، حكموا البلاد ثلاثين سنة كاملة ، ثم تركوها مُجبرين وأبعدوا عنها غير مُخيرين ، بعد أن أساءوا إليها وإلى شعبها الوادع الأمين . أبعدوا عنها وهم يبكون على أيامهم الخوالِى ، نادمين على ما قدمت أيديهم . . . « كذلك يُريهم الله أعمالهم حسرات عليهم » .

زعموا أنها حكومات نيابية : زعموا ذلك ، وحكموا باسم الشعب الممثل فى البرلمان ، ولكن أى برلمان ! ؟ برلمان رأينا أن جله من الأقطاع ، أو أصحاب الأعمال أو أهل الحظوة والمحسوبية أو المقربين لصاحب العرش أو لرجال الحكم !! وكنا نسمع تحت قبة البرلمان وعوداً خلابة فى خطاب العرش وأقوالاً جمية مطمئنة ولكن هنالك فرقاً كبيراً بين القول والعمل : « ومن النـاس من يعجبك قوله فى الحياة الدنيا ويشهد الله على ما فى قلبه وهو ألد الخصام . وإذا تولى سعى

ومكانتها السياسية « والاستراتيجية » غير أنه لم تمد المدة الكافية ، لمنع الذئاب من محاولة الغدر بالبلاد للاستفادة من هذا الموقع الممتاز . إذ اقترن فتح القناة ، بعهود البذخ والإسراف والمجون ، والتنازل عن كثير من أسهم الدولة فيها . مما ربط انجلترا بمصر وأغراها بالعمل على احتلال البلاد . . . وهكذا « زينوها للناظرين وعرضوها لكل شيطان رجيم . »

الاحتلال البغيض سنة ١٨٨٢ : وهكذا كان أيضاً جزاء الشعب من ورثة محمد على — الذى ولاه الشعب أمره — إذا ظهر رجل شعبي(١)، محاولا تحسين حالة الجيش ومحاولا النهوض بالبلاد ، هو استعانة هذا الوريث « توفيق » بجيوش المحتل لحماية عرشه .

النذير الأول بسقوط العرش : والحقيقة التى لا تخفى على أحد ، أن استعانة توفيق بالعدو لحماية العرش سنة ١٨٨٢ لم تكن سوى النذير الأول بسقوط هذا العرش سنة ١٩٥٢ . فقد أحس الشعب منذ ذلك الوقت أن صاحب العرش أجنبي وعدو يجب القضاء عليه « ولا يحيق المكر السيء إلا بأهله » .

إخلاء السودان سنة ١٨٨٥ واسترجاعه سنة ١٨٩٨ : وتوالت على البلاد الضربات المتعاقبة من هذا المحتل ، ومنها العمل على إخلاء السودان سنة ١٨٨٥ ليعاد فتحه سنة ١٨٩٨ . وهكذا نجح المستعمر فى إيجاد حجة ليشارك مصر فى حكم السودان وفرض اتفاقية ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ على حكومة مصر . ومنذئذ حتى اتفاقية السودان الأخيرة وللانجليز السلطة الأولى فى السودان .

ثورة ١٩١٩ وتوالى الخدع المخدرة والمسكنة : وعندما ثارت البلاد فى ١٩١٩ مطالبة بجلاء المحتل ، ومطالبة بحقها فى حكم نفسها بنفسها ، بعد ما طفح الكيل وفار التنور أحس المسئولون بنتائج هذه الثورة الشعبية ، وبأنها لا بد قاضية على كل من المحتل ، والحكام الفاسدين ، فلجأ هؤلاء المسئولين إلى حيل متنوعة ، ومسكنات وقتية ، شبيهة بمخدر لجسم مريض ، حتى لا يثور من شدة المرض ، وإليك بعض هذه المسكنات .

(١) أعنى الزعيم احمد عرابى ، الذى كان الدافع الأساسى لثورته الارتباك الاقتصادى الذى أصاب البلاد نتيجة فداحة الديون . وطلبات الدائنين . . .

فى الأرض ليفسد فيها ويهلك الحرث والنسل والله لا يحب الفساد . »

حكام ذو وجهين : وهكذا كان كثير من حكام ذلك العهد يدعون أنهم من الشعب وهم يعلمون أنهم أعداء الشعب . وإنهم فى الحقيقة رهن إشارة كل من المستعمر وصاحب العرش . يواجهون الشعب بأقوال — لا أفعال — ترضيه ويواجهون كل من المستعمر وصاحب العرش بأقوال — وأفعـال — ترضيه أيضاً . وهم يعلمون أن المصلحتين متنافرتين ومتضادتين وسرعان — وتلك سنة الله فى أرضه — ما يظهر الخداع وينـكشف المنافق ، ذو الوجهين ، فيسخط عليه الشعب ويعزله صاحب العرش ، ليحل محله منافق آخر وهكذا . . . « وإذا لقوا الذين آمنوا قالوا آمنا ، وإذا خلوا إلى شياطينهم قالوا أنا معكم ، إنمـا نحن مستهزئون » . عاشت البلاد بين فئة من الحـكام المنافقين الخدّاعين . وإليك غير ما ذكرت بعض أمثلة لخداع بعض الحـكام .

خداع حكام ذلك العهد الماضى للشعب

محمد على أول رأس للأسرة العلوية : رجل ولاه الشعب على يد زعمائه ، تقاليد الحـكم فى البلاد . فما أن استتب به الأمر ، حتى أصبح هو المحتـكر الأول لجميع موارد البلاد الزراعية والصناعية والتجارية — كما أشرت لذلك —

« الآن قد طابت لى مصر » : كلمة قالها هذا الوالى فى ٣٠ يناير سنة ١٨٠٧ بعد موت كل من البرديسى والألفى ، وبموتهما زال شبح الخطر الحقيقى الذى كان يهدد محمد على فى حكم مصر . وهى كلمة أن دلت على شىء فإنما تدل على نظرة هذا الوالى لمصر ، حيث أرادها بقرة حلوباً له ولأسرته وأبناء قومه .

وهكذا بدأت الخدعة الأولى على الرأس الأولى لهذه الأسرة ، إذ خان أمانة الحـكم ، وأصبح فأمسى المالك الوحيد لأرض مصر والمحتـكر الوحيد لزراعتها وصناعتها وتجارتها .

قناة السويس : وتعتبر من أهم المنشآت العالمية التى وجهت أنظار العالم إلى مصر . وجعلت منها مفتاح الشرق والغرب . وأثرت على اقتصاديات البـلاد

(١) تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ : واستقلال مصر الذى أعلن فيه المستعمر انتهاء الحماية البريطانية على مصر . وأن مصر دولة مستقلة ذات سيادة .

وكلمة «مستقلة» هى كلمة خلابة، نادى بها الثائرون ، واستشهد من أجلها كثير من المواطنين الأحرار ، إلا أن المحتل لم يعنيها بمعناها الذى فهمه الثائرون . بل كان استقلالا مشروطا بتحفظاته الأربعة المشهورة . وكان الغرض الحقيقى من ذلك أخماد الثورة ، بألفاظ تكتب على الأوراق ، ودلت الأحداث خلال الثلاثين سنة التى أعقبت هذا التصريح على زيف الاستقلال .

(٢) تلقيب فؤاد ملكا : ثم أراد صاحب العرش ، أن يضخم نفسه فتلقب بلقب الملك فى ١٥ مارس ١٩٢٢ ، وهو لقب يشير فى غير مصر إلى الاستقلال ، ظانا بذلك أنه يخدع المصريين ويسكنهم عن المطالبة بالاستقلال ما دام جلالته قد تشبه بحكام الدول المستقلة . وهو فى الحقيقة كالهر يحكى انتفاخا صولة الأسد .

(٣) عرش ووراثة : وهكذا يمنح المحتل للبلاد استقلالها المقيد بالتحفظات الأربعة ، الأمر الذى يمكن الجالس على العرش من أعلان نفسه ملكا ، غير أن المحتل يعلم أنه قد جامل فؤاد ، فى الاتيان به على عرش مصر ، وفى التدخل فى نظام وراثة هذا العرش أيضا ذلك النظام الذى لم يكن قد بت فيه خلال ولاية السلطان حسين كامل أو فؤاد . وإليك نص ترجمة[1] الخطاب الذى وجهه المندوب السامى البريطانى ، لفؤاد بشأن نظام وراثة السلطنة المصرية :

« دار الحماية فى ١٥ ابريل سنة ١٩٢٠ .

« ياصاحب العظمة . ان الحادث السعيد الجديد ألا وهو ميلاد نجل لعظمتكم قد دعا حكومة جلالة الملك إلى النظر فى نظام وراثة السلطنة المصرية . وعليه فقد أمرت من لدن جلالة الملك بأن أبلغ عظمتكم الاعتراف بنجل عظمتكم الأمير فاروق ونسله من الذكور على قاعدة الأكبر من الأولاد فالأكبر من أولاده وهكذا وإن لم يوجد فبمن يولد لعظمتكم من الذكور ومن يتناسل منهم من الذكور على نفس تلك القاعدة كأولياء عهد لعظمتكم فى حق تقلد السلطنة المصرية ... »

---

(١) ثورة ١٩١٩ — الجزء الثانى ص ١٠٢ ، للأستاذ عبد الرحمن الرافعى .

وهكذا يأتى فؤاد لولاية سلطنة البلاد بأمر محتل البلاد ، ويحدد نظام وراثة عرش البلاد بواسطة المحتل أيضاً . وكأن مصر تكية للمحتل ولصاحب العرش . فيأبى الله تعالى أن يدوم مثل هذا العرش ولا أن تدوم مثل هذه الوراثة بعد إعلانها بنيف وثلاثين عاما . فيعزل فاروق ويلغى نظام الملكية ليحل محله نظام جمهورى شعبى (كما سيرد ذكره فى الجزء الثانى) .

(٤) الشروع فى وضع الدستور ومسخه قبل أن يرى النور : وفى ٣ ابريل ١٩٢٢ ألفت لجنة لوضع مشروع الدستور ، وقانون الانتخابات ، وأتمت اللجنة مهمتها ، ورفعت مشروع الدستور فى ٢١ أكتوبر سنة ١٩٢٢ إلى ثروت (باشا) رئيس مجلس الوزراء ، وتوالت الأحداث التى حالت دون أقرار الدستور فى حينه ، استقالت وزارة ثروت وأعقبها أخرى [1] ويقول الأستاذ الرافعى مؤرخنا الجليل ما يأتى : « أهم عمل لوزارة نسيم (باشا) انها شرعت فى مسخ الدستور ، وأدخلت على مشروعه من التعديلات الرجعية ما يعصف بروحه ، ذلك أن نسيم (باشا) كان يصدر عن فكرة رجعية ، وهى أن الدستور منحة من الملك ، لاحق من حقوق الأمة . . . »

وكان أهم ما حذفته هذه الحكومة من نصوص مشروع الدستور : أن الأمة مصدر السلطات وكذلك حذف نصوص السودان من الدستور [2] .

وتنحت هذه الوزارة عن الحكم ، لتعقبها وزارة أخرى هى وزارة يحى ابراهيم ، وتعيد الدستور بفضل جهاد الشعب وتعيد بعض ما مسخ من نصوصه أيضا . فيوقعه الملك مجبرا لا مختارا .

(٥) يعتبر فؤاد أن الدستور منحه للشعب ، فيرد الشعب هذه المنحة بعد حوالى ثلاثين عاما : وهكذا صدر دستور البلاد بأمر ملكى جاء فيه « وبما أنه « يعنى الدستور » وقع لدينا موقع القبول فقد اقتضت إرادتنا إصدار أمرنا به راجيين أن يكون فاتحة خير لتقدم الأمة وارتقائها وعنوانا دائما لمجدها وعظمتها ...» فؤاد

---

(١) وزارة محمد توفيق نسيم (٢) راجع ٩٠ و ٩١ من المرجع السابق و ٨٩ فى أعقاب الثورة المصرية ج ١ س ٨٩ .

عبث العابثين بالدستور : وليس أدل على عبث العابثين بنصوص الدستور أن يتولى حكم البلاد حكومات ليست شعبية وتحكم البلاد باسم الشعب وباسم البرلمان . والحق أن الدستور كانت به ثغرات كثيرة جعلته مهزلة عالمية ، ومكنت القلة القليلة من حكام البلاد — حكماً وصفوه بأنه دستوري — مايقرب من ثلاثين عاماً مما سبب تأخر البلاد السياسي والاقتصادي والاجتماعي على النحو المعروف والذى أتيت على تفصيل بعضه فى الأبحاث السابقة . فإذا لم يرق حكومة ، الجالسين فى مقاعد البرلمان ، أسرعت إلى حله للاتيان بجالسين يؤيدون سياستها الخاطئة ، ويكون أول افتتاح لبرلمان البلاد فى ١٥ مارس سنة ١٩٢٤ حتى يصدر مرسوم بحل مجلس النواب فى ٢٤ ديسمبر من نفس السنة . وتوالت البرلمانات وتوالى حلها . فكانت الحياة البرلمانية شبيهة لحد كبير بفصول متكررة لمهزلة مسرحية ، ولكنها مهزلة ادّعوا أنها مشروعة ، مدة ثلاثين عاماً ، ورد الشعب فى نهايتها لصاحب العرش ما منحه ، بعد أن عزله من هذا العرش .

(٧) خدعونا بمعاهدة ١٩٣٦ كما خدعونا بإلغائها : وكلما بدأ فوران الشعب وأخذ يظهر تذمره من المستعمر وصاحب السلطة وحكوماته ، أخذ المسئولون يهيئون الشعب لخدعة جديدة ، على النحو الذى ذكر سابقاً ، وكان من ضمن هذه الخدع ، معاهدة ١٩٣٦ التى أعقبت استشهاد نفر غير قليل من أبناء هذا الشعب المظلوم . معاهدة قيل عنها إنها معاهدة « الشرف والصداقة » . وكأنه فى قواميس الشرف ، أن يعقد المستعمَر مع مستعمِره معاهدة ، تمكنه من البلاد عشرين سنة ، وقد تمتد لعشرين أخرى وهكذا . . . وهكذا أيضاً يكون معنى الشرف فى عرف سادتنا الأفاضل . مما مكن المستعمر من البلاد طوال هذه الفترة باتفاق ، اعتبره مشروعاً . ومما جعل البلاد تدخل حرباً لا ناقة لها فيها ولاجمل . وقد خسرنا كثيراً من الأنفس والثمرات والأموال بموجب هذا الاتفاق الشريف ، مما أشرت إلى بعضه فى السابق .

فإذا ما وضعت الحرب أوزارها ، وتوالت بعد ذلك حوادث مثيرة ، وازداد الضغط الشعبي ، ولم يعد يتحمل مهازل الحكم ومساوئه ، ولا يتحمل خدع

المسئولين وتمويههم ، تقرر ألغاء هذه المعاهدة عقب محادثات تداولتها أكثر من حكومة . وكان إلغاء المعاهده عملا شعبياً سلبيا ، غير أن عدم إخلاص القائمين بالأمر ، وعدم أخذهم الحيطة لما يترتب على هذا الإلغاء ، جعل الكثيرين من الباحثين يرون أن السبب الحقيقى الذى دفع المسئولين إلى إلغاء المعاهدة ، هو اشتغال الشعب عن مهازل ومساوىء ومفاسد المسئولين الذين اتخذو من البلاد مرتعا خصبا وضيعة لهم ولمحاسيبهم وأعوانهم . ومن العجب أن يتفق المسئولون وقت إلغاء المعاهدة مع الملك المطرود لأول مرة فى التاريخ . وعلام اتفق الخصمان؟ على سلب حقوق الشعب واستنزاف أمواله ، على أن يغض كل منهما النظر عن مساوىء الآخر .

وهكذا ألغيت المعاهدة ، وانشغل الشعب بحركة الفدائيين الطاهرة ،الذين ذهبوا ضحية الوطن المحبوب ، كما اشتغل المسئولون فى عابدين «ولاظوغلى» بآرائهم الخاصة فكان سفك دماء الشعب فى القناة ، وكان فى نفس الوقت استنزاف أموال الشعب فى القاهرة وغير القاهرة وكانت البلاد فى حالة فوران واضطراب شديدين ولم يهدأ هذا الفوران إلا بعد أن حرق فاروق القاهرة واتخذ من ذلك ذريعة لأقالة الوزارة القائمة آنذاك ، ولأيقاف حركات القناة ... وهكذا أيضاً تكون نتيجة الأقدام على الأعمال التى لم تدرس ، ولم يعمل لها منهاج سليم مفحوص . وهكذا تكون نتيجة أعمال المنافقين والمرائين ...

(٨) العابثون وحرب فلسطين : وخلق الحليف غير المنصف « الانجليز » ثغرة فلسطين ، ليشغل بها أذهان العرب ، ويصرفهم عن المطالبة بحقوقهم . بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية . ففى ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٤٧ أصدرت هيئة الأمم المتحدة بمعاونة هذا الحليف « الانجليز » قرارها المشئوم الخاص بتقسيم فلسطين . وانتهز حكام مصر ثورة الرأى العام العربى لهذا التقسيم فأقحموا المواطنين فى حرب فلسطين ضد عصابات اليهود .

وكأنى بحكام البلاد ، وهم يقحموننا فى حرب كهذه ، أراهم قد استجابوا لنصيحة عبد الله بن عامر لعثمان بن عفان — يوم عقد مؤتمر للتشاور فى أخماد

الحركات الثورية — إذ قال : « رأيي لك ياأمير المؤمنين أن تأمرهم بجهاد يشغلهم عنك وأن تجمرهم في المغازي حتى يذلوا لك ، فلا يكون هم أحدهم إلا نفسه[١] » .

ولا أريد أن أدخل في تفصيلات هذه الحرب ، فقد كتب عنها الكثير ، غير أني أود الإشارة إلى أن فاروق الذي كان أول من أظهر تأييده لها ، كان ، أول من اتخذ منها مهزلة وعبث بكثير من أمور البلاد باسم هذه الحرب[٢] .

ومما يثبت عبث العابثين في هذه الحرب ، أن تؤمر الجيوش العربية بإيقافها بغتة بعد أن كانت نيران مدافع الجيش المصري ، تقـذف لهيبها على تل أبيب من الجنوب ، ونيران مدافع الجيش العراقي تصب نيرانها على تلك المدينـة من الشمال وبعد أن أحكمت الـكماشة من جميع الجهات على جيش هذه العصابة اليهودية .

أنه عبث وأي عبث ، ولقد أحس الشعب المصري عقب إعلان الهدنة بالحسرة والألم كما أحس بذلك باقي شعوب الدول العربية ، وذرفت الدموع من قادة العرب المخلصين بعد أن حال عبث العابثين بينهم وبين خنق اليهود والقذف بهم في البحر . وأثر كل ذلك على رجال ثورتنا ، فأعدوا العدة للقضاء على العبث وأعلنوا الثورة في سنة ١٩٥٢ كنهاية لهذه المهازل .

والحق يقال إن سياسة الضغط والـكبت التي ظلت تحـكم البلاد قبل وبعد الحرب العالمية الثانية ما كانت لتخمد ، لولا إقحام البلاد في حرب فلسطين التي أنـست الشعب تلك السياسـة السقيمة وجعلته يتطلع إلى إنقاذ فلسطين من براثن اليهود . وهكذا كانت حرب فلسطين خدعة كبرى ومهزلة عظمى أساءت لبلاد العرب أجمع .

والحق يقال أيضاً ، أن هذه الحرب لم تخل من فائدة ، إذ كشفت معظم حكام البلاد العربية ، وأبانت للرأي العام العربي والعالمي ما كان عليه هؤلاء الحـكام من عبث بأمور البلاد التي يحكمونها .

وأظهرت هذه الحرب أن الخونة والمرتشين كانوا السبب الأساسي للهزيمة والعار فـكانت حرب فلسطين أول مسمار يدق في نعش عرش فاروق ...

---

(١) عن عبقرية الامام للأستاذ عباس محمود العقاد ص ٧٢ ، ٧٣ .

(٢) قضية الأسلحة الفاسدة واغتنامه الفرصة لسلب وتهريب الأموال .

ازدياد الضغط الشعبي

واهتزاز عرش مصر لأول مرة فى التاريخ الحديث

وهكذا كانت البلاد تفور كالمرجل ، من انتشار الفساد السياسى والاجتماعى والخلق أيضاً ، ومن تعاقب حكومات همها ، مهما كانت صبغتها ، الاحتفاظ بقاعد الحكم والسلطة لتحقيق مصالحها الخاصة ومصالح أعوانها على حساب الشعب .

وقد أتيت بالتفصيل على كثير من أمثلة الفساد السياسى والاجتماعى والاقتصادى وغيره ، ذلك الفساد الذى جعل الضغط الشعبى يبرز فى مظاهر كثيرة ومتنوعة وأوجد حالة استياء عام شديد . ولا يفوتنى أن أضيف إلى ما ذكرت عن فاروق واهتزاز عرشه خاصة فى نهاية سنى ذلك العهد ما يأتى :

فاروق : استقبلت البلاد هذا الرجل وعهده بالبشر ، وتوسم الناس فيه خيراً وحاول الرجل أن يحبب الناس فيه ، فتظاهر بالصلاح والتقوى من صلاة الجمع فى المساجد ، وحضور بعض الحفلات الدينية وأحياء شهر رمضان وغير ذلك .

فاروق وحاشيته والحكام : وعند تحليل شخصية هذا الرجل ، لا يستطيع المرء أن يسرع فيحكم عيله بالفساد من أول يوم جلس فيه على عرش البلاد إذ أنه من المحتمل أن يكون الرجل تولى العرش وهو حسن النية نحو المواطنين . غير أن الحكم الصحيح والذى لا يختلف فيه اثنان ، أن الرجل ما كاد يستقر على عرش مصر ، حتى أخذ يهزؤ بهذا العرش المجيد ، فاتخذ منه مكانا للعبث واللهو والمجون على النحو الذى ذكرت بعضه سابقا ، وقد يكون الدافع لهذا الملك المخلوع على هذا العبث وعلى هذا الاستهتار ، حاشيته الماجنة التى اتخذت من طيشه وشبابه مجالا لتحقيق مآربهم الخاصة . ومن المؤكد أيضا أن السبب فى تمادى فاروق فى هذا الفساد والعبث ، أنه لم يقف أمامه شىء . فقد عودته حاشيته وحكوماته ، أن يأمر فيطاع ، مما ركب فى رأسه الغرور ، وجعله يتصور أنه الآمر الناهى فى اثنين وعشرون مليون نسمة ، وأنه إذا قال للشىء « كن فيكون » .

محاولة صاحب العرش السابق التمويه على الشعب : ولما أحس فاروق أن الفساد انتشر فى البلاد وعم صاحب القصر ومن حوله وحكومات ذلك القصر وكثير من الأعوان والأقارب والمتزلفين ، أقول فلما أحس فاروق بكل ذلك حاول أن يتزلف للشعب واتبع عدة طرق للتموية على الناس وإخفاء الحقيقة عنهم منها :

زواجه من إحدى بنات الشعب ونهاية هذا الزواج : ذلك الزواج الذى استقبله الرأى العام بارتياح كبير ، والذى وقف الناس على كثير من تفصيلاته وعلى نهايته المعروفة أيضاً ، تلك النهاية التى لم يجرؤ صاحب العرش السابق أعلانها على الناس إلا بعد أن ذهب لهـا ضحايا كثيرة أهمها طلاق أخته من امبراطور ايران . ولا يتصور عقل بشرى ، أن هناك فى العالم أخس من هذه الطريقة الدنيئة .

انتماؤه إلى السلالة النبوية : وأخـيراً عمد فاروق وأعوانه ، فالتجأ لآخر خدعة رآها أنها ستسدل الستار على كثير من أعماله ، وذلك بتزييف نسبه إلى السلالة المحمدية الطاهرة . وادعاء أن أمه نازلى منسوبة لسيدنا الحسين ، رضى الله تعالى عنه ، « وأنها والله لإحدى الكبر » . الأمر الذى عجب الناس منه وجعل الرأى العام المصرى والعربى والإسلامى يسخر منه ، وممن أقر هذا النسب .

ولقد دهشت كثيراً — وكنت فى العراق عندما نشر هذا الادعاء الباطل — وفندته الصحف العراقية بإسهاب . ومن هذه الصحف ما نسبت نازلى إلى أصل إيطالى . ومنها ماذكّرت الناس بحوادث فاروق وفساده التى تجعل السلالة المحمدية بريئة من مثل هذا الماجن الفاجر .

وإنى أعتقد أن هذا الافتراء الباطل ، الذى قصد به التمويه على شعب مصر وعلى الرأى العام العربى والإسلامى كان من الأسباب المباشرة التى عجلت بنهاية هذا العرش ، الذى بدأ فيما قبل التاريخ والذى تفاخر به فرعون بقوله على لسان القرآن « أليس لى ملك مصر ! » كما ورد سابقاً .

الحق أن الله تعالى غفور رحيم . ولكنه جل وعلى ، لا يقبل بأى حال من الأحوال أن يُهان دينه الكريم ، أو يهان نبيه وسلالته الطاهرة ، بادعاء مثل هذا المفترى الباغى . فكان ما كان من أمر هذا الرجل وخروجه من البلاد « مذموماً مدحوراً » .

الخاتمـــة

كلمة إلى المواطنين فى كل زمان

« كلكم راع ، وكل راع مسئول عن رعيته »
« حديث شريف »

انظروا مواضع الخطا وتمشوا تأمنوا اليوم زلة الخاطينا

نظراً لأن القلم مشعال يكشف الماضى ، حسناته وسيئاته ، للاستفادة منه فى رسم خطوط المستقبل وإضاءة الطريق حتى لا نتعثر ، لذا رأيت أن أجمل خاتمة هذا البحث الذى وصفت فيه واقع الأحوال فى مصر قبل بولية ٥٢ كلمة لمواطنى الأعزاء .

ترى معى أيها المواطن ، من هذه الصفحات ما يأتى : —

أن نظام الملكية فى مصر ، فسد ، فكان لابد من إزالته . كما فسد من قبله نظام السلطنة والخلافة فى تركيا ، فزال . وأى نظام لا ينشر الحق والعدل بين الناس لابد أن يزول . « وتلك القرى أهلكناهم لما ظلموا » .

أن حكام مصر فى ذلك العهد ، لم يتنبهوا إلى التغير العظيم الذى طرأ على الأفكار السياسية ، وانتقال السلطة من الفرد إلى الأمة ، والقضاء على فكرة سيادة الحكام ، وإحلال فكرة المسئولية محلها . فالحاكم مسئول عن أعماله ، كما أن كل محكوم كذلك مسئول عن أسرته وعن مجتمعه . « فلا سيد ولا مسود »

« كلكم راع وكل راع مسئول عن رعيته »

ونتيجة لغفلة أولئك الحكام ، كان لابد من تنحيتهم عن مسئولية الحكم التى لم يحسنوا القيام بأعبائها .

« وهذا هو المصير المحتوم لكل حاكم يسىء التصرف فى مسئولياته فى كل زمان ومكان » .

إن طبقة الإقطاعيين ، بوصفها نظاماً اجتماعياً ، كانت بقية متلكئة من الماضى يجب أن تزول ، جزاء تعنتها فى احتجاز الأموال واغتصاب الملكيات وحرمان

زارع الأرض وجانى المحصول من ثمرة ما زرع وما جنى . بعد أن سلبت حريته، واتخذ منه عبداً خانعاً

أما جزاء هؤلاء الإقطاعيين فمعروف وسأوضحه فى الجزء الثانى بإذن الله وقد انطبق عليهم قول الشاعر :

ربما سرت الحوادث يوماً ثم عادت فأحزنتنا سنينا (١)

إهمال استثمار موارد البلاد ، أفقدها كثيراً من ثمرات مواردها مما نقل إلينا تركة مثقلة بالأعباء والواجبات ، وأصبح واجب كل مواطن ، حاكماً كان أو محكوماً أن يعمل لتعويض ما خسرنا ، حتى نواكب الحضارة ، ونستعيد الثمار التى فقدناها طوال ذلك العهد الماضى ، نتيجة لعدم الاهتمام بتصنيع البلاد وإهمال المشاريع الإنتاجية . فإن فعلنا ، فسيرتفع مستوى المعيشة فى بلادنا ونتبوأ مكاننا الطبيعى الممتاز بين الأمم . وأن غداً لناظره قريب إن شاء الله .

الجيش : خسر معركة فلسطين لأسباب من بينها اعتمادنا فى التسليح على المصانع الأجنبية . وبذلك كان علينا أن ننشئ مصانع للأسلحة ، حتى نمكن جيشنا الباسل من القيام بواجبه . قال تعالى : « وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم » . كما أنه لابد من نشر نهضة قوية فى مختلف نواحى النظام العسكرى وإفساح المجال للعناصر المثقفة لكى تفيد من المزايا العظيمة التى تقدمها الجندية (٢) :

الوطن أب بار ، ينظر إلى أبنائه جميعاً نظرة يتساوى فى برها وحنانها الرئيس والمرؤوس ، ما دام مدركاً لواجبه ، عاملا لصالح المجموع . وهو يسم بالخزى والعار من تهاون منهم أو تخاذل . أما من حاول الإفساد فمصيره معروف . . . .

« وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون » .

(تم بحمد الله)

---

(١) الشاعر العراقى السيد عبد المحسن الكاظمى وهو الذى قال بيت الشعر فى ص ٢٠١ أيضا.

(٢) كان نظام الأعفاء من الجندية ، مقابل دفع بدل نقدى ، سائداً فى الماضى . مما جعل معظم الجيش من العناصر الجاهلة . وجعل أمر الدفاع عن البلاد موكول للطبقة الفقيرة. ولعل أثر الاستعمار وأعوانه واضح فى هذا التوجيه وهو أن يظل جيشنا متخلفا عن بقية جيوش العالم الناهضة .

محتويات الجزء الأول

فهرست الإحصائيات والجداول والرسوم البيانية

الخطأ والصواب

صحيفة	السطر	الخطأ	الصواب	صحيفة	السطر	الخطأ	الصواب
٧	١٠	خطى	خطى خطى	٧١	٢٤	مليونً ٢٢	٢٢ مليون
١٠	٢١	وضعت	وصفت		٢٨	الصفراء	الصحراء
١٢	٢	الزراعية	الزراعة	٧٥	٢٣	الحام	الخام
٢٠	٢٠	أداة	أدارة	٧٦	٣	البلاء	البلاد
٢٠	٢٣	أن	أن كان	٨٥	١١	لا تخصع	لا تخضع
٢١	١٧	أراضى	أرض	٩١	١٨	٣٧٣	٣٥٩
٢٤	١١	المصدورة	المصدرة	٩١	٢٢	كتابية	كتابة
٢٩	٤	بالقراء	بالقراءة	٩٢	١٧	أسبات	أسباب
٢٩	٢٠	آداننا	آذاننا	١٠٦	٤	يتخيط	يتخبط
٤٧	١٢	فاسمع	فاسمع	١٠٢	٨	تنجيج	تنجيح
		مقاله	مقالة	١٠٧	١٩	والغبر	والقبر
٥١	٦	المرتق	المرفق	١٠٨	١٧	أوربا	أوروبا
٥٣	٤	أهمه	أهم	١١٢	٦	العمل	العامل
٥٥	١	هو	(تحذف)	١١٩	٨	ومزكيهم	ويزكيهم
٥٧	١٩	انفقت	اتفقت	١٢٣	١٦	تشريع	تشريعاً
٥٨	٢٠	الآحداث	الأحداث	١٣١	١١	الضعف	لضعف
٥٩	٢٠	الآتى	(تحذف)	١٣٧	١٨	أسعار	سعر
٦٢	٤	حديتا	حديثاً	١٤٠	١٢	فى الميزان	الميزان
٦٥	١	جاجياته	حاجياته	١٤٩	٦	لتمويله	لتمويله
٦٧	٣	لا انقلابات	لا نقابات	١٥١	١	سمل	شمل
٧١	١٦	وفد	وقد	١٥١	٨	الآمنون	الآمنين
	١٧	بعنون	بعنوان	١٥٧	١٢	الحصوض	الخصوص
	١٩	الحيد	(تحذف)	١٥٩	١٧	المقالاة	المغالاة
	٢١	حيث	(تحذف)				

دار البستاني للنشر والتوزيع
٢٩ شارع الفجالة ١١٢٧١ القاهرة

للمؤلف الكتب الآتية

	سعر النسخة مليم
١ — المصارف	٣٠٠
٢ — المحاسبة وإمساك الدفاتر (بالاشتراك مع السيد ابراهيم بشون)	١٠٠٠
٣ — البلانجو « أو إمساك الدفاتر بالطريقة السوقية بالعراق » » » » » »	٣٠٠
٤ — محاسبة الشركات » » » » »	٢٥٠
٥ — ملخص مبادئ علم الاقتصاد » » » » »	١٠٠

ملاحظة .

١ — يطلب كتاب « مصر بين عهدين » من جميع المكتبات المشهورة بمصر والبلاد العربية .

٢ — الكتب المذكورة أعلاه تطلب من مكتبة لجنة البيان العربي ٢٣ شارع أمين « باشا » سامي بالمنيرة ومن « مكتبة النهضة المصرية » بشارع عدلي بالقاهرة . ومن « مكتبة الشرق » ببيروت و « مكتبة بيبرس » بدمشق والمكتبات المشهورة ببغداد .

٣ — إذا تعذر الحصول على الكتب المذكورة . فمن الممكن الاتصال بالمؤلف بعنوانه الدائم « قويسنا — بوستة عاصم — عزبة جده الحاج احمد ربيع » .

مطبعة لجنة البيان العربي

٤ شارع قسطنطين باشا كامل - لاظوغلى

القاهرة ١٩٥٤